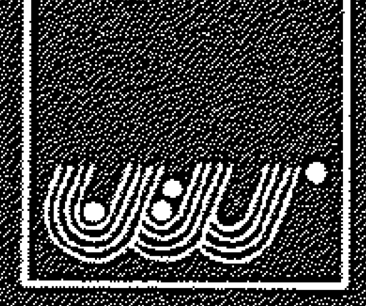
كراسات
(18)

٤٦٦٢

الفيروس الليبرالى
الحرب الدائمة ، وأمركة العالم

تأليف: د. سمير أمين
ترجمة: سعد الطويل



مركز البحوث العربية والأفريقية

إهـــــــداء ٢٠٠٦

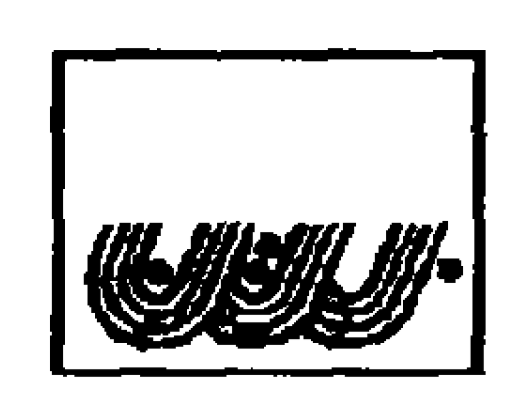
المرحوم / يوسف درويش

القاهرة

الفيروس الليبرالى

الحرب الدائمة، وأمركة العالم

تأليف : د. سمير أمين
ترجمة : سعـد الطويل



مركز البحوث العربية والأفريقية

◆ سلسلة كراسات غير دورية

إشراف : **عبد الغفار شكر**

رئيس مجلس الإدارة : **سمير أمين**

مدير المركز : **حلمى شعراوى**

الأعضاء :

شهيدة الباز	**عاصم الدسوقى**
عبد العال الباقورى	**عبد الغفار شكر**
عواطف عبد الرحمن	**مصطفى مجدى الجمال**
ممدوح حبشى	**هانى شكر الله**

الغلاف : حسام عبد الله

التصميم الداخلى : ناهد عفيفى

الناشر : مركز المحروسة للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

٤ شارع ٩ ب المعادى – ت/ف : ٣٥٩٣٠٦٢

رقم الإيداع : ٢٠٠٤/٩١٥٢ الترقيم الدولى : 977-313-097-5

مركز البحوث العربية : ١٠/٨ متحف المنيل المنيل القاهرة ت/ف : ٣٦٢٠٥١١

البريد الإلكترونى arc@ie-eg.com

المحتويات

تقـــديـــم:

فـــى هذه الدراسة عن الفيرس الليبرالى (الحرب الدائمة وأمركة العالم)، لا يكتفى الدكتور سـمير أمين بالكشف عن طبيعة التوسع المعولم للرأسمالية المعاصرة باعتباره التحدى الأكبر لكـل شـعوب الأرض، بـل يتابع النتائج المترتبة على هذا التوسع ويبحث عن جذوره فى الليبرالية الأوروبية بما يجعل **هذه الدراسة أقرب إلى صياغة استراتيجية متكاملة للمواجهة تـنطلق مـن المعـرفة العلمية المتعمقة لهذه الظاهرة ومخاطرها بالنسبة للشعوب وكيفية مواجهـتها**. ويرى الدكتور سمير أمين أن مشروع الرد الإنسانى على تحدى التوسع المعولم للرأسمالية، ليس "يوطوبيا"، بل هو بالعكس، المشروع الواقعى الوحيد الممكن، وأنه فى تطوره جديـر باجتذاب قوى اجتماعية كبيرة قادرة على فرض منطقها. وعندما يناقش الدكتور سمير أمين خيارات الشعوب المتعددة فى مواجهة الفيرس الليبرالى فإنه ينحاز إلى "**الاختيار الشعبى اليســارى، الوطـنى، الديمقــراطى، الاجتماعى**"، وينتقل بذلك فى معالجته للأوضاع العالمية المعاصـرة من مستوى التحليل الفكرى إلى موقف نضالى محدد، مجسداً بذلك حقيقة أن **دور الفكـر الاشتراكى العلمى ليس فقط فهم الواقع بل السعى من أجل تغييره**. وهنا تكمن القيمة الحقيقـية لهـذه الدراســة الــتى يسـعدنا فـــى مركز البحوث العربية أن نضيفها إلى قائمة الموضوعات الهامة التى تناولتها حتى الآن سلسلة "كراسات المركز".

عبد الغفار شكر

أبريل ٢٠٠٤

الفيروس الليبرالي
الحرب الدائمة، وأمركة العالم

بقلم سمير أمين
ترجمة: سعد الطويل

قـرب نهاية القرن العشرين، تفشى في العالم مرض غامض، وقد أصاب المرض جميع السـكان وإن لـم يمت الجميع بسبب المرض. وقد أُطلق على الفيروس المسبب للمرض اسم "الفـيروس الليبرالـي"، وقد ظهر هذا الفيروس لأول مرة في القرن السادس عشر، في داخل المثلـث المحدود بباريس، ولندن ، وأمستردام. وبدت الأعراض التي سببها الفيروس، حينئذ، للـرجال (وكـان الفيروس يصيب الرجال عادة، ونادراً النساء) غير ذات أهمية، وسريعاً ما تعـودوا عليها، وكونوا الأجسام المضادة المناسبة، بل إنهم استفادوا من النشاط الذي نتج عن مقاومتهم له. وعبر الفيروس الأطلنطي، ووجد في طائفة المنادين، الأرض الملائمة حيث إن أجسامهم لم تكن مزودة بالأجسام المضادة، مما جعل المرض يتخذ أشكالاً خطيرة.

وظهر الفيروس في أوروبا مرة أخرى في أواخر القرن العشرين عائداً من أمريكا بعد أن تطور وتقوى مما مكنه من القضاء على أغلب الأجسام المضادة التي كونها الأوروبيون خلال القرون الثلاثة الماضية، ونتج عن ذلك وباء كان جديراً بالقضاء على الجنس البشري، لولا أن الأفراد الأكثر قوة من سكان البلدان القديمة، تغلبوا على الوباء، ونجحوا في النهاية في القضاء على المرض.

وقـد سبب الفيروس للمصابين به حالة غريبة من انفصام الشخصية، فلم يعد الفرد يعيش بوصفه كائناً متكاملاً، ينظم نفسه لإنتاج ما هو بحاجة إليه (وهو ما يطلق عليه العلماء "الحياة الاقتصـادية") ويطور في الوقت نفسه، الهيئات والقواعد والأعراف التي تسمح له بالازدهار

(وهو ما يطلق عليه نفس العلماء "الحياة السياسية")، وهو واعٍ بأن هذين الوجهين للحياة الاجتماعية لا يمكن فصمهما. ولكنه بدلاً من ذلك، كان يعيش أحياناً بوصفه "إنسانًا اقتصاديًا" (هومو إيكونوميكوس)، تاركاً لما سماه "السوق" مهمة التنظيم التلقائي "للحياة الاقتصادية"، وأحياناً بوصفه "مواطناً" يضع في صندوق، البطاقات التي يختار عن طريقها أولئك المكلفين بوضع قواعد اللعب "لحياته السياسية".

وتمحورت جميع الأزمات التي حدثت قرب نهاية القرن العشرين، وبداية القرن الواحد والعشرين، والتي خرجنا منها نهائياً لحسن الحظ، اليوم، حول الارتباكات والطرق المسدودة التي ترتبت على هذا الانفصام في الشخصية، فقد نجح الرشاد ـ الحقيقي لا الأمريكي ـ في التغلب عليه في نهاية الأمر. واستمرت جميع الشعوب على قيد الحياة، بمن فيها الأوروبيون، والآسيويون، والأفريقيون، والأمريكان، وحتى أهل تكساس الذين تغيروا كثيراً بعدها، وعادوا بشراً أسوياء مثل الباقين. وقد اخترت هذه النهاية السعيدة لا من باب التفاؤل العنيد، ولكن لأنه في حالة الفرض الثاني لم يكن سيبقى أحد ليحكي القصة، ولكانت نبوءة فوكوياما قد تحققت، فالليبرالية قد ترتب عليها نهاية التاريخ، وفنيت الإنسانية برمتها في المذبحة، وأما القلائل الناجون من أهل تكساس، فتحولوا إلى جماعات من البدو الرحل، ثم قُدِّموا بدورهم ذبائح بأمر زعيم طائفتهم الذي كانوا يعتقدون في قدرته على صنع المعجزات. وكان اسمه بوش هو الآخر!

وأعتقد أن هذه القصة تعبر بالتقريب عن تاريخ الحقبة الحالية، وعلى أية حال، فالتحليل الذي سأقدمه هنا لهذه الأزمات، سيستخدم نفس العبارات تقريباً.

أولاً: الرؤية "الليبرالية" للمجتمع

"الأفكار العامة" التي تحكم الرؤية الليبرالية بسيطة وتتلخص في الفروض الآتية:

١-ترتبط الفاعلية الاجتماعية بالكفاءة الاقتصادية، وترتبط هذه الأخيرة بالربحية المالية لرأس المال. وتعبر هذه التبسيطات المتوالية عن سيطرة العامل الاقتصادي الخاص بالرأسمالية، ويتخذ الفكر الاجتماعي الضامر الناتج عنها طابعاً اقتصادياً للغاية. والغريب أن هذا اللوم ـ الذي يوجه خطأً للماركسية ـ يعبر في الواقع عن الفكر اللبرالي، وهو الفكر الأساسي للرأسمالية.

٢-يقال رسمياً إن التوسع الكامل للسوق (مع أقل قدر من التقنين)، والتوسع في الديمقراطية يتكاملان الواحد مع الآخر. ولا تثار بالمرة قضية الصراع بين المصالح الاجتماعية التي تؤثر بتدخلها على السوق، وتلك التي تمنح الديمقراطية السياسية مغزاها ومداها. فالاقتصاد والسياسة لا يعتبران البعدين اللذين يكونان الواقع الاجتماعي، ولكل منهما كيانه المستقل، واللذان يتفاعلان جدلياً: والاقتصاد الرأسمالي يسيطر في الواقع على السياسة، ويلغي قدراتها الخاصة الخلاقة.

٣-إن البلد الأكثر تطوراً كما يظهر، والذي توضع فيه السياسة وتطبق في خدمة الاقتصاد (الرأسمالي في الواقع) دون غيره ـ وهو الولايات المتحدة بالطبع ـ هو أفضل نموذج "للجميع". ويجب على من يرغبون في البقاء على المسرح العالمي، أن يقلدوا مؤسساته وممارساته.

٤-لا يوجد بديل للنموذج المقترح المبني على الفروض الاقتصادوية، والتطابق بين السوق/الديمقراطية، ووضع السياسة في خدمة الاقتصاد. والبديل الاشتراكي، الذي جُربَ في الاتحاد السوفييتي والصين، قد تبين أنه غير كفء اقتصادياً، ومعادٍ للديمقراطية سياسياً.

وبعبارة أخرى، فالفروض المذكورة أعلاه هي "حقائق أبدية" ("الرشاد")، كما تبين تطورات التاريخ المعاصر، وانتصارها محقق، خاصة بعد اختفاء التجارب البديلة "الاشتراكية"، فقد وصلنا فعلاً لنهاية التاريخ كما قيل. لقد انتصر "الرشاد" التاريخي، وهذا يعني أننا نعيش في أفضل عالم، على الأقل نظرياً، بمعنى أن ذلك سيتحقق عندما يعترف

الجمـيع بالأفكـار التي بنيت عليها هذه الافتراضات، وتطبق في كل مكان. وجميع العيوب الموجـودة فـي الواقع اليوم، لا تعود إلا إلى حقيقة أن هذه المبادئ الأبدية "للرشاد" لا تطبق بعد، في المجتمعات التي تعاني من هذه العيوب، وخاصة مجتمعات الجنوب.

وهيمـنة الولايات المتحدة، وهي التعبير الطبيعي عن وضعها بوصفها طليعة في تطبيق الرشـاد (الليبرالـي طـبعاً)، هي لهذا السبب: أمر لا يمكن تجنبه، بل هي مفيدة للإنسانية جمعـاء. الأمر لا يتعلق إذن "بإمبريالية أمريكية"، بل بقيادة لطيفة ("حميدة" ـ أي غير مؤلمة ـ كما يصفها المثقفون الليبراليون الأمريكان).

وفـي الواقـع، وكما سنرى فيما يلي، فإن هذه "الأفكار" تدعو للسخرية، وهي مبنية على شبه علم ـ وهو الاقتصاد المسمى "بالمجرد" ـ وأيديولوجية مصاحبة، هي "ما بعد الحداثة".

والاقتصاد "المجرد" ليس نظرية تتعلق بالعالم الحقيقي ـ أي بالرأسمالية القائمة بالفعل ـ ولكن برأسمالية خيالية، بل هي حتى ليست نظرية مُحكمة لهذه الأخيرة، يمكن وصف أسسها، وعرض حججها، بالتماسك. إنها مجرد شبه علم، أقرب في الواقع إلى أعمال السحر منها إلى "علوم الطبيعة" التي تدعي أنها تتبع نموذجها.

أمـا ما بعد الحداثة، فلا تعدو أن تكون خطاباً مصاحباً يدعو للتحرك داخل إطار النظام الليبرالي و"التكيف" معه.

وإعـادة بناء سياسة للمواطنين تقتضي من حركات المقاومة، والاحتجاج، والنضال، ضد الآثار الحقيقية لتطبيق هذه النظام، أن تتخلص من الفيروس الليبرالي.

ثانياً: الأسس الأيديولوجية وشبه النظرية لليبرالية

١-الرأسمالية الخيالية وشبه نظرية الاقتصاد "المجرد"

– لا يقتصر مفهوم الرأسمالية على فكرة "السوق المعمم"، وإنما يركز جوهرها في السلطة فيما وراء السوق. وتختزل المراجع السائدة تحليل الرأسمالية القائم على العلاقات الاجتماعية والسياسة التي تعبر عن طريقها هذه السلطة فيما وراء السوق، وتضع مكانه نظرية نظام خيالي تتحكم فيه "قوانين اقتصادية" (وهو السوق)، تعمل، عندما تترك لذاتها، على تحقيق "التوازن الأفضل". أما في حالة الرأسمالية القائمة بالفعل، فلا يمكن الفصل بين صراع الطبقات، والسياسة، والدولة، ومنطق التراكم الرأسمالي. فالرأسمالية إذن بطبيعتها نظام تتكرر فيه حالات الاختلال بسبب المواجهات الاجتماعية والسياسية الواقعة فيما وراء السوق. والمفهومات التي يقدمها التعبير الاقتصادي الشائع للبرالية، مثل الأسواق "غير المقننة" المزعومة، ليست حقيقية. فهذه الأسواق "غير المقننة"، هي في الواقع، أسواق تقننها سلطات الاحتكارات القائمة فيما وراء السوق.

والانحراف السلعي هو الشكل الخاص من الرأسمالية الذي يتحكم في إعادة إنتاج المجتمع بكامله وليس مجرد نظامه الاقتصادي. فقانون القيمة لا يتحكم فقط في الحياة الاقتصادية الرأسمالية، وإنما في كل الحياة الاجتماعية لهذا المجتمع، وهذه الصفة هي التي تفسر لماذا يتخذ الاقتصاد في إطار الرأسمالية شكل "العلم"، أي إن القوانين التي تحكم حركته تفرض نفسها على المجتمعات الحديثة (وعلى البشر الذين يكونونها)، بوصفها "قوانين للطبيعة". وبعبارة أخرى، يُمحى من الوعي الاجتماعي حقيقة أن هذه القوانين ليست ذات طبيعة عابرة للتاريخ (الأمر الذي يحدد "الكائن البشري" أمام تحدي "الندرة")، وإنما لها طبيعة تاريخية خاصة (أي علاقات اجتماعية معينة مرتبطة بالرأسمالية). وهذا ــ في رأيي ــ تعريف ماركس للاقتصادوية" (الانحراف الاقتصادي)، وهي صفة خاصة بالرأسمالية.

وفضـــلاً عـــن ذلك فهذا المجتمع يتحرك بشكل غير مستقر كامن في طبيعته، كما أبرز مـــاركس، بمعنى أن إعادة إنتاج النظام الاقتصادي لا يتجه أبداً نحو وضع ما للاتزان العام، وإنمـــا ينتقل من وضع غير متزن إلى وضع آخر غير متزن بشكل لا يمكن التنبؤ به مقدماً، وإنما يمكن تقييمه بعد حدوثه. "فالمنافسة" بين رؤوس الأموال ـــ المجزأة بطبيعتها في النظام الرأســـمالي ـــ تلغـــي إمكانـــية تحقيق توازن عام من أي نوع، وتجعل أي تحليل مبني على افـــتراض وجود مثل هذا الاتجاه، أمراً خيالياً. فالرأسمالية ترادف إذن حالة من عدم التوازن الدائم. إن التداخل بين أنواع المنطق الذي تنتجه هذه المنافسة بين رؤوس الأموال، وتلك التي تنـــتج عن تطور علاقات القوى الاجتماعية (بين الرأسماليين، أو بينهم وبين الطبقات المسودة أو المستغَلة، أو بين الدول التي يتكون منها النظام الرأسمالي العالمي)، ينتج حركة النظام من حالة عدم اتزان إلى حالة عدم اتزان أخرى، يمكن تقديرها بعد حدوثها. وبهذا المعنى لا يمكن تصور قيام الرأسمالية خارج إطار صراع الطبقات، أو الصراع بين الدول، أي السياسة. إن فكـــرة قيام منطق اقتصادي (يمكن لعلم الاقتصاد اكتشافه) يتحكم في تطور الرأسمالية مجرد وهـــم. فلا توجد نظرية للرأسمالية متميزة عن تاريخها، فنظرية الرأسمالية وتاريخها لا يمكن فصمهما، كما لا يمكن فصل الاقتصاد عن السياسة.

لقد أبرزت هنا هذين البعدين الراديكاليين لنقد ماركس للرأسمالية بدقة لأنهما البعدان من الواقـــع اللذان يتجاهلهما الفكر الاجتماعي البرجوازي، فهذا الفكر، في الحقيقة اقتصادوي منذ نشـــأته أيام عصر التنوير. "فالرشاد" الذي يستدعيه، ينسب للنظام الرأسمالي، الذي يحل محل "النظام القديم"، شرعية عابرة للتاريخ، تجعل منه "نهاية التاريخ". وهذا الانحراف الاقتصادي الموجـــود مـــن الأصل، ازداد حدة في محاولة الرد على انتقادات ماركس، فالاقتصاد المجرد ابـــتداءً مـــن فالراس، يعبر عن هذه المغالاة في "الاقتصادوية" للفكر الاجتماعي للبرجوازية. وبـــدلاً مـــن تحليل أسلوب العمل الفعلي للرأسمالية، يقدم أسطورة السوق ذاتي التنظيم، الذي يعمـــل تحت تأثير منطقه الداخلي الذاتي، على تحقيق التوازن العام. ولا يُعتبر عدم الاستقرار

أو اللاتـــوازن صفة كامنة في هذا المنطق، وإنما نتيجة لعيوب الأسواق الحقيقية. وهنا يصير الاقتصـــاد مجرد خطاب لا يهتم بمعرفة الواقع، وتصبح وظيفته مجرد إضفاء الشرعية على الرأسمالية بادعاء صفات كامنة فيها لا وجود لها في الواقع، ويصبح الاقتصاد المجرد نظرية عالم خيالي.

– تسـيطر القـوى السـائدة لأنها نجحت في فرض لغتها على ضحاياها، وهكذا نجح "خبراء" الاقتصاد التقليدي في الادعاء بأن تحليلاتهم، والنتائج التي يستخلصونها منها "علمية" أي إنهـا موضـوعية، ومحايدة، ولا يمكن تجاوزها. وهذا غير صحيح، فالاقتصاد "المجرد" الذي يبنون تحليلاتهم عليه لا يمت للواقع بصلة، وهو يتعلق بنظام خيالي ليس فقط لا يقترب من الواقع، وإنما هو على النقيض منه تماماً. فالرأسمالية القائمة بالفعل شيء مختلف تماماً.

وهـذا الاقتصـاد الخيالي يخلط المفاهيم، ويساوي بين التقدم والتوسع الرأسمالي، وبين السوق والرأسمالية. ولكي تنجح الحركات الاجتماعية في وضع استراتيجيات فعالة، عليها أن تتحرر من هذه التخليطات.

يؤدي الخلط بين مفهومين، وهما الحقيقة (التوسع الرأسمالي) من جهة، والأمر المرغوب فـيه (التقدم في اتجاه معين) من الجهة الأخرى، كثيراً إلى خيبة الأمل لدى منتقدي السياسات التي يجري تنفيذها. والخطاب السائد يقوم بهذا الخلط في كثير من الأحوال: فهو يقترح وسائل تـؤدي لتوسـع رأس المال، ويسمي ما ينتج عنها، أو ما قد ينتج عنها، "تنمية". ولكن منطق توسـع رأس المـال لا يفترض أي شيء يمكن وصفه بالتنمية، فهو لا يفترض مثلاً، العمالة الكاملـة، ولا جرعة مقدرة سلفاً من اللامساواة (أو المساواة) في توزيع الدخل. إن منطق هذا التوسـع يسير وفقاً لرغبة الشركات في تحقيق الربح، وهو قد يؤدي في بعض الظروف إلى الـنمو، وفـي ظـروف أخرى إلى الركود، أو قد يؤدي للتوسع في العمالة أو للحد منها، أو للتقليل من اللامساواة في توزيع الدخل، أو لزيادتها، حسب الأحوال.

وهنا أيضاً، يؤدي الخلط بين مفهومي "اقتصاد السوق"، و"الاقتصاد الرأسمالي"، إلى إضعاف الانتقاد الموجه للسياسات القائمة. فالسوق الذي يشير بطبيعته للمنافسة ليس "رأس المال" الذي يتحدد مضمونه بالضبط بالحد من المنافسة المتضمن في احتكار الملكية الخاصة، بما فيها الملكية الاحتكارية (للبعض وبالتالي باستبعاد الآخرين). و"السوق" والرأسمالية مفهومان متميزان، فالرأسمالية القائمة بالفعل، هي النقيض للسوق الخيالي، كما عبر عن ذلك بدقة، برودل.

وفضلاً عن ذلك، فالرأسمالية القائمة بالفعل، لا تعمل كنظام للمنافسة بين المستفيدين من احتكار الملكية ــ المنافسة بينهم، وضد الآخرين. فعمل النظام يقتضي تدخل سلطة جماعية تمثل رأس المال في مجموعه، فالدولة لا تنفصل إذن عن الرأسمالية. ولكن سياسات رأس المال، وبالتالي سياسات الدولة بصفتها ممثل رأس المال، وبقدر ما تكون كذلك، لها منطقها (الملموس) بمراحله الخاصة. وهذا المنطق هو الذي يفسر لماذا يؤدي توسع رأس المال في بعض الأوقات، لزيادة العمالة، وفي أوقات أخرى، لتراجعها. فهذا المنطق ليس إذن التعبير عن "قوانين السوق"، كما توضع كقوانين مجردة، وإنما التعبير عن متطلبات ربحية رأس المال في أوضاع تاريخية معينة.

فلا توجد إذن "قوانين للتوسع الرأسمالي"، تفرض نفسها كما لو كانت قوى خارقة، لا توجد حتمية تاريخية سابقة على التاريخ. وتصطدم الاتجاهات الكامنة في المنطق الرأسمالي دائماً بمقاومة القوى التي لا تقبل نتائجها، فالتاريخ الفعلي هو إذن ناتج هذا الصراع بين منطق التوسع الرأسمالي، وبين مقاومة القوى الاجتماعية الرافضة لهذا التوسع. وفي هذا الخصوص فالدولة نادراً ما تكون مجرد دولة رأس المال، فهي تقع عادة في قلب الصراع بين رأس المال والمجتمع.

وعلى سبيل المثال، فتصنيع بلدان التخوم في فترة ما بعد الحرب (١٩٤٥-٩٠)، لم يكن الناتج الطبيعي للتوسع الرأسمالي، وإنما نتيجة للأوضاع التي فرضها عليها انتصار حركات

التحرر القومي التي فرضت هذا التصنيع، والذي تكيف معه رأس المال العالمي. وعلى سبيل المثال، فتدهور فاعلية الدولة الوطنية تحت تأثير العولمة الرأسمالية، ليس محدداً غير عكوس للمستقبل بل يمكن، بالعكس أن تؤدي ردود الأفعال الوطنية على هذه العولمة، إلى فرض اتجاهات غير متوقعة على التوسع العالمي للأفضل أو الأسوأ، حسب الظروف. وعلى سبيل المثال، فالمشاغل المتعلقة بالبيئة والراجعة للتناقض بينها وبين منطق رأس المال (حيث إنه بالضرورة منطق قصير المدى)، يمكن أن تفرض على رأس المال تغيرات كبيرة للتكيف معها. وتتعدد الأمثلة من هذا النوع.

ولا يمكن الوصول إلى الرد الفعال على التحديات إلا إذا فهمنا أن التاريخ لا تتحكم فيه قوانين الاقتصاد التي لا تحتمل الخطأ، بل هي تنتج عن ردود الأفعال الاجتماعية على الاتجاهات التي تشير إليها هذه القوانين، والتي تحدد بدورها العلاقات الاجتماعية التي تعمل هذه القوانين في نطاقها. والقوى "المعادية للنظام" ـــ إذا ما أطلقنا هذه التسمية على الرفض المنظم، والمتماسك، والفعال، للخضوع الكامل لمتطلبات هذه القوانين المزعومة (وبالذات قانون الربح الخاص بالرأسمالية كنظام) ـــ تشكل المستقبل الفعلي مثلها مثل المنطق "المجرد" للتراكم الرأسمالي. وهذه القوى تتحكم في إمكانيات التوسع الرأسمالي وأشكاله التي تحدث عندئذ داخل الإطار الذي تفرضه هذه القوى.

والطريقة التي نعرضها هنا تستبعد وضع "وصفات" جاهزة مقدماً تسمح بتشكيل المستقبل، فالتاريخ ينتج عن التحولات في علاقات القوى الاجتماعية والسياسية، وهي بدورها تنتج عن الصراعات التي لا يمكن التنبؤ بنتائجها مقدماً. ولكن يمكن مع ذلك، التأمل فيها بهدف المساهمة في بلورة مشاريع متماسكة وممكنة، ويمكن بذلك مساعدة الحركة الاجتماعية على تجاوز "الحلول الخاطئة" التي يمكن الانزلاق إليها في غياب هذه التأملات.

إن مشروع الرد الإنساني على تحدي التوسع المعولم للرأسمالية، ليس "يوطوبياً"، بل هو بالعكس، المشروع الواقعي الوحيد الممكن، بمعنى أن بداية تطور في اتجاهه، جدير باجتذاب قوى اجتماعية كبيرة قادرة على فرض منطقها. فإذا كانت هناك يوطوبيا بالمعنى السلبي الشائع للكلمة، فهو المشروع لإدارة النظام عن طريق تقنينه بوساطة السوق.

٢-"ما بعد الحداثة"، المصاحب الأيديولوجي لليبرالية

خطاب ما بعد الحداثة هو خطاب أيديولوجي مصاحب، يحاول تأكيد مشروعية اللبرالية، ويدعو للخضوع لها.

والانتصار الظاهري للبرالية – في شكلها الأمريكي الأكثر بساطة ووحشية – لا يعبر عن حركة "عودة للشباب" للرأسمالية، تعيد لها حيويتها الأمريكية، التي أضعفتها ممارسات دولة الرفاهية "لأوروبا العجوز". والمقابلة بين "أمريكا الفتية" (التي لها المستقبل)، و"أوروبا العجوز"، هي النغمة المفضلة للخطاب الممالئ لأمريكا.

وفي الواقع، فإن الهدف من الهجوم الليبرالي هو التغلب بالوسائل الوحشية، على التناقضات المتزايدة للرأسمالية، التي انقضى وقتها، ولم تعد لهذا، تقدم للإنسانية من مستقبل سوى التدمير الذاتي.

ولا يُعبَّر عن هذه الشيخوخة في مجالات إعادة الإنتاج الاقتصادي والاجتماعي وحدهما، بل يضاف فوق هذا الأساس التحتي الحاسم، مظاهر أخرى متعددة مثل تراجع الفكر العالمي البرجوازي (الذي يقدم الخطاب الجديد بدلاً منه، المرقعات لما بعد الحداثة)، وتراجع ممارسات الإدارة السياسية (الأمر الذي يهدد التقاليد الديمقراطية للبرجوازية).

ويتغذى الخطاب الأيديولوجي لما بعد الحداثة على هذه التراجعات. فهو يجمع كل التحيزات الشائعة الناتجة عن الفوضى الخاصة بلحظات مثل التي نمر بها، دون الاهتمام بإضفاء أي تماسك عام على الدعوات للشك في مفاهيم التقدم والعالمية. ولكن عوضاً عن

تعميق الانتقاد الجدي لمحدودية التعبير عن ثقافة التنوير، وتاريخ البرجوازية، وبعيداً عن تحليل تناقضاتها الفعلية التي تزيدها الشيخوخة، فإن هذا الخطاب يكتفي باستبدالها بالأفكار المحلية للفكر الليبرالي الأمريكي، مثل "نعيش حياتنا"، و"التكيف"، و"الإدارة اليومية"، أي الامتناع عن التأمل في طبيعة النظام، وخاصة التساؤل حول اختياراته الآنية.

وتقديم المديح للتنوع الموروث بدلاً من بذل الجهد اللازم لتجاوز حدود العالمية البرجوازية، يتفق تماماً مع متطلبات مشروع العولمة للإمبريالية المعاصرة. وهو مشروع لا يمكن إلا أن يحقق نظاماً للأبارتهيد على المستوى العالمي، تغذيه الأيديولوجيات "الطائفية" الرجعية وفقاً لتقاليد أمريكا الشمالية. وهذا الذي أعتبره تراجعاً "ثقافوياً"، ويحتل واجهة المسرح اليوم، لا يلبث أن يُفَعِّله سادة النظام ويتلاعبون به، كما أنه كثيراً ما تعيد الشعوب المقهورة استخدامه في ارتباكها (في شكل نوع من الأصولية المزعومة الدينية أو العرقية). وكما يقول جيلبير أشقر، فهي "صدمة البربرية" التي تمنح نظرية هنتينجتون شكل التحقق الذاتي.

ويؤدي اجتماع عاملي الارتباك، مع التراجع بالنسبة للفكر البرجوازي السابق إلى تدهور في الممارسة السياسية. تقوم الديمقراطية على مبدأ إمكانية وجود اختيارات بديلة، ومجرد قبول الأيديولوجية لفكرة "لا يوجد بديل"، لأن الانصياع إلى فكرة قيام رشاد أعلى، ما بعد اجتماعي، يستبعد ضرورة الاختيار أو إمكانيته، يلغي أسس الديمقراطية. ويقوم المبدأ المزعوم عن رشاد "السوق" بهذه الوظيفة بالضبط في أيديولوجية الرأسمالية الشائخة، وهنا تُفرَّغ الممارسة الديمقراطية من أي مضمون، وينفتح الطريق أمام ما أسميه "الديمقراطية ذات المستوى المنخفض" حيث تحل الاستعراضات شبه العسكرية للفئات محل برامج الأحزاب، وذات "مجتمعات المسرح". وتتآكل السياسة التي أفقدتها هذه الممارسات الشرعية، وتتخبط، وتفقد القدرة على إسباغ معنى وتماسك على المشروعات المجتمعية البديلة.

أليست البرجوازية ذاتها، بوصفها طبقة مسيطرة، في طريقها "لتغيير شكلها"؟ وطوال مرحلة الصعود من تاريخها، كادت البرجوازية تكّون العنصر المحدد للمجتمع المدني، ولم يكن هذا يعني بالدرجة الأولى ثباتاً في رجالها (وكانت النساء قليلات في تلك الحقبة)، أو على الأقل في العائلات المرموقة من الرأسماليين/أصحاب المشاريع (فقد كانت المنافسة تؤدي دائماً لقدر من الحركية داخل الطبقة، فالمفلسون وحديثو الثراء كانوا يتجاورون دوماً)، وإنما يعني ارتباطاً قوياً للطبقة حول نظم للقيم والسلوك. وكانت الطبقة تستطيع أيامها أن تستند إلى شرف أعضائها لتبرير شرعية المزايا التي تستحوذ عليها. وهذه الأوضاع تنحسر اليوم شيئاً فشيئاً، إذ يحل نموذج يقترب من طبيعة رجال المافيا سواء في مجال رجال الأعمال أو السياسيين محل النموذج القديم. كذلك تأخذ في الاختفاء الفوارق بين هذين المجالين، والتي كانت تفرق بينهما، بصفة عامة، في التاريخ السابق للرأسمالية. ولا يقتصر هذا النموذج على بلدان العالم الثالث، أو بلدان الشرق (الاشتراكي) السابق، بل إنه صار القاعدة في قلب المراكز الرأسمالية. وإلا فكيف نفسر ظهور شخصيات مثل بيرلوسكوني في إيطاليا، أو بوش في أمريكا (الذي مسته فضيحة شركة إنرون).

ولكن النظام الشائخ لا يقضي أيامه الأخيرة في دعة وسلام، بل بالعكس، تدفعه الشيخوخة إلى مضاعفة العنف.

والنظام العالمي لم يدخل مرحلة جديدة "لا إمبريالية"، يمكن وصفها "بما بعد الإمبريالية"، ولكنه بالعكس يمر بمرحلة إمبريالية أشد عنفاً بكثير (امتصاص الثروات دون إعطاء شيء في المقابل). والتحليل الذي يقدمه نيجري وهاردت بالقول بقيام "إمبراطورية" (دون إمبريالية)، أو بعبارة أخرى، إمبراطورية تقتصر على الثالوث، وتتجاهل بقية العالم، يعود مع الأسف، لتقاليد الروح الغربية من جهة، وكذلك للخطاب الخالي من المضمون. والفرق بين الإمبريالية الجديدة والقديمة يكمن في حقيقة أخرى، فالإمبريالية في الماضي كانت متعددة الأقطاب (الإمبرياليات المتصارعة)، أما الجديدة فجماعية (الثالوث، حتى إن سارت في ذيل الولايات

المتحدة). ومن هنا فالصراعات بين الشركاء تتوارى إلى المستوى الخلفي، أما المستوى الأمامي فيحتله الصراع بين الثالوث وبقية العالم، ونجد هنا التفسير لتواري المشروع الأوروبي في مواجهة الهيمنة الأمريكية. والتراكم في المرحلة الإمبريالية السابقة كان يقوم على أساس المزدوج مراكز مصنعة/تخوم غير مصنعة، في حين أنه في الظروف الجديدة للنظام تقوم المواجهة بين المستفيدين من الاحتكارات الجديدة للمركز (التكنولوجيا، والسيطرة على الموارد الطبيعية، والاتصالات، وأسلحة الدمار الشامل)، وبين التخوم المصنعة ولكنها تابعة لهذه الاحتكارات (بفضل ما للأخيرة من وسائل للسيطرة). وقد اضطر نيجري وهاردت إلى استخدام تعريف ضيق جداً للظاهرة الإمبريالية ليقدما فرضيتهما ("امتداد السلطة الوطنية إلى خارج الحدود")، دون أية إشارة إلى تراكم رأس المال أو إعادة إنتاجه. وهذا التعريف، وهو الشائع في العلوم السياسية الجامعية، خاصة في الولايات المتحدة، يفرغ القضايا الحقيقية من المضمون. والخطاب الذي يستخدمونه يتحدث عن "إمبراطورية"خارج التاريخ، ويخلط بذلك ببساطة بين الإمبراطوريات الرومانية، أو العثمانية، أو النمسوية المجرية، أو الروسية، أو الاستعمار البريطاني أو الفرنسي، دون الاهتمام بأخذ الفروق بين هذه الأبنية التاريخية التي لا وجه للمقارنة فيما بينها، في الاعتبار.

وفي الواقع، فإن التوسع العالمي للرأسمالية، يعني دائماً بسبب طبيعته الاستقطابية، ضرورة تدخل السلطات المسيطرة، أي سلطات الدول (لمراكز النظام) في مجتمعات التخوم المسودة. فهذا التوسع لا يمكن أن يجري بقوة القوانين الاقتصادية وحدها، بل يحتاج إلى التأييد المكمل للدعم السياسي (والعسكري إذا لزم)، للدول الخادمة لرأس المال المسيطر. وبهذا المعنى، يكون هذا التوسع دائماً إمبريالياً حتى بمقتضى تعريف نيجري للكلمة ("امتداد السلطة الوطنية إلى خارج الحدود"، بشرط تحديد أن هذه السلطة هي سلطة رأس المال). وبهذا المعنى فإن التدخل المعاصر للولايات المتحدة لا يقل في إمبرياليته عن الغزو الاستعماري في القرن التاسع عشر. فهدف الولايات المتحدة من غزو العراق على سبيل

المـــثال، هو إقامة دكتاتورية في خدمة رأس المال الأمريكي (وليس إقامة "ديمقراطية") تسمح بنهب موارد البلاد ليس إلا. والنظام الاقتصادي الليبرالي المعولم يحتاج إلى الحرب الدائمة ـــ أي تدخـــلات عســكرية الواحـــد تلو الآخر ـــ وهي الوسيلة الوحيدة لإخضاع شعوب التخوم لمتطلباتها.

ويعرف النموذج الجديد للإمبراطورية بسذاجة على أنه "شبكة من السلطات" ذات مراكز متعددة ولكنها غير محددة الموقع، وهذا يخفف من أهمية سلطة الدولة القومية. ويرجعون هذا الــتحول في الأساس إلى تطور قوى الإنتاج (الثورة التكنولوجية)، وهو تحليل تبسيطي يعزل سلطة التكنولوجيا عن إطار العلاقات الاجتماعية التي تعمل في نطاقها. ومرة أخرى نلتقي هنا مع معطيات الخطاب المسيطر الشائع على لسان رولز، وكاستلز، وتورين، وريفكين، وغيرهم من ممثلي الفكر السياسي الليبرالي لأمريكا الشمالية.

وهكــذا يجري التهرب من القضايا الحقيقية التي تنتج عن الارتباط بين السلطة السياسية (الدولة)، وحقيقة العولمة، والتي يجب أن تكون مركز التحليل لما هو "جديد" في تطور النظام الرأســمالي، بمجرد التأكيد، بدون أي أساس، بأن الدولة لم تعد موجودة تقريباً. وفي الواقع، فحــتى فـــي المراحل السابقة للرأسمالية المعولمة دائماً، لم تكن الدولة أبداً "كلية السلطة"، فقد كانـــت ســلطتها دائما محددة طبقاً للمنطق السائد في المرحلة. بل قد بلغ الأمر بفالرشتاين أن يعزو للمحددات العالمية الدور الحاسم في تحديد مصير الدول. والأمر لم يتغير اليوم، فالفرق بين العولمة (الإمبريالية) اليوم، وتلك بالأمس يوجد في موضع آخر.

والإمبريالـــية الـــيوم لها في الواقع مركز ـــ هو الثالوث ـــ ومركز للمراكز يعمل على فـــرض هيمنته ـــ الولايات المتحدة. وهو يفرض سيطرته الجماعية على مجموع التخوم في العـــالم (أي ثلاثـــة أربـــاع الإنسانية)، عن طريق المؤسسات المخصصة لذلك والتي يديرها المركـــز. وبعـــض هـــذه المؤسسات مكلفة بإدارة النظام الإمبريالي العالمي، وأهمها منظمة الـــتجارة العالمـــية، ومهمتها الرئيسية ليست ضمان "حرية السوق" كما تدعي، وإنما ضمان

الحمايـــة المفـــرطة للاحـــتكارات (للمراكـــز)، وتشكيل نظم الإنتاج في التخوم لتحقيق ذلك. وصندوق النقد الدولي، الذي لا يتدخل لتنظيم العلاقة بين العملات الأساسية الثلاث (الدولار، والـــيورو، والين)، يعمل كسلطة نقدية استعمارية جماعية (للثالوث). والبنك الدولي الذي يكاد يكـــون وزارة دعاية لجماعة السبعة الكبار. والمؤسسات الأخرى مخصصة للإدارة السياسية للنظام، وأهمها حلف الأطلنطي الذي يحل محل الأمم المتحدة للتحدث باسم الجماعة العالمية! ويعـــبر تزايد التحكم العسكري للولايات المتحدة في العالم، بمنتهى الوحشية عن هذه الحقيقة. ولا يناقش كتاب نيجري وهاردت القضايا المتعلقة بوظائف هذه المؤسسات، كما لا يذكر تعدد الوقـــائع التي أثارت الفرضية الساذجة عن "شبكة السلطة"، وهي القواعد العسكرية، والتدخل بالقوة، ودور وكالة المخابرات المركزية.

وتكذب وحشية التدخل الأمريكي في العراق، كل ما يحاول الخطاب حول "الإمبراطورية الخيرة للرأسمالية" الإقناع به.

وبـــنفس الطـــريقة، تفرغ القضايا الحقيقية التي تثيرها الثورة التكنولوجية بالنسبة لطبيعة الطبقات في النظام من مضمونها لمصلحة التعبير المبهم عن "الجمهور" المقابل لتعبير "الناس" لدى علم الاجتماع الشائع. أما القضايا الحقيقية فمختلفة: كيف تحطم الثورة التكنولوجية الحالية (وهي حقيقة لا يمكن الشك في وجودها)، مثلها مثل جميع الثورات التكنولوجية، بعنف الهياكل القديمة لتنظيم العمل والطبقات، وذلك قبل أن تتبلور الأشكال الجديدة لهذا التنظيم.

ولإضـــفاء شـــكل مـــن الشرعية على الممارسات الإمبريالية للثالوث، ولهيمنة الولايات المتحدة، أنتج النظام خطابه الأيديولوجي الخاص المتسق مع المهمات العدوانية الجديدة. وهذا الخطـــاب عن "صراع الحضارات" موجه فعلاً لتدعيم العنصرية "الغربية"، وإقناع الرأي العام الغربـــي بنظام الأبارتهيد على المستوى العالمي. وفي رأيي أن هذا الخطاب ذو أهمية تفوق بكثير الغنائيات الشعرية عن مجتمع الشبكات المزعوم.

ويعود القبول الذي تحظى به نظرية "الإمبراطورية" لدى أجزاء من اليسار الغربي، ولدى الشباب، في رأيي، إلى الحديث الصارم الذي توجهه للدولة والأمة. فالدولة (البرجوازية) والوطنية (الشوفينية) كانا دائما موضعًا للرفض بحق من اليسار الراديكالي، والمناداة بأن الرأسمالية الحديثة تعمل على اختفائهما، تلقى قبولاً حسناً. ولكن هذا الفرض ليس صحيحاً مع الأسف، فالرأسمالية المتأخرة تضع فعلاً على جدول الأعمال الضرورة الموضوعية، وإمكانية فناء قانون القيمة، والثورة التكنولوجية تجعل من الممكن في هذا الإطار قيام مجتمع من الشبكات، وتعميق العولمة يتحدى فعلاً الأمم. ولكن الرأسمالية الشائخة تعمل عن طريق الإمبريالية المصاحبة على إلغاء جميع هذه الإمكانيات للتحرر. إن فكرة أن الرأسمالية قد تتأقلم مع تحولات تحريرية ــ أي أن تنتج، حتى دون رغبة في ذلك، تغيرات ديمقراطية، قد تصل للاشتراكية ــ هو أمر من صميم الأيديولوجية الليبرالية الأمريكية، ومهمتها التخدير، وتغييب التقدير الصحيح للتحديات الحقيقية، والنضال اللازم لمواجهتها. والاستراتيجية المعادية للدولة التي يقترحها العمل تتسق تماماً مع استراتيجية رأس المال الذي يعمل على "الحد من تدخل السلطات" (أي إلغاء التقنين) لمصلحته الخاصة، وبذلك يحصر دور الدولة في مهامها البوليسية (دون إلغائها بالكامل، والاكتفاء بتصفية الممارسات السياسية التي تمنحها وظائف أخرى). وكذلك يقبل الخطاب المعادي للأمة دور الولايات المتحدة كقوة عظمى عسكرية، وشرطي عالمي.

وهناك حاجة لوضع آخر، وهو تقوية الممارسة الديمقراطية، ومنحها مجالها الكامل، وتعزيز الديمقراطية الاجتماعية والمواطنية، ومنح الشعوب والأمم هامشاً أكبر للتحرك في إطار العولمة. ومن المتفق عليه أن الأشكال المطبقة في الماضي قد فقدت فاعليتها في الظروف الجديدة، وأن بعض خصوم الأوضاع النيولبرالية والإمبريالية لا يرون ذلك حتى الآن، ويشعرون بالحنين للماضي، ولكن التحديات تبقى مع ذلك قائمة.

ثالثا: النتائج: الليبرالية المعولمة القائمة بالفعل

تَعِد شبه النظرية اللبرالية، والخطاب الأيديولوجي المصاحب لها البشرية بأكملها بالخلاص، وهذا الوعد يتجاهل جميع دروس التاريخ. واللبرالية المعولمة القائمة بالفعل، لا يمكن أن تقدم سوى المزيد من اللامساواة بين الشعوب (زيادة في الاستقطاب العالمي)، وفي داخل الشعوب (سواء في الجنوب أو الشمال). وهذا الإفقار الشديد، وهو مرتبط بطبيعة التراكم الرأسمالي، يجعل الديمقراطية مستحيلة، ملغياً قدرتها على الابتكار في المراكز المتقدمة (فتحل ديمقراطية منخفضة المستوى محل التقدم في السيطرة الاجتماعية على التحول)، ويحول تبني التخوم لأشكال سياسية ذات مظهر ديمقراطي، إلى مهزلة.

والاستقطاب يحتل مكاناً مركزياً في تاريخ التوسع العالمي للرأسمالية القائمة بالفعل. وأعني بهذا، التعميق المستمر ــ على مستوى التنمية المادية ــ للفجوة بين مراكز النظام الرأسمالي العالمي وتخومه، وهي ظاهرة جديدة في تاريخ البشرية، حيث بلغت هذه الفجوة خلال قرنين من الزمن أبعاداً لم تعرفها خلال الآلاف من السنوات من تاريخها السابق. وهي ظاهرة لا بد من العمل على اختفائها، عن طريق البناء التدريجي لمجتمع ما بعد الرأسمالية مجتمع أفضل فعلاً لجميع الشعوب.

لقد طورت الرأسمالية القوى الإنتاجية بمعدلات وبمستوى لم يسبق لهما مثيل في التاريخ، ولكنها خلقت في الوقت نفسه، فجوة بين ما يمكن أن يحققه هذا التطور، وبين كيفية استخدامه لم تحدث في أي نظام سابق. والمستوى الحالي للمعارف العلمية والتقنية يسمح بحل جميع المشاكل المادية للإنسانية جمعاء، ولكن المنطق الذي حول الوسيلة (قانون الربح، والتراكم) إلى هدف في حد ذاته، قد أدى إلى عملية تبديد خطيرة لهذه الإمكانية، وكذلك لامساواة لم يسبق لها مثيل في التاريخ في الوصول إلى هذه المنافع. وحتى القرن التاسع عشر، كانت الفجوة بين إمكانية التنمية التي تسمح بها المعارف، وبين مستوى التنمية المتحقق لا تذكر. ولا يعني هذا أي قدر من الحنين للماضي، فقد كانت الرأسمالية مرحلة سابقة ضرورية لتحقيق

إمكانــية التنمــية التي تحققت اليوم، ولكن أوانها قد فات اليوم، بمعنى أنها لم تعد تنتج سوى التــبذير واللامســاواة. وفي هذا الصدد، يتأكد "قانون الإفقار" الذي ينتجه التراكم الرأسمالي، والــذي عرَّفه ماركس، على نطاق العالم كل يوم بشكل صارخ ومنذ قرنين. ولهذا لا يندهش المــرء، عندما يجد أنه في الوقت الذي تبدو فيه الرأسمالية منتصرة على طول الخط، تصبح "الحرب ضد الفقر" ضرورة ملحة في خطاب الأجهزة المسيطرة.

وهــذا التــبذير، وهــذه اللامســاواة، يكونــان الوجه الآخر للعملة، أو "الكتاب الأسود للرأسمالية"، وهما يذكراننا بأن الرأسمالية لا تعدو أن تكون مرحلة عابرة من التاريخ وليست نهايــته. وإذا لــم يجــرِ تجاوزهــا ببــناء نظام يضع حداً للاستقطاب العالمي، والانحراف الاقتصادي، فإنها لن تحقق إلا التدمير الذاتي للعالم.

إن بناء ديمقراطية المواطن، يعني ضمناً، بناء التقدم الاجتماعي على أساس الديمقراطية وليس على أساس السوق ــ الاستبعادي ــ والذي تُنتظر منه منافع لم يحققها أبداً.

١-النتيجة الأولى: الإملاق والاستقطاب العالمي الذي يجري تجاهله

هل هو إفقار وإملاق نتيجة لعملية التراكم الرأسمالي؟

الخطــاب الشــائع الــيوم، عن "الفقر" وضرورة القضاء عليه، أو على الأقل التقليل من حجمه، هو خطاب الإحسان بأسلوب القرن التاسع عشر، الذي لا يتصدى للسؤال عن الآليات الاقتصــادية والاجتماعية التي تنتج "الفقر" في حقبة يسمح فيها التقدم العلمي والتقني المتوفر لدى البشرية بالقضاء عليه نهائياً.

= الرأسمالية والقضية الزراعية الجديدة

كانــت جمــيع المجــتمعات السابقة على الرأسمالية مجتمعات فلاحية، وكانت زراعتها تحكمها أشكال مختلفة من المنطق، ولكن جميعها تختلف عن منطق الرأسمالية (تحقيق أقصى ربــح لــرأس المــال). وتســتعد الــزراعة الرأسمالية، ممثلة في أغنياء الفلاحين الجدد، أو

الإقطاعيين الذين يستخدمون الأساليب الحديثة، أو المزارع الشاسعة للشركات متعدية الجنسية أو رأس المال الزراعي، للهجوم على الزراعة الفلاحية، وقد تلقت الضوء الأخضر لذلك من منظمة التجارة العالمية في الدوحة. ومع أن عالم الزراعة والفلاحين يضم اليوم نصف الإنسانية، إلا أن إنتاجه يتقسم بين جزءين يتميزان تماماً اقتصادياً واجتماعياً الواحد عن الآخر.

فالزراعة الرأسمالية التي تخضع لمبدأ ربحية رأس المال، والتي توجد بالكامل تقريباً، في أمريكا الشمالية، وأوروبا، والمخروط الجنوبي لأمريكا اللاتينية، وأستراليا، لا تستخدم سوى بضع عشرات الملايين من الزارعين، الذين لم يعودوا "فلاحين" تقريباً. ولكن إنتاجيتهم، بفضل استخدام الآلات (وهم يكادون يحتكرونها على مستوى العالم)، والمساحة الراجعة لكل منهم، تتراوح ما بين ١٠ آلاف، و٢٠ ألف قنطار مكافئ من الحبوب للفرد في العام.

وفي المقابل، تشمل الزراعة الفلاحية حوالي نصف الإنسانية ــ ٣ مليارات من البشر. وتتقسم هذه الزراعات بدورها بين تلك التي انتفعت بالثورة الخضراء (الأسمدة، وقاتلات الآفات، والبذور المنتقاة)، ولكنها لا تستخدم إلا القليل من الآلات، وتتراوح إنتاجيتها ما بين ١٠٠، و٥٠٠ قنطار مكافئ للفرد، وتلك التي لم تلحق بالثورة الخضراء، وتتراوح إنتاجية الفرد فيها حول ١٠ قناطير فقط.

وهكذا ارتفعت النسبة بين إنتاجية الزراعة الأفضل تجهيزاً وتلك الراجعة للفلاحين الفقراء، من ١٠ إلى ١ قبل عام ١٩٤٠، إلى ٢٠٠٠ إلى ١ اليوم. وبعبارة أخرى، فإن معدل ارتفاع الإنتاجية في الزراعة قد فاق معدلها في الأنشطة الأخرى بمراحل، الأمر الذي أدى لتخفيض في الأسعار الحقيقية للمنتجات الزراعية بنسبة ٥ إلى ١.

جمعت الرأسمالية دائماً، بين بعدها البناء (التراكم الرأسمالي، وتقدم قوى الإنتاج)، وبين أبعاد مدمرة تجعل من الإنسان مجرد الحامل لقوة العمل، والتي صارت بدورها سلعة، ودمرت بذلك في المدى الطويل، بعض القواعد الطبيعية لإعادة إنتاج القدرة الإنتاجية،

والحـياة، حيث دمرت أجزاء من المجتمعات السابقة عليها، وأحياناً شعوباً بأكملها مثل هنود أمريكا الشمالية. وكانت الرأسمالية على الدوام، "تضم" (العمال الذين أخضعتهم لمختلف أشكال الاسـتغلال الرأسـمالي المتوسِّع عن طريق "التشغيل" المباشر)، وتستبعد (أولئك الذين فقدوا مكانهم في الأنظمة السابقة ولم يجدوا مكاناً في النظام الجديد). ولكنها في المرحلة الصاعدة، وبالتالي التقدمية من تاريخها كانت تضم أكثر مما تستبعد.

ولـم يعـد الوضـع كذلـك اليوم، كما يمكن أن نرى وبشكل مأساوي في حالة المسألة الزراعـية الجديـدة. ففي الواقع، إذا أُدخلت الزراعة ضمن قواعد "المنافسة" العامة وعوملت المنـتجات الزراعية والغذائية "مثلها مثل بقية السلع"، كما قررت منظمة التجارة العالمية في مؤتمر الدوحة (نوفمبر ٢٠٠١)، فلا شك في نوع النتائج المؤكدة بالنظر للفوارق الخطيرة بين الزراعة الرأسمالية الكبيرة من جهة، وبين الإنتاج الفلاحي من الجهة الأخرى.

يسـتطيع حوالـي عشرين مليوناً من المزارع الحديثة الإضافية، إذا ما حصلت على ما تحتاجه من الأراضي الإضافية (التي ستقتطع بالطبع من مزارع صغار الفلاحين، مع اختيار أجود الأراضي)، وإذا حصلت على رؤوس الأموال اللازمة لتزويدها بالمعدات الآلية الحديثة، أن تنـتج ما يكفي لسد احتياجات جميع سكان المدن القادرين، والتي يحصلون عليها حالياً من إنتاج الريف. فماذا إذن سيكون مصير هذه المليارات من المنتجين الريفيين غير القادرين على المنافسـة؟ لا شـك أنهم سيستبعدون خلال بضع عشرات من السنين. فماذا إذن سيحدث لهذه المليارات من البشر، وهم اليوم من أفقر الفقراء، ولكنهم يطعمون أنفسهم كيفما اتفق، وبشكل سيئ لما يقرب من ثلثهم تقريباً (ثلاثة أرباع من يعانون من سوء التغذية في العالم ريفيون)؟ أيـة تنمية صناعية منافسة بدرجة أو بأخرى، منتظرة خلال السنوات الخمسين القادمة، حتى مـع افـتراض معدل نمو خيالي مستمر قدره ٧% سنويا لثلاثة أرباع الإنسانية، لا يمكن أن يسـتوعب حتى ثلث هذا الاحتياطي. وهذا معناه أن الرأسمالية بطبيعتها غير قادرة على حل

المسألة الزراعية، وأن المستقبل الوحيد الذي تَعِد به هو تحول الكوكب إلى مجموعة من المدن العشوائية، وخمسة مليارات من البشر "فائضون عن الحاجة".

أي إننا وصلنا إلى مرحلة يؤدي فيها فتح مجال جديد للتوسع الرأسمالي ("تحديث الإنتاج الزراعي")، إلى القضاء على مجتمعات بأكملها من البشر. وهكذا يقف عشرون مليوناً من المنتجين الأكفاء الجدد (لنقل خمسين مليوناً مع عائلاتهم)، في مواجهة خمسة مليارات من المستبعدين. وهكذا لا يمثل البعد البناء للعملية نقطة في المحيط من التدمير الذي ستحدثه. وأصل من هذا إلى أن الرأسمالية قد دخلت مرحلتها الشائخة الهابطة، حيث لم يعد المنطق الذي يتحكم في هذا النظام قادراً على ضمان مجرد العَيش لنصف الإنسانية. لقد صارت الرأسمالية بربرية، وتدفع مباشرة إلى الإبادة الجماعية، وصار من الضروري أكثر من أي وقت مضى، أن يحل محلها منطق آخر للتنمية أرقى منها رشاداً.

ويجادل المدافعون عن الرأسمالية قائلين إن المسألة الزراعية في أوروبا قد وجدت الحل في الهجرة من الريف، فلماذا لا تكرر بلدان الجنوب هذا النموذج بفارق زمني قدره قرن أو قرنان؟ وهم ينسون أن الصناعة والخدمات الحضرية في القرن التاسع عشر كانت تحتاج إلى أيدٍ عاملة أكثر، وأن الفائض عن حاجتها قد هاجر إلى الأمريكتين. والعالم الثالث اليوم لا يملك هذه الفرصة، وإذا كان عليه أن يكون منافساً كما يفرضون عليه، فإن عليه اللجوء إلى التقنيات الحديثة التي لا تحتاج لأيدٍ عاملة كثيرة. إن الاستقطاب الناتج عن التوسع العالمي لرأس المال، يمنع الجنوب من تكرار نموذج الشمال بفارق زمني.

لقد كان لهذه الحجة دائماً ــ وهي أن الرأسمالية قد تمكنت من حل المسألة الزراعية في مراكز النظام ــ جاذبية كبيرة بما في ذلك لدى الماركسية التاريخية، والشاهد على ذلك كتاب كاوتسكي الشهير "المسألة الزراعية"، الصادر قبل الحرب العالمية الأولى، والمرجع الأساسي للاشتراكية الديمقراطية في هذا المجال. وقد ورثت اللنينية هذا المفهوم وطبقته ــ بالنتائج المشكوك فيها المعروفة ــ عبر سياسة "تحديث" الزراعة الجماعية للمرحلة الستالينية. والواقع

أن الرأسـمالية، لأنهـا لا تنفصل عن الإمبريالية، وإن كانت قد "حلت" المسألة الزراعية في مراكـز النظام، قد خلقت مسألة زراعية جديدة ذات حجم هائل، لا تستطيع حلها (إلا بالإبادة الجماعـية لنصـف الإنسـانية) في التخوم. وفي معسكر الماركسية التاريخية، كانت الماوية وحدهـا التـي قـدرت الحجم الصحيح لهذا التحدي. وهذا دليل على أن من يتهمون الماوية "بالانحراف الفلاحي"، إنما يثبتون بذلك أنهم لا يمتلكون الأساس لفهم ماهية الرأسمالية القائمة بالفعل (وهي إمبريالية دائماً)، لأنهم يكتفون بخطاب مجرد عن أسلوب الإنتاج الرأسمالي في عمومه.

فما العمل إذن؟

لا مناص من قبول استمرار الزراعة الفلاحية طوال المستقبل المنظور في القرن الواحد والعشـرين، لا بسـبب الحنين الرومانسي للماضي، وإنما ببساطة لأن حل المسألة يكمن في تجـاوز مـنطق الرأسـمالية، ويندرج في مرحلة الانتقال الطويلة (القَرنية) نحو الاشتراكية العالمية. فيجب إذن، اكتشاف سياسات لتقنين العلاقات بين "السوق" والزراعة الفلاحية. وهذه التقنينات المختلفة والمتوافقة مع الظروف المحلية للبلدان أو الأقاليم المختلفة، يجب أن تحمي الإنتاج الوطني لضمان الأمن الغذائي الحيوي للأمم، ومقاومة السلاح الغذائي للإمبريالية. أي بعـبارة أخـرى، عزل الأسعار المحلية عن "السوق" المسمى بالعالمي ـ كما هو الواجب ـ لحيـن مـا يسمح التقدم البطيء ولكن المستمر لإنتاجية الزراعة الفلاحية، بالتحكم في انتقال سـكان الريف إلى المدن. وعلى مستوى ما يسمى بالسوق العالمي، قد يكون التقنين المناسب هـو إجـراء اتفاقـيات إقليمـية بين أوروبا من جهة، وبين أفريقيا، والعالم العربي، والهند، والصين، من جهة أخرى، وبذلك تستجيب لمتطلبات تنمية تجمع بدلاً من أن تستبعد.

-المسألة العمالية الجديدة

يصل سكان الحضر في الوقت الحالي إلى حوالي نصف البشرية، أي ثلاثة مليارات من الأفراد، والنصف الباقي يضم الفلاحين. والأرقام الواردة بالجدول تسمح بتحديد تقسيم هؤلاء السكان إلى ما يمكن تسميته بالطبقات المتوسطة والطبقات الشعبية.

وفي المرحلة الحالية من تطور الرأسمالية، لا تمثل الطبقات المسيطرة، أي المالكين لأدوات الإنتاج الرئيسية، وكبار المديرين القائمين على تشغيلها، سوى جزء صغير من مجموع السكان، وإن كانوا يستحوذون على أغلبية الدخل المتاح لمجتمعاتهم. ويضاف لذلك الطبقات المتوسطة بالمعنى التقليدي، أي غير الأجراء، المالكين للمنشآت الصغيرة (ومتوسطي الموظفين)، وهي ليست طبقات في انخفاض بالضرورة.

ولكن الكتلة العظمى من العاملين في قطاعات الإنتاج الحديثة، تتكون من الأجراء الذين تزيد نسبتهم عن أربعة أخماس سكان المدن في المراكز المتقدمة. وتنقسم هذه الكتلة إلى قسمين على الأقل، يظهر الفرق بينهما للمراقب الخارجي، كما يعيشها كل قسم، ويعيها بوضوح.

فهناك قسم يمكن أن يوصف بـ "ذوي الأوضاع المستقرة" بمعنى أنهم مستقرون نسبياً في أعمالهم، بفضل مؤهلاتهم الفنية (ضمن أشياء أخرى) التي تعطيهم قدرة على التفاوض مع أصحاب العمل، وتسمح لهم بالتنظيم في نقابات قوية، في بعض البلدان على الأقل. وفي جميع الحالات تمثل هذه الكتلة وزناً سياسياً كبيراً يزيد من قدرتها التفاوضية.

وتتكون بقية الطبقات الشعبية "غير المستقرة" من الأجراء ذوي الأوضاع الضعيفة لضعف قدرتهم التفاوضية (لضعف مؤهلاتهم الفنية، أو وضعهم كغير مواطنين، أو نوعهم الاجتماعي كنساء)، أو من غير الأجراء (العاطلين رسمياً، أو العاملين في القطاع غير الرسمي الفقير). ونصف هذا الجزء الثاني من الطبقات الشعبية "بغير المستقرين" بدلاً من

التعبير "غير المنتمين" (ومن باب أولى "المهمشين")، لأنهم يكونون جزءاً منتمياً تماماً لمنطق النظام الذي يتحكم في تراكم رأس المال.

وبتجميع البيانات المتوفرة من البلدان المتقدمة، وبعض بلدان الجنوب (مع استكمال البيانات بالاستقراء)، يمكن الوصول إلى النسبة بين حجم كل من الطبقات التي عددناها أعلاه إلى مجموع سكان الحضر، كما تظهر في الجدول التالي الذي يمثل النسب المئوية لسكان الحضر:

	المراكز	التخوم	العالم
الطبقات الغنية والمتوسطة	١١	١٣	٢٥
الطبقات الشعبية	٢٤	٥٤	٧٥
المستقرة	(١٣)	(١١)	(٢٥)
غير المستقرة	(٩)	(٤٣)	(٥٠)
الإجمالي	٣٣	٦٧	١٠٠
عدد السكان (بالمليون)	١٠٠٠	٢٠٠٠	٣٠٠٠

وعلى الرغم من أن المراكز لا تضم سوى ١٨% من سكان العالم، فإن سكان الحضر منهم يكونون ثلث سكان الحضر في العالم؛ لأن ٩٠% منهم يسكنون المدن.

وإذا كانت الطبقات الشعبية تضم ثلاثة أرباع سكان الحضر في العالم، فغير المستقرين منهم يكونون اليوم ٤٠% في المراكز، و٨٠% في التخوم، أي حوالي ثلثي الطبقات الشعبية على مستوى العالم. كما يمكن القول بعبارة أخرى إن الطبقات الشعبية غير المستقرة تكون اليوم نصف (على الأقل) عدد سكان الحضر في العالم، أكثر من ٨٠% منهم في التخوم، حيث يكونون الثلثين من سكان الحضر في التخوم، والربع من سكان الحضر في المراكز.

وعــند المقارنة مع سكان الحضر منذ نصف قرن، أي عند نهاية الحرب العالمية الثانية، يتبين أن تغيراً كبيراً قد أصاب تركيب الطبقات الشعبية بالمقارنة بوضعها اليوم.

فالعالم الثالث لم يكن يومها يحتوي سوى نصف سكان الحضر في العالم (وكانوا يبلغون أيامها حوالي المليار نسمة). ولم تكن توجد حينئذ مدن عظمى مثل التي نراها اليوم في أغلب بلدان الجنوب. فلم يكن هناك سوى بعض المدن الكبرى في الصين، والهند، وأمريكا اللاتينية.

وفي المراكز، استفادت الطبقات الشعبية في فترة ما بعد الحرب العالمية الثانية من وضع خاص ترتب على الحل الوسط التاريخي الذي فرضته الطبقات العاملة على رأس المال، مما سمح بتثبيت أغلبية العمال العاملين تحت الأشكال المسماة بالفوردية في المصانع الكبرى. أما فـــي التخوم، فلم تتجاوز نسبة غير المستقرين نصف الطبقات الشعبية (في مقابل أكثر من ٧٠% اليوم)، وكان النصف الباقي من هذه الطبقات يتكون جزئياً من الأجراء المستقرين في الأشـــكال الجديدة من الاقتصاد الاستعماري، والمجتمع الحديث، وجزئياً في الأشكال التقليدية من النشاط الحرفي.

والـــتحول الرئيسي الذي ميز النصف الثاني من القرن العشرين يعبر عنه رقم واحد ذو مغـــزى، وهو أن نسبة الطبقات الشعبية غير المستقرة قد زادت من أقل من الربع لأكثر من النصـــف مـــن سكان الحضر في العالم. وعادت ظاهرة الإفقار هذه إلى الظهور بنسب ذات مغـــزى في المراكز المتقدمة ذاتها. وزاد عدد هؤلاء السكان الحضريين غير المستقرين من أقـــل مـــن رُبع مليار من الأفراد، إلى أكثر من مليار ونصف خلال نصف قرن، وهي زيادة تفوق أية زيادة في معدلات التوسع الاقتصادي، أو الزيادة السكانية، أو زيادة سكان الحضر.

ولا توجد صفة تعبر عن الاتجاه العام طويل المدى أكثر من تعبير "الإفقار".

وهذه حقيقة صارت معترفاً بها في الحديث الجديد السائد، فقد صار "تخفيض الفقر" السائد بين الأهداف التي تدعي السلطات العمل على تحقيقها. ولكن "الفقر" المعني لا يقدم إلا كظاهرة تقدر جزافياً إما عن طريق توزيع الدخل ("عتبة الفقر")، أو عن طريق المؤشرات المركبة عن

التنمـــية البشرية للبرنامج الإنمائي للأمم المتحدة، دون أية إشارة للمنطق أو الآليات التي تنتج هذا الفقر.

أمـــا عرضـــنا لـــذات الظاهـــرة فيتجاوز ذلك لأنه يسمح بالتعرف على تفسير الظاهرة وتطورهـــا. والفـــئات المتوسطة، والفئات الشعبية المستقرة، والفئات الشعبية غير المستقرة، تســـاهم جمـــيعاً في نفس نظام الإنتاج الاجتماعي، ولكن كل منها تقوم بدور متميز. فبعضها "يُســـتبعد" إذن، مـــن مـــنافع "الوفرة"، ولكن هذا لا يعني أنها مُهمشة بمعنى أنها ليست داخلة وظيفياً في صلب النظام.

إن الإفقـــار ظاهرة حديثة (والواجب الحديث لا عن الفقر، وإنما عن "تحديث الفقر")، لا تُختصـــر في "عدم كفاية الدخل للإبقاء على الحياة"، ولها آثار مدمرة على جميع أبعاد الحياة الاجتماعية. ففي حالة المهاجرين الذين اندرجوا في الطبقات الشعبية المستقرة (فقد عملوا في المصانع) خلال السنوات الثلاثين المجيدة (١٩٤٥-٧٥)، ولكن أبناءهم والوافدين الجدد، يبقون على هامش الأنظمة الإنتاجية الرئيسية، وهذا يخلق بدوره ظروفاً تجعل التضامن على أساس العلاقات "الفئوية" تحل محل الوعي الطبقي. كذلك لها تأثير على النساء اللاتي يتعرضن لعدم الاســـتقرار أكـــثر من الرجال، فتزيد من تدهور أوضاعهن المادية والاجتماعية. وإذا كانت الحركات النسائية قد حققت الكثير من التقدم في مجالات الفكر والتصرفات، فإن المنتفعات من هـــذا التقدم في الغالب من الطبقات المتوسطة، وهن لسن بالتأكيد من الطبقات الشعبية الفقيرة. ولها تأثير كذلك على الديمقراطية، التي تتأثر مصداقيتها، وبالتالي شرعيتها، بعجزها عن منع التدهور في أوضاع أجزاء متزايدة من الطبقات الشعبية.

والإفقار ظاهرة لا تنفصل عن الاستقطاب على المستوى العالمي، وهو الناتج الكامن في توسع الرأسمالية القائمة بالفعل، والتي يجب وصفها لهذا السبب، بأنها إمبريالية بطبيعتها.

إن إفقـــار الطــبقات الشعبية في الحضر، مرتبط تماماً بالتطورات التي تحدث لمجتمعات الفلاحين بالعالم الثالث، وخضوع هذه المجتمعات لمتطلبات توسع الأسواق الرأسمالية، يعزز أشـــكالاً جديـــدة مـــن الاستقطاب الاجتماعي تستبعد نسبة أكبر من الفلاحين من حق الانتفاع بالأرض. وهؤلاء الفلاحين الفقراء حديثاً، أو المحرومين من الأرض، يغذون ـــ بدرجة أكبر من النمو السكاني ـــ الهجرة نحو المدن العشوائية. وتزداد جميع هذه الظواهر سوءًا طالما لم يُطعن في المعتقدات اللبرالية، وأية سياسة تصحيحية لن تنجح في وقف سريانها.

والإفقار يتحدى نظريات الاقتصاد، واستراتيجيات النضال الاجتماعي في الوقت نفسه.

ونظـــرية الاقتصاد الشائعة التقليدية، تفرغ القضايا الحقيقية التي يثيرها توسع الرأسمالية مـــن مضمونها، لأنها تستبدل بتحليل الرأسمالية القائمة بالفعل البناء النظري لرأسمالية خيالية تُعتبر امتداداً بسيطاً ومباشراً لعلاقات التبادل (السوق)، في حين أن النظام يعمل، ويعيد إنتاج نفســـه علـــى أســـاس علاقات الإنتاج والتبادل الرأسمالية (وليس التجارية فحسب). ومع هذا الاســـتبدال تأتـــي ببساطة بدهية لا يؤيدها لا التاريخ ولا التفكير المنطقي، تقول بأن السوق بطبيعـــته ينظم ذاته، وينتج الوضع "الأفضل اجتماعياً". وهنا لا يمكن تفسير الفقر إلا بأسباب خارجية بالنسبة للمنطق الاقتصادي، مثل زيادة السكان أو "أخطاء" السياسات. وتستبعد العلاقة بينها وبين منطق التراكم الرأسمالي من النظرية الاقتصادية. وهذا الفيروس الذي يلوث الفكر الاجتماعـــي المعاصـــر، ويلغي قدرته على فهم العالم، ومن باب أولى القدرة على تغييره، قد تغلغـــل بعمـــق فـــي مجمـــوع "اليسار التاريخي" لما بعد الحرب العالمية الثانية. ولن تتمكن الحـــركات المشاركة حالياً في النضال من أجل عالم جديد (أفضل)، وعولمة بديلة، من تحقيق تقـــدم اجتماعي ذي مغزى، إلا إذا تخلصت من هذا الفيروس، لتفتح الباب أمام حوار نظري جـــاد. وطالما لم تتخلص من هذا الفيروس، فإن الحركات الاجتماعية ذات أحسن النوايا، لن تخـــرج مـــن أســـر الفكر الأحادي، وتبقى لهذا أسيرة الاقتراحات "التصحيحية" غير الفاعلة، النابعة من الطنطنة حول "تخفيض الفقر".

ويجـب أن يسـاهم التحليل الذي رسمنا خطوطه العامة أعلاه، في فتح هذا الحوار؛ لأنه يؤكد العلاقة بين التراكم الرأسمالي من جانب، وظواهر الإفقار الاجتماعي من الجانب الآخر، وهو ارتباط بدأ ماركس في تحليل آلياته منذ ١٥٠ عام، ولكن أحداً لم يتابعه منذ ذلك الوقت.

٢-النتـيجة الثانـية: الديمقراطـية منخفضة الدرجة – الجماعية عن طريق السوق أو طريق الديمقراطية؟

الديمقراطـية أحد الشروط الحتمية للتقدم الاجتماعي، ويقتضي الأمر تفسير ضرورة تلك الحتمـية، وبيان شروط ذلك، إذ لم يتم قبول هذه الفكرة بصفة عامة إلا منذ وقت قريب. فمنذ وقـت لـيس ببعـيد، كـان الاعتقاد السائد في الغرب، والشرق، وكذلك في الجنوب، هو أن الديمقراطية نوع من الرفاهية لا يأتي إلا بعد أن تحل "التنمية" المشاكل المادية للمجتمع. وكان هـذا المـبدأ السـائد فـي الدوائـر الحاكمـة في العالم الرأسمالي (الأمر الذي برر تأييدهم للدكـتاتوريات العسـكرية في أمريكا اللاتينية، وللأنظمة الاستبدادية في أفريقيا)، وفي العالم الثالـث (فقد عبرت عنه صراحة نظرية الإحلال محل الواردات الأجنبية في أمريكا اللاتينية، ولم يكن نظام الحزب الواحد وقفاً على الدول الاشتراكية)، وفي دول النظام السوفييتي.

وهـا هـي النظرية قد انقلبت ظهراً على عقب، في يوم وليلة، فقد أصبحت الديمقراطية هـدف الخطـاب الرسـمي اليومـي للجمـيع تقريـباً، وصارت الشهادة الرسمية بممارسة الديمقراطـية، "شـرطاً" لاسـتمرار معونة الديمقراطيات الكبيرة الثرية. وهو خطاب تعوزه المصـداقية عـندما نلاحظ كيف يطبق مبدأ "الكيل بمكيالين" بشكل مكشوف يفضح الأولوية الحقيقية لأهداف أخرى غير معترف بها، والتي تحرك أساليب التلاعب المفضوحة.

والديمقراطية مفهوم حديث بمعنى أنه يحدد معنى الحداثة إذا قصدنا بها أن البشر كأفراد وجماعـات (أي المجـتمعات) مسـئولون عـن تاريخهم. وللوصول لهذا المفهوم، كان من الضـروري الـتحرر من الانحرافات الخاصة بأنظمة السلطة السابقة على الرأسمالية، سواء

أكانــت ذات طبيعة دينية، أو "تقليدية" من نوع آخر، أي إنها دائمة وعابرة للتاريخ. فالحداثة نشــأت إذن، مــع الرأســمالية، والديمقراطية التي أنتجتها محدودة مثلها، وهي لا تُكوِّن في أشــكالها التاريخــية الــبرجوازية ــ وهي الوحيدة المعروفة والممارَسة حتى اليوم ــ سوى مــرحلة. فلــم تصل الحداثة، ولا الديمقراطية لنهاية تطورهما الممكن، وهما لا تمثلان حالة اجتماعية مستقرة، بل هما عملية مستمرة لا تنتهي بطبيعتها. ولهذا فمن الأفضل التحدث عن المقــرطة ــ وبذلــك نؤكد الطبيعة الديناميكية لعملية لا تنتهي ــ بدلاً من الديمقراطية، وهو التعبير الذي يوحي بوهم أن هناك وصفة نهائية تعبر عنها.

يقــوم الفكر الاجتماعي البرجوازي منذ بداياته، أي منذ عصر التنوير، على الفصل بين المجــالات المخــتلفة للحياة الاجتماعية، بما في ذلك الفصل بين إدارتها الاقتصادية وإدارتها الاجتماعية، واتخاذ مبادئ متميزة تعبر عن متطلبات "الرشاد" في كل من هذه المجالات.

وبهــذه الــروح فإن الديمقراطية هي المبدأ المعقول للإدارة السياسية الجيدة، لأن الرجال (ولم يكن أحد يذكر النساء في تلك الأيام)، أو بتعبير أكثر دقة بعضهم (على درجة معقولة من العلــم والثروة)، راشدون، ويجب أن يكون من حقهم أن يضعوا القوانين التي تحكم حياتهم، ويختارون (بالانتخاب) من يتولون مسئولية تنفيذ تلك القوانين. أما الحياة الاقتصادية فتحكمها، فــي المقــابل، مــبادئ أخــرى، تعتبر هي الأخرى من متطلبات الرشاد (المرادف للطبيعة الإنسانية) وهي: الملكية الخاصة، وحق إقامة المشروعات، والمنافسة في الأسواق. وهنا نجد مجموعــة مــن المــبادئ هــي مبادئ الرأسمالية، ولكنها في حد ذاتها، لا علاقة لها بمبادئ الديمقراطــية، وخاصــة إذا تذكرنا أن هذه الأخيرة تعني ضمناً المساواة، بين الجميع رجالاً ونســاء (مــع تذكر أن الديمقراطية الأمريكية نسيت العبيد حتى عام ١٨٦٥، وأبسط الحقوق المدنية لأحفادهم حتى عام ١٩٦٠!) من الملاك وغير الملاك (ونلاحظ هنا أن الملكية الخاصة لا توجد إلا عندما تكون استبعادية، أي عندما يكون هناك من لا يملكون!)

ويثير الانفصال بين المراجع الاقتصادية والسياسية قضية الالتقاء أو الابتعاد بين ناتج المنطق الخاص الذي يحكم كل منهما.

وتؤكد الفرضية التي تقدم كحقيقة واضحة بدرجة تجعل من مناقشتها أمراً غير ضروري، والتي على أساسها يقوم الخطاب السائد في ذلك العصر، الالتقاء بين المنطقين. فالديمقراطية والسوق يتداخلان معاً، فالديمقراطية تقتضي وجود السوق، وبالعكس. ولا شيء أبعد عن الحقيقة من هذا التأكيد، كما يثبت التاريخ الفعلي.

وكان المفكرون في عصر التنوير أكثر تشدداً من المفكرين الشائعين في أيامنا، فقد فحصوا السؤال المزدوج المتعلق بأسباب هذا الالتقاء، وشروط حدوثه. وكانت إجابتهم على السؤال الأول مأخوذة من إدراكهم لمفهوم "الرشاد" بوصفه القاسم المشترك لأسلوبي الإدارة هنا وهناك. فإذا كان الرجال راشدين، فإن اختيارهم السياسي لا بد أن يتوافق مع الاختيارات التي ينتجها السوق من جانبه، بشرط أن تقتصر ممارسة الحقوق الديمقراطية طبعاً على الأفراد الذين يمتلكون الرشاد، أي بعض الرجال، وليس النساء (فالمعروف أنهن عاطفيات ولا يمتلكن الرشاد)، ولا العبيد بالطبع، ولا الفقراء، ولا من لا يملكون (البروليتاريون) فهؤلاء لا يتبعون إلا غرائزهم. والديمقراطية لذلك، لا يمكن إلا أن تكون مقصورة على من يدفعون الحد الأدنى من الضرائب، أي على المواطنين وأرباب الأعمال، وهنا يصبح مفهوماً أن اختيارهم الانتخابي سيكون دائماً، أو في الأغلب، متسقاً مع مصالحهم كرأسماليين. ولكن هذا معناه أن تفقد السياسة استقلالها بالنسبة للاقتصاد في هذا الالتقاء، إن لم نقل خضوعها له. وهنا يلعب الانحراف الاقتصادي دوره الكامل لإخفاء هذا الغياب لاستقلال السياسة.

والتوسع التالي للحقوق الديمقراطية لتشمل من ليسوا مواطنين/أرباب عمل، لم ينتج عن التطور التلقائي للرأسمالية، ولا التعبير عن متطلباتها. بل بالعكس، فقد اكتسبه بالتدريج ضحايا النظام، أي الطبقة العاملة، وبعدها النساء، وكان نتيجة لنضال طويل ضد النظام. لأن هذا التوسع يكشف، وفقاً لطبيعة الأشياء، التباين بين إرادة الأغلبية ــ وهم بالطبع من يستغلهم

النظام ــ كما تعبر عنها نتيجة التصويت الديمقراطي، وبين المصير الذي يحدده لهم السوق. وهنا يتعرض النظام لعدم الاستقرار بل لقابلية الانفجار، أو على الأقل، يتعرض لمخاطرة بل لإمكانــية، أن يخضع السوق للتعبير عن مصالح اجتماعية لا تلتقي مع الأولوية التي يضفيها الاقتصـــاد علـــى تحقيق أقصى ربح لرأس المال. أو بعبارة أخرى، يتعرض البعض (رأس المال) لمخاطرة، والآخرون (العمال/المواطنون) لفرصة أن يجري تقنين السوق بوسائل غير تطبيق منطقه الأحادي الخاص. وهذا الأمر ممكن، وقد حدث فعلاً، في دولة الرفاهية لما بعد الحرب العالمية الثانية.

ولكــن هــذه ليست الطريقة الوحيدة لإخماد صوت التباين الديمقراطية/السوق،فإذا كانت الأوضـــاع التاريخــية الملموسة سمحت في لحظة معينة بتفتت الانتقاد الاجتماعي، وبالتالي عجــزه ممـــا يوحـــي بألا بديل هناك للأيديولوجية السائدة، فهنا يمكن تفريغ الديمقراطية من مضــمونها الضـــار والمهــدد للسوق، وتتحول ممارستها إلى "ديمقراطية منخفضة الدرجة". فيمكــنكم أن تنتخبوا من تشاءون: الأبيض، أو الأزرق، أو الأخضر، أو الوردي، أو الأحمر، ولكن هذا لن يكون له أي تأثير، فمصيركم يتحدد في مكان آخر، في السوق، خارج البرلمان. ويجــد خضــوع الديمقراطية للسوق (وليس التقاؤهما)، التعبير عنه في "تداول السلطة"، أي تغيــير الأشــخاص فـــي الحكومـــة (وليس في السلطة)، الذين يقومون بتنفيذ نفس السياسة (الخضــوع للسوق)، الذي حل محل تبادل السلطة، أي الاختيار الواعي بين اختيارات ورؤى مجتمعية مختلفة. وجميع ما قيل أو كتب بشأن الضياع المزدوج للمواطنة والوعي الطبقي في مسرحية المهزلة السياسية، والاستهلاك للسلع، متضمن في هذا الانفصال السياسة/الاقتصاد.

وقد بلغنا هذه المرحلة اليوم، والموقف خطير لأنه يحتمل، مع تآكل مصداقية ومشروعية الممارسات الديمقراطية، أن يؤدي لتراجعات أكثر عنفاً في اتجاه إلغائها ببساطة، ليحل محلها توافــق آراء وهمي مبني على الدين أو الشوفينية الإثنية مثلاً. وفي تخوم النظام حيث تكون

الديمقراطية عاجزة لخضوعها لمتطلبات رأس المال المتوحشة، تصبح مهزلة مأساوية، أو ديمقراطية مزيفة (فيحل محل موبوتو مائتا حزب مثل موبوتو!)

ويحمل الفكر الاجتماعي البرجوازي الأساسي ـــ الذي يفترض الالتقاء "الطبيعي" الديمقراطية/ السوق ـــ منذ ظهوره، خطر التدهور الذي بلغناه اليوم، فهو يفترض مجتمعاً في وفاق مع ذاته دون صراعات من التي تتوقعها بعض التفسيرات لما بعد الحداثة. ويصبح الالتقاء عقيدة، لا يمكن التشكيك فيها، ولا تواجهنا حينئذ محاولة لفهم السياسة في العالم الواقعي بأكبر قدر من العلمية، وإنما في مواجهة نظرية سياسية خيالية. وهذه هي المقابل في مجالها، "للاقتصاد المجرد" وهو ليس نظرية الرأسمالية القائمة بالفعل، وإنما نظرية اقتصاد خيالي. وبمجرد التخلي عن فرضية "الرشاد" كما تشكلت في عصر التنوير، وإحلال النسبية التاريخية للمنطق الاجتماعي مكانها، يصبح من المتعين رفض المبدأ السائد اليوم بشأن الالتقاء الديمقراطية/ الرأسمالية.

وبالعكس، سنعني بإمكانية الاستبداد الكامنة في الرأسمالية، فإجابة الرأسمالية على التحدي الكامن في العلاقة الجدلية الفرد/الجماعة (الاجتماعية)، تحمل بالفعل هذه الإمكانية الخطيرة.

لقد أمكن التغلب على التناقض الفرد/الجماعة، الكامن في جميع المجتمعات على جميع مستويات حقيقتها، في جميع المجتمعات السابقة على الحداثة، بنفي الشطر الأول من التناقض، أي بتدجين الفرد على يد الجماعة. وبذلك لم يعد الفرد يُعرف إلا عن طريق وضعه في العائلة، أو العشيرة، أو المجتمع. وينعكس النفي في أيديولوجية العالم الحديث (الرأسمالي)، فالحداثة تتأكد بحقوق الفرد، حتى لو كان ذلك ضد المجتمع. وهذا الانقلاب هو مجرد الشرط المسبق لعملية تحرير، أو لبدايتها، لأنها تحرر إمكانيات العدوانية الدائمة في العلاقات بين الأفراد. وتعبر الأيديولوجية الرأسمالية عن تلك الحقيقة بشعارها الأخلاقي الملتبس: "لتحيا المنافسة، ولينتصر الأقوى". وفي بعض الأحيان يجري تحجيم النتائج المدمرة لهذه الأيديولوجية، بوجود مبادئ أخلاقية أخرى إلى جانبها، غالباً ما تكون دينية، أو موروثة من

الأشـــكال الاجتماعية السابقة، فإذا ما انهارت هذه السدود، فلن تفرز أيديولوجية حقوق الفرد الأحاديــة ســوى الأهــوال. وهنا نلاحظ تبايناً كاشفاً بين الأيديولوجية الأمريكية التي تعطي الأولويـــة المطلقة لحرية الفرد على المساواة الاجتماعية (وبذلك تقبل اللامساواة المفرطة)، والأيديولوجــية الأوروبية في المقابل، التي تحاول الجمع بين الاثنتين، دون أن تتمكن ــ في إطار الرأسمالية ــ من حل هذا التناقض. ويعبر تمسك مواطني الولايات المتحدة بحرية حمل السلاح ــ بما يؤدي إليه ذلك من النتائج المدمرة المعروفة ــ عن هذا الإدراك لمفهوم الحرية المتوحشة في أحدّ صوره.

فكــيف إذن، يمكن للجمعية الجدلية، فيما بعد الرأسمالية، أن تحل هذا التناقض بين حقوق الفرد وحقوق الجماعة؟ وكيف يمكن لهذا الحل في المستقبل أن يمنح مزيداً من الشفافية للحياة الفردية وحياة المجتمع؟

لقــد اتخذت الاجتماعية، بمعنى حل التناقض الفرد/المجتمع، عبر التاريخ، أشكالاً متميزة ومخــتلفة. وفـــي المجتمعات السابقة على الرأسمالية، قامت على الارتباط، رضاءً أو قسراً، بمعـــتقدات دينية الطابع، مثل الولاء الشخصي للعائلات الإقطاعية أو الملكية. أما الاجتماعية فـــي العـــالم الحديث فتقوم على أساس التوسع في العلاقات الرأسمالية السلعية، التي تستولي تدريجــياً علـــى جمـــيع مجالات الحياة الإجتماعية، وتلغي، أو على الأقل تسيطر على جميع أشكال التضامن الأخرى (الوطنية، أو العائلية، أو الطائفية). وهذا الشكل من الاجتماعية "عن طريق السوق"، قد سمح بتنمية جبارة لقوى الإنتاج، ولكنها زادت من طبيعتها المدمرة. وهي تعمـــل على تحويل البشر إلى "أناس" دون أية هوية سوى أنهم "مستهلكون" سلبيون بوصفهم كائـــنات اقتصادية، أو متفرجون، سلبيون كذلك (وليسوا مواطنين) بوصفهم كائنات سياسية. والديمقراطـــية، التي لا يمكن إلا أن تكون جنينية في ظل هذه الظروف، تستطيع، ويجب أن تصـــير الأساس لاجتماعية من نوع مختلف تماماً، قادرة على إعادة المسئولية للفرد المتكامل في إدارة مجموع أوجه الحياة الاجتماعية، والاقتصادية، والسياسية.

وإذا كانــت الاشتراكية، وهي التعبير عن هذه الرؤية المستقبلية، لا يمكن تصورها بدون الديمقراطــية، فإن المقرطة بدورها تعني أن صراعها مع المنطق الرأسمالي، يعني التقدم في إطـــار رؤية اشتراكية. لا توجد اشتراكية دون الديمقراطية، ولا يوجد تقدم ديمقراطي إلا في إطار رؤية اشتراكية.

ولا بــد أن يلاحــظ القــارئ التشــابه ــ وليس التناقض ــ بين تفعيل العلاقة اللبرالية اليوطوبــية/ الإدارة البراجماتــية في حالة الرأسمالية التاريخية، وتفعيل العلاقة الأيديولوجية الاشتراكية/ الإدارة الفعلية للمجتمع السوفيتي. والأيديولوجية الاشتراكية التي نتحدث عنها هي البلشــفية، التــي تتبع (ولا تختلف حول هذه النقطة الحيوية) الاشتراكية الديمقراطية قبل عام ١٩١٤، فــلا تشكك في الالتقاء "الطبيعي" بين منطق المرجعيات المختلفة للحياة الاجتماعية، وتعطي "معنى للتاريخ" في تفسير مستقيم واضح لمساره "الحتمي". ويجري التعبير عن الالتقاء هنا بنفس الشكل: إدارة الاقتصاد عن طريق الخطة (البديل عن السوق) تحقق طبعاً، وفقاً لهذه الــرؤية الدوجماطيقــية، الاحتــياجات، والديمقراطــية لا يمكن إلا أن تخدم قرارات الخطة، ومعارضــتها أمــر غير عقلاني. وهنا أيضا، تصطدم الاشتراكية الخيالية مع متطلبات إدارة الاشــتراكية القائمــة بــالفعل، التي تواجهها مشاكل حقيقية وخطيرة، مثل تنمية قوى الإنتاج "للحــاق". وتلجــأ السلطة للوصول لذلك لإجراءات لا يصح الاعتراف بها، ولا يُعترف بها. وهكــذا نجد الشمولية مشتركة بين النظامين، ويجري التعبير عنها بنفس الطريقة، أي الكذب المنــتظم. وإذا كانت هذه الظواهر قد اتخذت شكلاً أكثر عنفاً في الاتحاد السوفييتي، فالسبب واضح، وهو التأخر الكبير في التنمية الواجب تعويضه، في حين أن تقدم بلدان الغرب يعطي هــذه المجتمعات قدراً من الفرصة لالتقاط الأنفاس (ومن هنا فشموليتها كثيراً ما تكون "لينة" كما في مجتمعات الاستهلاك في مراحل النمو المنتظم).

يستحيل بناء مجتمع من المواطنين، أو سياسة مواطنية قادرة على منح الديمقراطية معنى حقيقـي، دون الانفصـال عـن عقيدة الليبرالية. فالتخلص من الفيروس الليبرالي هو الشرط الحتمي وإلا تصبح الديمقراطية مهزلة، الأمر الذي تتمناه دكتاتورية رأس المال.

إن التخلـي عـن نظـرية الالـتقاء، أو "ما فوق الحتمية"، والقبول بالصراع بين منطق المرجعـيات، أو ما تحت الحتمية، هو الشرط، لا فقط، لتفسير للتاريخ يسمح بالتقاء النظرية والواقـع، وإنمـا لاخـتراع اسـتراتيجيات تعطـي التحرك فاعلية حقيقية، أي تسمح بالتقدم الاجتماعي في جميع أبعاده.

رابعاً . البحث عن جذور الليبرالية

١-أيديولوجية الحداثة: الصورة الأوروبية الأصلية

نشأت الأيديولوجية الليبرالية، والحداثة التي تنتظم فيها، والرأسمالية التي تواكب تبلورها، في أوروبا خلال القرون الثلاثة الممتدة بين النهضة والثورة الفرنسية.

والحداثة هي ناتج الانقطاع الذي حدث في تاريخ الإنسانية، والذي حدث في أوروبا خلال القرون السادس عشر حتى الثامن عشر، ولكنها لم "تُنجز" أبداً لا في أوروبا، ولا في أي مكان آخر. والأوجه المتعددة للحداثة تمثل مجموعاً متماسكاً مع متطلبات إعادة إنتاج طريقة الإنتاج الرأسمالي، ولكنها تسمح في الوقت نفسه بتجاوزها.

وتقوم الحداثة على مطلب تحرير البشر، انطلاقاً من تحريرهم من نير الحتمية الاجتماعية في أشكالها التقليدية السابقة. ودعا هذا التحرر للتخلص من الأشكال المسيطرة لمنح الشرعية للسـلطات ــ في العائلة، أو في الجماعة التي تنتظم في إطارها أساليب الحياة والإنتاج داخل الدولـة ــ والتـي كانـت حتى ذلك الوقت، تقوم على أساس ميتافيزيقي ذي تعبير ديني في المعـتاد. والحداثـة لذلك، تعني ضمناً الفصل بين الدولة والدين، والعلمانية الراديكالية، وهي الشرط لممارسة الأشكال الحديثة للسياسة.

ولـيس مـن قبيل الصدفة تواكب ظهور الحداثة والرأسمالية، وتطورهما معاً. فالعلاقات الاجتماعية المرتبطة بنظام الإنتاج الجديد وهو الرأسمالية، كانت تعني ضمناً حرية المشروع، وحـرية الوصـول إلى الأسواق، وإعلان الحق في الملكية الخاصة (المقدسة). وهكذا فالحياة الاقتصـادية التـي تحـررت بهذه الطريقة من وصاية السلطة السياسية التي ميزت الأنظمة السياسـية السـابقة علـى الحداثة، تقف كمجال مستقل من الحياة الاجتماعية، لا تحركها إلا قوانينها الخاصة. فالرأسمالية تستبدل بالأسلوب القديم لتحديد الثروة عن طريق السلطة، علاقة سببية معاكسة تتمثل في جعل الثروة مصدر السلطة. ولكن الحداثة القائمة بالفعل حتى اليوم، أي تلك المحصورة في إطار الرأسمالية، تظل ملتبسة بشأن قضية العلاقة السلطة/الثروة. فهي تقـوم فـي الواقع، على أساس الفصل بين مجالين من الحياة الاجتماعية، وهما مجال إدارة الاقتصاد، التي تتركها للمنطق الخاص بتراكم رأس المال (الملكية الخاصة، وحرية المشروع، والمنافسـة)، ومجال إدارة سلطة الدولة بممارسة الديمقراطية عن طريق المؤسسات (حقوق المواطن، ومبدأ التعدد الحزبي، إلخ.). وهذا الفصل الاعتباطي يفرغ الإمكانية التحريرية التي تدعيها الحداثة من أي مضمون.

وهكذا تقع الحداثة الواقعة تحت قيود الرأسمالية في تناقض، حيث تعد بأكثر مما تستطيع أن تحقق، وبهذا تخلق آمالاً محبَطة.

والحداثة تبدأ إمكانية ضخمة للتقدم الاجتماعي، تتلخص في مفهوم التحرير، ويشهد على ذلـك التقدم الذي حققته الديمقراطية السياسية، مهما كان محدوداً. لقد منحت الشرعية لنضال الطـبقات المسودة، والمستغَلة، والمضطهدة، وسمحت لهذه الطبقات بأن تنتزع تدريجياً، من رأس المال المسيطر حقوقاً ديمقراطية لم يفرزها تلقائياً منطق التوسع والتراكم الرأسمالي. لقد حـررت إمكانية التحول السياسي الذي سمح بازدهار صراع الطبقات، وأقام بين التعبيرين، السياسة وصراع الطبقات، التناظر الذي أعطاهما القوة الكامنة. ولكنها خلقت في نفس الوقت، وطورت الوسائل التي سمحت لها بإضعاف القوة المحتملة للديمقراطية المحررة.

وفي الوقت نفسه، فالرأسمالية التي واكبت الحداثة، قد أنتجت تنمية لقوى الإنتاج بمعدلات لم يعرفها التاريخ من قبل. وخلقت هذه التنمية إمكانية حل جميع المشاكل المادية الكبرى للبشرية بأسرها، ولكن المنطق الذي يحكم التراكم الرأسمالي يمنع ذلك، فيزيد باستمرار من عمق استقطاب الثروة بمعدلات لم يعرفها تاريخ العالم.

وهكذا تواجه الشعوب اليوم التحديات التي تمثلها الرأسمالية، والحداثة القائمة بالفعل، والأيديولوجية السائدة تعمل جهدها على تجاهل هذا التحدي. ويعبر المنظرون الأمريكان للبرالية عن هذا التجاهل بشكل ساذج، وإن كانوا يستخدمون عبارات طنانة للتعبير عن ذلك. وهذا الخطاب لا يعترف إلا بقيمة إنسانية واحدة وهي الحرية الفردية التي يختصر فيها الحداثة. وفي مقابل ذلك، يتجاهل أن هذه الحرية هي التي تسمح، في إطار الرأسمالية للأقوى أن يفرضوا قوانينهم على الآخرين، وأن هذه الحرية وهم كامل للأغلبية الساحقة (تدعي النظرية اللبرالية أن أي فرد يمكنه أن يصبح روكفلر، كما كانوا يقولون إن أي جندي يحمل في كيس معداته عصا الماريشالية)، وأنها تصدم مباشرة الأمل في المساواة، وهو أساس الديمقراطية.

ويشترك جميع المدافعين عن النظام في تبني هذه الأيديولوجية الأساسية، وهم يرون في الرأسمالية الأفق الذي لا شيء وراءه، أي "نهاية التاريخ". والأكثر تطرفاً منهم، يقبلون ببساطة أن المجتمع عبارة عن غابة من "الأفراد"، ويتخلون عن الدور المهدئ للدولة، لمصلحة أساليب إدارة تضع السلطات العامة في خدمة الطرف "المنتصر" لا غير. ويحاول آخرون إعطاء وجه إنساني لهذه الدكتاتورية، ويعملون على تخفيف تطرف مبدأ الحرية الفردية المنفرد، بأن يضيفوا إليه بعض الاعتبارات العملية الخاصة بالعدالة الاجتماعية، و"الاعتراف بالاختلافات" بما فيها الاختلافات بين الطوائف. وتعمل ما بعد الحداثة باستعدادها "لقبول" الواقع المعاصر، و"التأقلم" معه، وإدارته على قدر الإمكان في حدود الاحتياجات المباشرة، في إطار نفس هذه الرؤية التي تنفي وجود التحدي.

أما بالنسبة للأغلبية العظمى، فهذه الحداثة كريهة بكل بساطة، فهي منافقة، وتكيل بكيلين، وهـــي لذلـــك ترفضها بعنف، وهو أمر مبرر تماماً. فالرأسمالية القائمة بالفعل، والحداثة التي تواكبها، لا يقدمان أي شيء لهذه الأغلبية.

– تعتري الرأسمالية منذ نشأتها، وباستمرار، تناقضات لا يمكن التغلب عليها، الأمر الذي يدفع إلى البحث في ضرورة تجاوزها.

وقد ظهرت هذه الحاجة الاجتماعية مبكراً جداً في تاريخها، وفي جميع اللحظات الفاصلة في التاريخ الحديث، وظهرت بشكل عملي في الثورات الكبرى الثلاث، الفرنسية، والروسية، والصينية. وتحتل الثورة الفرنسية من هذه الناحية، موقعاً فريداً في التاريخ الحديث، فقد أحس الجـــناح اليعقوبي الراديكالي مبكراً بالتناقضات في المشروع البرجوازي، وعبر عن طبيعتها بوضـــوح، وهـــي أن الليبرالـــية الاقتصادية هي عدو الديمقراطية. وحاول هذا الجناح تحقيق انتصـــار مفهـــوم للثورة الشعبية يتجاوز "المتطلبات الموضوعية" للحظة، أي تحقيق الأهداف الـــبرجوازية الصـــرفة. وهكذا خرج من هذا التيار أول جيل من النقاد الشيوعيين للرأسمالية البازغة (البابوفيين). وبنفس الطريقة، تجاوزت الثورتان الروسية والصينية الأهداف المباشرة التـــي كانت تواجه مجتمعيهما، ووضعتا أمامهما هدف الشيوعية الذي يتجاوزها بكثير. ولذلك فليس من قبيل الصدفة أن كلاً من هذه الثورات الكبرى تبعتها رِدة، بعكس الثورات الأخرى. ومع ذلك، تبقى الإنجازات التي تحققت في اللحظات المجيدة لكل منها، رموزاً حية للمستقبل، حيث وضعت في قلب مشروعها المساواة بين البشر، وتحريرهم من الانحراف السلعي، وكان ذلك مبكراً جداً فيما يختص بالثورة الفرنسية.

وبصفة عامة، فقد ساعدت الظروف التاريخية التي واكبت تطور الرأسمالية في أوروبا، علـــى إنضاج الوعي الطبقي السياسي لدى الطبقات المسودة. وظهر هذا الوعي مبكراً، خلال العقود الأولى من القرن التاسع عشر، تحت تأثير المنجزات الراديكالية للثورة الفرنسية، وعند نهايـــة القـــرن، أدت لقـــيام الأحـــزاب العمالية الكبيرة التي أرغمت رأس المال خلال القرن

العشرين، على "التأقلم" مع مطالب اجتماعية لا تنتج عن المنطق الخاص بتراكم رأس المال. وهنا تقف قيمة "المساواة" كمكمل في تصارع مع قيمة "الحرية".

والانحراف السلعي يعطي أولوية للحرية من بين القيم الإنسانية، ويقصد بها الحرية لجميع الأفراد طبعاً، ولكن بصفة خاصة، حرية صاحب المشروع الرأسمالي، وهي تحرر طاقته، وتضاعف قدرته الاقتصادية. وفي المقابل، فالمساواة لا تنتج مباشرة من متطلبات الرأسمالية، إلا في بعدها المباشر المتعلق بالمساواة (الجزئية) في الحقوق، التي تسمح من جهة، بازدهار حرية المشروع، ومن جهة أخرى، للعامل الحر بالخضوع لوضع الأجير، الذي يبيع قوة عمله التي صارت سلعة. وعند المستوى الأعلى، تدخل قيمة "المساواة" في صراع مع قيمة "الحرية". ولكن في تاريخ أجزاء من أوروبا، وفرنسا بصفة خاصة، تعامل القيمتان على قدم المساواة، كما هو ظاهر على نقود الجمهورية، وهذه ليست صدفة. وأساس هذه الازدواجية مركب، فهناك بالتأكيد حدة صراع الطبقات الشعبية، التي تحاول أن تستقل بالنسبة لطموحات البرجوازية (وفي حالة فرنسا، الأمر واضح)، فالجبليون يعبرون عن هذا التناقض بوضوح وصراحة، الذين يقولون بحق، بأن "اللبرالية الاقتصادية" (أي اللبرالية بالمفهوم الأمريكي الكامل للكلمة) هي عدو الديمقراطية (إذا كانت هذه تعني شيئاً للطبقات الشعبية).

وبناءً على هذه الملاحظة، يمكننا تفسير أحد أوجه الاختلاف التي تبدو ظاهرة اليوم، بين المجتمع والثقافة الأمريكية من جانب، ونظيرتها الأوروبية من الجانب الآخر. ولعل مصالح رأس المال المسيطر في الولايات المتحدة وأوروبا، وأسلوب عمله، ليست مختلفة بالدرجة التي قد تشير إليها المواجهة الشائعة بين "الرأسمالية الأنجلوساكسونية" و"رأسمالية نهر الراين". والارتباط بين هذه المصالح يؤكد متانة الثالوث (الولايات المتحدة، وأوروبا، واليابان). ولكن هناك اختلافات بين تقديرات المجتمع، والمشروعات المجتمعية التي تمر بالخواطر، حتى بشكل ضمني. ففي الولايات المتحدة تسيطر قيمة الحرية على جميع المجالات دون تردد، في حين أن هذه القيمة توازنها في أوروبا باستمرار قيمة المساواة.

والمجـتمع الأمريكـي يحتقر المساواة، وهو لا يكتفي بالتسامح مع اللامساواة في أقصى أشكالها، بل إنه يعتبرها رمز "النجاح" الذي تحققه الحرية، مع أن الحرية دون المساواة تعني الوحشية. والعنف بجميع أشكاله الذي تنتجه هذه الأيديولوجية الأحادية ليس من قبيل الصدفة، ولا يدفع إلى الراديكالية، بل بالعكس. أما الثقافة السائدة في المجتمعات الأوروبية فقد وازنت حـتى اليوم بقدر من النجاح بين قيمتي الحرية والمساواة، وهذه الموازنة هي التي قام عليها الحـل الوسـط التاريخي للاشتراكية الديمقراطية. ومن المؤسف أن التطور الحالي لأوروبا المعاصرة، يميل نحو التقريب بين مجتمعات هذه القارة وثقافتها، وبين نظيراتها في الولايات المتحدة، التي يُنظر إليها كنموذج يحظى بالإعجاب ودون انتقاد.

ويـؤدي الـتاريخ الأوروبـي المعقـد، في نهاية المطاف، إلى مفهوم مزدوج يربط بين الاقتصـاد مـن جانب، والسياسة من الجانب الآخر، في علاقة جدلية تحترم استقلال كل من المفهومين.

ولكن الأيديولوجية الأمريكية لا تقدر هذه الاختلافات الدقيقة في الرؤية.

٢-الأيديولوجية الأمريكية: الليبرالية دون منازع

ـ لـيس هـنا مجـال دراسة العلاقات المعقدة بين الديانات وتفسيراتها من جهة، وبين تطـورات الحداثة والديمقراطية، والعلمانية، من الجانب الآخر، والتي شرحناها في مواضع أخرى. لذا سنكتفي هنا بإيجاز النتائج الرئيسية المستخلصة في الفرضيات الأربع التالية:

أ-الحداثة، والعلمانية، والديمقراطية، ليست نتيجة تطور التفسيرات الدينية (ولا ثورتها)، بـل بـالعكس، لقـد اضطرت هذه الأخيرة إلى التأقلم مع متطلباتها بدرجة أو بأخرى من الـنجاح. وهذا التأقلم لم يجر في حالة البروتستانتية وحدها، فقد حدث في العالم الكاثوليكي،

بأسلوب آخر بالتأكيد، ولكن بفعالية مشابهة. وخلق في جميع الحالات، روحاً دينية جديدة، متحررة من العقائد الجامدة.

ب-وبهذا المعنى، "فالإصلاح الديني" لم يكن الشرط لازدهار الرأسمالية، رغم ما تلقاه هذه الفرضية (لفيبير) من قبول في المجتمعات التي تمتدحها (في أوروبا البروتستانتية). بل إن الإصلاح لم يكن الشكل الأكثر راديكالية للانفصال الأيديولوجي عن الماضي الأوروبي وأيديولوجياته "الإقطاعية"، ومن بينها تفسيره السابق للمسيحية، وبالعكس، كان الشكل الأكثر إبهاماً وبدائية.

ج-كانت هناك "إصلاحات للطبقات المسيطرة" انتهت بخلق كنائس وطنية (الأنجليكانية، واللوثرية)، تخضع لهذه الطبقات، وتعبر عن الحل الوسط بين البرجوازية البازغة، والمَلَكية، وكبار الملاك الزراعيين، لاستبعاد التهديد الصادر عن الطبقات الشعبية، والفلاحين المستغَلين. وهذا الحل الوسط ـــ الذي عبر عنه لوثر، ووصفه ماركس وإنجلز بالرجعية ـــ قد سمح لبرجوازيات البلدان المعنية بتجنب ما حدث في فرنسا، أي الثورة الراديكالية. ولهذا بقيت العلمانية التي نشأت في هذه البلدان، جبانة حتى يومنا هذا. لقد أدى تراجع فكرة العالمية الكاثوليكية الذي ترتب على قيام كنائس وطنية، إلى شيء واحد، وهو تدعيم سلطة المَلَكية، ودورها كحكَم بين قوى النظام السابق، وبين البرجوازية الصاعدة، وإلى تقوية الشعور الوطني، وتأخير تقدم الأشكال الجديدة للعالمية التي اقترحتها الاشتراكية الدولية فيما بعد.

د-كذلك كانت هناك حركات إصلاحية استولت على الطبقات الشعبية التي أضيرت من التحولات الاجتماعية التي نتجت عن ظهور الرأسمالية. وهذه الحركات التي كررت أساليب قديمة للصراع ـــ منقولة عن الألفيين في العصور الوسطى ـــ لم تكن متقدمة بالنسبة لعصرها، وإنما متأخرة عن متطلباتها. ولذلك كان لا بد من انتظار الثورة الفرنسية ـــ بتعبئتها الشعبية العلمانية والديمقراطية الراديكالية ـــ ثم الاشتراكية، لكي تتعلم الطبقات المضطهدة

كـيف تعـبر عن نفسها بفاعلية في الظروف الجديدة. أما الطوائف البروتستانتية فقد أغرقت نفسها في أوهام ذات طابع أصولي، وخلقت الأرضية التي تسمح بتكرار الطوائف ذات الرؤية المرتبطة بالنهاية المأساوية للعالم كالتي نراها تزدهر في الولايات المتحدة.

ـ والـثقافة السياسية في الولايات المتحدة ليست تلك التي ظهرت في فرنسا بعد عصر التنوير، وخاصة بعد الثورة الفرنسية، والتي أثرت بدرجات متفاوتة على تاريخ الجزء الأكبر مـن القـارة الأوروبية. والاختلافات بين هاتين الثقافتين أكثر من واضحة، وهي تنفجر في أوقات الأزمات على شكل مواقف متعارضة بعنف (في صف أو ضد الشرعية الدولية، بشأن حرب العراق، مثلاً).

والـثقافة السياسية هي نتاج التاريخ على المدى الطويل، لكل بلد بالطبع، وهي في حالة الولايات المتحدة، ذات سمات تختلف بوضوح عن تلك الخاصة بالقارة الأوروبية. ومنها قيام نـيو إنجلانـد علـي يد طوائف بروتستانتية متطرفة، والإبادة الجماعية للهنود الأمريكيين، واسـتعباد السـود، وظهـور الطائفية المرتبطة بموجات الهجرة المتتالية خلال القرن التاسع عشر.

والطوائف البروتستانتية التي اضطرت للهجرة من إنجلترا في القرن السابع عشر، كانت قـد طورت تفسيراً خاصاً جداً للمسيحية، لا يتفق معها فيه لا الكاثوليك، ولا الأرثوذكس، ولا حـتى ـ علـى الأقل بنفس درجة التطرف ـ البروتستانت الأوروبيين، بمن فيهم الأنجليكان المسـيطرين على الطبقات الحاكمة في إنجلترا. والإصلاح قد أعاد بصفة عامة، العهد القديم، الذي كانت الكاثوليكية والأرثوذكسية قد همشاه في تفسير للمسيحية لا يعتبر المسيحية امتداداً للـيهودية، وإنمـا انفصالاً عنها. وأحيل هنا إلى ما كتبته في أماكن أخرى بشأن الاختلافات الحقيقـية أو المـزعومة بين المسيحية والإسلام واليهودية. والاستخدام الشائع اليوم، للتعبير "الـيهودي- المسـيحي" الذي ذاع بفضل الخطاب الأمريكي البروتستانتي، يدل على الانقلاب

الـذي حـدث في رؤية العلاقات بين هاتين الديانتين الموحدتين، والذي انضم إليه الكاثوليك (ولكن ليس الأرثوذكس) بدون اقتناع كبير، ولكن من باب الانتهازية السياسية أساساً.

والإصـلاح، كما هو معروف، قد رُبِط بالرأسمالية بعلاقة سببية تُفسر بطرق مختلفة في الفكر الاجتماعي الحديث. وقد تقدم فيبير بفرضية أصبحت مشهورة جداً، وسائدة بالتأكيد في العالم الأنجلو ساكسوني البروتستانتي، تقول بأن الإصلاح هو الذي سمح بظهور الرأسمالية. وهـي فرضـية تـتعارض ـ بوعـي كما أظن ـ مع ماركس الذي يعتبر الإصلاح نتيجة للـتحولات التـي نتجت عن ظهور الرأسمالية. ومن هنا تنوع الطوائف البروتستانتية حسبما تكـون معبرة عن الطبقات الشعبية ضحية الرأسمالية البازغة، أو عن استراتيجيات الطبقات السائدة.

ومـن جهـة أخرى، فإن أجزاء الأيديولوجية، ونظم القيم التي يُعبر عنها في هذا المجال الدينـي، تحـتفظ بجميع علامات الأشكال البدائية لردود الأفعال المتحدية للرأسمالية. وكانت النهضـة أكـثر تقدماً من بعض جوانبها (ومكيافللي أحد الشهود الأكثر صراحة على ذلك). ولكـن النهضـة كانت تجري على أرضية كاثوليكية (إيطاليا)، وإدارة بعض المدن الإيطالية كشـركات تجاريـة تديرها نقابات المساهمين الأكثر غنى (وكانت فينيسيا المثال الأول على ذلك)، تدل على علاقة مع الرأسمالية أكثر صراحة من العلاقة البروتستانتية/الرأسمالية. وفيما بعـد، يرتبط التنوير، الذي يجري في بلدان كاثوليكية (فرنسا)، وأخرى بروتستانتية (إنجلترا، وهولـندا، وألمانـيا)، بالتقاليد العلمانية للنهضة، أكثر من ارتباطه بالإصلاح الديني. وأخيراً، أعطـت الـثورة الفرنسية بطبيعتها الراديكالية، للعلمانية قوتها الكاملة، تاركة بوعي، أرضية التفسـيرات الدينـية، لترتكز على أرضية السياسة الحديثة، وهي التي كانت من اختراعاتها أساساً.

ولكن الشكل الخاص للبروتستانتية التي زُرِعت في نيو إنجلاند قد فرضت طابعها القوي على الأيديولوجية الأمريكية حتى يومنا هذا. فقد كانت الوسيلة التي اتبعها المجتمع الأمريكي

الجديـــد في سعيه لغزو القارة، مستخدماً تعبيرات مأخوذة من الكتاب المقدس لإسباغ الشرعية علـــى هذا الغزو (فيتكرر باستمرار في الخطاب الأمريكي، الحديث عن استيلاء بني إسرائيل علـــى الأرض الموعودة بالعنف). وفيما بعد، يحاول الأمريكيون توسيع المهمة التي "أمرهم الله" بالقيام بها لتشمل الكرة الأرضية بأسرها. فشعب الولايات المتحدة يعتبر نفسه "شعب الله المخـــتار"، وهـــو ما يساوي في الواقع تعبير "الشعب السيد" الذي اتخذه النازيون في ظروف مماثلـــة. لقـــد وصلنا لهذا اليوم، ولهذا السبب فالإمبريالية الأمريكية (وليس الإمبراطورية)، مدعوة لاتخاذ مواقف أكثر توحشاً من سابقاتها (التي لم تدعِ لنفسها مأمورية إلهية).

ومـــن المفهوم أن الأيديولوجية الأمريكية المعنية ليست هي السبب في التوسع الإمبريالي للولايـــات المتحدة، فهذه الأيديولوجية تسير وفق منطق تراكم رأس المال الذي تخدم مصالحه (المادية أساساً)، ولكنها تناسبه تماماً، فهي تخلط الأوراق.

ويتمـــيز المجـــتمع الأمريكـــي حتى يومنا هذا بسيطرة هذه البروتستانتية الطائفية. وهذا المجـــتمع المتدين جداً كما يلاحظ جميع المراقبين، وحتى بشكل ساذج في بعض الحالات، لم يســـتطع أن يـــرتفع، لهذا السبب، إلى مستوى مفهوم العلمانية القوي، والذي ينحدر لديه إلى مجرد "التسامح مع جميع الأديان".

ـــ ولست ممن يعتقدون بأن الماضي يؤدي بطبيعة الأشياء إلى "ارتداد صفات الأسلاف"، فالتاريخ يغير الشعوب، وهذا هو ما حدث في أوروبا. ولسوء الحظ، فتاريخ الولايات المتحدة، بـــدلاً مـــن أن يمحـــو الوحشية الأصلية، قد ساعد على استمرار التعبير عنها، وكذلك دوام نـــتائجها، ســـواء تعلق ذلك "بالثورة الأمريكية"، أو بموجات الهجرة المتتالية التي تكون منها شعبها.

"والـــثورة الأمريكـــية" التي قدرها الكثير من ثوار ١٧٨٩، والتي يتغنى بها البعض حتى الـــيوم، لـــم تـــزد عـــن أن تكون حرب استقلال محدودة بلا نتائج اجتماعية. فالمستعمرون الأمريكان عندما هبوا ضد العرش الإنجليزي لم يكونوا يريدون إحداث أي تغيير في العلاقات

الاقتصـــادية والاجتماعية وإنما مجرد رفض مشاركة الطبقة الحاكمة في الوطن الأم المكاسب التـــي يحققونهـــا. لقد كانوا يريدون الاستئثار بالسلطة، لا ليعملوا أي شيء يختلف عما كانوا يفعلونــــه في المرحلة الاستعمارية، ولكن ليستمروا في فعله لحسابهم الخاص. لقد كان هدفهم الاســـتمرار فـــي التوســـع في اتجاه الغرب بما يعنيه ذلك من إبادة الهنود. كذلك لم يُثر على الإطلاق في هذا الإطار، موضوع استعباد السود. وكان آباء الثورة الأمريكية الكبار جميعهم تقريباً من ملاك العبيد، وكانت تحيزاتهم في هذا المجال بعيدة عن أن تُمس.

ودخلـــت مهمة إبادة الهنود بشكل طبيعي في سياق المهمة الإلهية لشعب الله الجديد، ولا يعتقدن أحد أن الأمر يتعلق بماضٍ عفا عليه الزمن، فحتى ستينيات القرن العشرين، كانت هذه الإبادة تُذكَر بفخر (حيث كانت أفلام هوليوود تقدم "الكاوبوي" رمز الخير، في مواجهة الهندي المتوحش، رمز الشر)، وتكوِّن عنصراً مهماً في "تعليم" الأجيال المتتالية.

وينطبق نفس الوضع في حالة العبيد، فقد مر ما يقرب من قرن كامل قبل إلغاء الرق، ولم يجرِ ذلك لأسباب أخلاقية مثلما حدث في الثورة الفرنسية، وإنما لمجرد أن ذلك لم يكن يناسب التوســـع الرأســـمالي. ومر قرن آخر قبل أن يُعترف للأمريكيين السود بحد أدنى من الحقوق المدنـــية، وذلـــك دون المساس بالعنصرية المطلقة للثقافة السائدة. فحتى الستينيات من القرن الماضـــي كانـــت الاغتـــيالات الجماعية تحدث علناً، وتخرج العائلات لقضاء وقت ممتع في المشـــاركة فيها، وتبادل الضحكات والصور التذكارية. ويستمر نفس الشيء اليوم ولكن بقدر مـــن التخفي، أو بشكل غير مباشر، عن طريق "العدالة" التي ترسل الآلاف للإعدام، وأغلبهم من السود، ومن المعروف أن نصفهم على الأقل، أبرياء، ولكن الرأي العام لا يهتز لذلك.

ولعبـــت الموجـــات المتتالـــية مـــن الهجـــرة دورها في تقوية الأيديولوجية الأمريكية. والمهاجرون لم يكونوا مسئولين عن البؤس والاضطهاد الذي تعرضوا له ودفعهم للهجرة، بل كانوا الضحايا له. ولكن الظروف ــ أي هجرتهم ذاتها ــ دفعتهم للتخلي عن النضال الجماعي لتغيير الأوضاع المشتركة لطبقتهم أو طائفتهم في بلدهم الأصلي، والتمسك بأيديولوجية النجاح

الفـــردي في المهجر. والنظام الأمريكي يشجع هذا التمسك الذي يخدمه تماماً، فهو يؤخر نمو الوعـــي الطبقي، الذي ما يكاد يقترب من النضج، حتى يفاجأ بموجة تالية من الهجرة تجهض تبلوره السياسي. وفي الوقت ذاته، تشجع الهجرة تدعيم "الطائفية" في المجتمع الأمريكي، لأن الـــنجاح الفردي لا يستبعد الاندماج في طائفة تنتمي لأصل ما (كالأيرلنديين، أو الإيطاليين)، فبدون ذلك تكون العزلة الفردية عبئاً لا يطاق. وهنا أيضاً، نجد أن هذه الهوية، التي يشجعها النظام الأمريكي، تتعزز على حساب الوعي الطبقي، وتكوين المواطن.

وفـــي حيـــن كان الشعب في فرنسا يستعد للهجوم على السماء (في كومونة باريس عام ١٨٧١)، كانت العصابات التي تنتمي لموجات المهاجرين المختلفة، تتقاتل فيما بينها، لحساب الطبقات المسيطرة التي تتلاعب بها بأعصاب باردة.

وهنا يكمن الفرق بين أيديولوجية الولايات المتحدة، وتلك الخاصة بإنجلترا أو كندا مثلاً.

وكانـــت بلـــدان أوروبا البروتستانتية، كإنجلترا، وألمانيا، وهولندا، والبلدان الإسكندنافية، تشـــترك فـــي بعض مكونات أيديولوجية مشابهة لتلك الأمريكية، وإن لم تكن بدرجة التطرف التـــي كانـــت عليه الطوائف التي هاجرت لنيو إنجلاند. ولكن في هذه البلدان، تمكنت الطبقة العاملـــة من أن ترتفع بنفسها لدرجة من الوعي الطبقي الثابت، بعكس الولايات المتحدة حيث قضـــت موجات الهجرة المتتابعة على الوعي الطبقي. وحدث الاختلاف بظهور حزب الطبقة العاملـــة، فقـــد أدى ظهوره في أوروبا إلى فرض توليف الأيديولوجية الليبرالية مع نظام للقيم (من بينها المساواة) ليس غريباً عنها فحسب، بل متصادماً معها. وكان لهذه التوليفات تاريخها الخاص، الذي يختلف من بلد لآخر، ومن عصر لآخر. ولكنها حافظت على استقلالية السياسة في مقابل الاقتصاد المسيطر.

وإذا كانت كندا، وهي بلد جديد من المهاجرين أيضاً، لا تشارك الولايات المتحدة (أو ليس بعـــد) أيديولوجيتها، فذلك لأنها لم تعرف موجات متتالية من الهجرة بدرجة قادرة على خنق الوعي الطبقي.

ولا يوجد في الولايات المتحدة حزب عمالي، ولم يظهر هناك أبداً مثل هذا الحزب. والنقابات العمالية القوية هناك لا سياسية، وذلك بكل معاني الكلمة، فهي لا ترتبط بحزب يكون قريباً منها بطبيعته، كما لم تستطع أن تنتج لنفسها في غياب هذا الحزب، أيديولوجية اشتراكية. وهي تشارك المجتمع بكامله الأيديولوجية الليبرالية التي تسيطر بلا منافس، وتستمر في النضال في الميدان المحدود للمطالب التي لا تمس الليبرالية. وهي تعتبر بشكل ما مؤمنة "بما بعد الحداثة"، وكانت دوماً كذلك.

ـ والأيديولوجيات الطائفية لا يمكن أن تحل محل غياب الأيديولوجية الاشتراكية للطبقة العاملة. و حتى أكثرها راديكالية، وهي الخاصة بالسود، وذلك لأن الطائفية تندرج بطبيعتها في إطار العنصرية الموسعة التي تحاول مصارعتها فوق أرضها الخاصة ليس إلا.

ـ وأدت التركيبة التاريخية الخاصة لمجتمع الولايات المتحدة ـ الأيديولوجية الدينية "الكتابية" المسيطرة، وغياب الحزب العمالي ـ لوضع ليس له مثيل، وهو، بحكم الأمر الواقع، وجود حزب وحيد، هو حزب رأس المال.

ويتقاسم المكونان لهذا الحزب الوحيد، نفس الليبرالية الأساسية، وكل منهما يتجه لنفس الأقلية ـ ٤٠% من الناخبين ـ التي تشارك في هذه الديمقراطية المنقوصة والعاجزة التي تُقدم لها. وكل منهما له جمهوره الخاص ـ من الطبقات المتوسطة، حيث إن الطبقات الشعبية لا تدلي بصوتها ـ وقد وفق خطابه بما يرضي هذا الجمهور. وكل منهما يبلور في داخله مجموعة من المصالح الرأسمالية القطاعية (اللوبي)، أو تأييد بعض "الطوائف".

وتمثل الديمقراطية الأمريكية النموذج المتقدم لما أدعوه "الديمقراطية المنخفضة المستوى". وهي تعمل على أساس الفصل التام بين إدارة الحياة السياسية، القائمة على أساس الديمقراطية الانتخابية، وإدارة الحياة الاقتصادية، التي تتحكم فيها قوانين تراكم رأس المال. وعلاوة على ذلك، فهذا الانفصال ليس محل أي تساؤل جذري، بل هو جزء مما يسمى التوافق العام. وهذا الانفصال يلغي بالكامل أية إمكانية خلاقة للديمقراطية السياسية، وهو يلغي فاعلية المؤسسات

النيابية (البرلمانات وأمثالها)، التي تقف عاجزة في مواجهة "السوق" الذي تقبل ما يفرضه. ولا يعني التصويت للديمقراطيين أو الجمهوريين فرقاً كبيراً، ما دام المصير لا يتوقف على نتيجة الاقتراع، وإنما على ظروف السوق.

وكمـــا هـــو واضح فأوروبا ليست بمنأى عن التخبطات المماثلة، وقد أخذت هذا الطريق فعلاً بتحول أحزابها الاشتراكية إلى الليبرالية، والأزمة التي يعاني منها عالم العمل. ولكنه من الممكن لها أن تتخلص من هذا الوضع.

والدولة الأمريكية لهذا مخصصة لخدمة الاقتصاد دون غيره (أي رأس المال، فهي خادمه الأميـــن، ولا تهتم بأية مصالح اجتماعية أخرى). وهي قادرة على ذلك لأن التكوين التاريخي للمجتمع الأمريكي قد أوقف ــ لدى الطبقات الشعبية ــ نضج الوعي الطبقي السياسي.

وفـــي المقـــابل، كانت الدولة في أوروبا (ويمكنها أن تعود ثانية) نقطة التقابل الإجبارية للمصـــالح الاجتماعـــية، وبالتالـــي تسمح بالوصول للحل الوسط التاريخي الذي يعطي معنى للممارســـة الديمقراطـــية، ويوفـــر لها حيزاً حقيقياً. وإذا لم يفرض صراع الطبقات، وكذلك الصراع السياسي المستقل عن المنطق الأحادي لتراكم رأس المال، على الدولة أن تؤدي هذه الوظيفة، تصير الديمقراطية مسخاً هزيلاً، وهو الحال في الولايات المتحدة.

وعليـــنا أن ندرس في هذا الإطار كيفية عمل هذه "الديمقراطية" العجيبة، التي يُزعَم أنها "الأقدم" (!)، والأكثر "تقدماً" (!!).

ــ لقـــد اخترعـــت الولايات المتحدة النظام الرئاسي، ولعل هذا كان أمراً طبيعيا في تلك الحقـــبة، فقد كان وجود ملك (حتى لو كان منتخباً) يبدو أمراً ضرورياً. ومع ذلك فقد استغنت الـــثورة الفرنســـية عنه دون مشاكل في الفترة من ١٧٩٣ إلى ١٧٩٨. وقد تبين أن النظام الرئاسي كان كارثياً بالنسبة لتجذير الديمقراطية، والأمر كذلك اليوم أكثر من البارحة.

ويساهم النظام الرئاسي في حرف الجدل السياسي، وإضعافه لاستبداله بمناقشة الأفكار ــ أو الـــبرامج ــ الأفـــراد، حتى لو افترضنا أن هؤلاء الأفراد "يجسدون" هذه الأفكار/البرامج.

وفضلاً عن ذلك، فتركيز الاختيار بين فردين، وهو أمر شبه حتمي، يفرض على كل منهما الجري وراء أكبر توافق ممكن (المعركة لكسب الوسط من المترددين، والأقل تسييساً)، لغير مصلحة تجذير الاختيارات، وهذا يعطي ميزة للاتجاهات المحافظة.

وقد صدرت الولايات المتحدة هذا النظام الرئاسي المحافظ بطبيعته، إلى جميع بلدان أمريكا اللاتينية دون صعوبة، لأن هذه البلدان كانت قد عرفت في أوائل القرن التاسع عشر، ثورات سياسية محدودة المدى ذات طبيعة مشابهة، ناسبها النظام الرئاسي تماماً. وقد امتد هذا النظام ليشمل بلدان أفريقيا والكثير من بلدان آسيا، لنفس الأسباب التي تعود للطبيعة المحدودة لحركات التحرر الوطني اليوم.

ولكن هذا النظام في طريقه ليغزو أوروبا، مع أنه يرتبط في أذهان الديمقراطيين بالديماجوجية الشعبوية للبونابارتية. وقد قادت فرنسا مع الأسف، الحركة بإقامة جمهورية ديجول، التي لم تمثل خطوة للأمام في طريق الديمقراطية، وإنما تراجعاً يبدو أن المجتمع الفرنسي قد استقر فيه. والحجج التي قُدمت عن "عدم استقرار الحكومات" في النظام البرلماني لم تكن سوى نوع من الانتهازية.

والنظام الرئاسي يعطي ميزة لبلورة المصالح المختلفة ـــ ويا حبذا إن كانت اثنتان ترتبطان بالمتنافسين الممكنين ـــ ضد تبلور أحزاب سياسية حقيقية، (من بينها الأحزاب الاشتراكية) التي يمكن أن تعبر عن مشروعات مجتمعية بديلة فعلاً. وهنا أيضاً نجد النظام الأمريكي معبراً جيداً، فلا توجد به أحزاب ديمقراطية وجمهورية وكما قال جوليوس نيريري ضاحكاً إنهما "حزبان واحدان"، وهو تعريف مناسب للديمقراطية منخفضة المستوى. وهو ما تشعر به الطبقات الشعبية في الولايات المتحدة، التي لا تشارك في الانتخابات التي تعرف، وبحق، أنها لا تؤدي لأية نتيجة.

وبعيداً عن مؤازرة الراديكالية الاجتماعية، فإن الديمقراطية الأمريكية كانت، ولا تزال، الشكل الأكثر مناسبة للمحافظة.

وفـــي ظـــل هذه الظروف، تتحول الأبعاد الأخرى للديمقراطية الأمريكية، التي كثيراً ما تعتبر إيجابية، إلى نقيضها.

فاللامركـــزية مـــثلاً، بمـــا يرتبط بها من تعدد المرجعيات التي تعود إلى سلطات محلية منتخبة، تساعد على تقوية سلطة الأعيان المحليين، وتعزز روح "الطائفية". ومن المعروف أنه في فرنسا كذلك، اتجهت سلطات المناطق الجديدة، في أغلب الأحيان إلى اليمين من تلك التي يُعبر عنها على المستوى القومي، وذلك ليس من قبيل الصدفة.

وغـــياب بيروقراطـــية أمريكـــية دائمـــة، والتـــي يعتبرها اللبراليون ميزة في مواجهة البيروقراطـــية القويـــة الجـــذور في أوروبا، تصير الوسيلة التي تستخدمها السلطة السياسية المحافظـــة لتنفـــيذ برامجها عن طريق عملاء مؤقتين لا يشعرون بالمسئولية، ومختارين في الأغلب مباشرة من بين دوائر الأعمال (وبذلك يكونون الخصم والحَكَم في الوقت ذاته). فهل هذه ميزة حقيقية؟ وما القول في خريجي مدرسة الإدارة العليا في فرنسا ـــ والكثير من النقد الموجـــه إليهم في محله ـــ أليست البيروقراطية المختارة بطريقة ديمقراطية حقاً، أفضل (أو أقـــل ســـوءاً) لحيـــن الوصـــول (ربمـــا) إلى المثل الأعلى البعيد وهو مجتمع لا يحتاج إلى البيروقراطية؟

والانـــتقاد دون رويـــة "للبيروقراطـــية" الـــذي شاع هذه الأيام، هو الذي يغذي الحملات المنـــتظمة ضـــد فكـــرة خدمة القطاع العام ذاتها، ويريد أن يستبدل بها خدمة القطاع الخاص الـــتجارية. والنظرة الموضوعية إلى العالم الحقيقي، تدل على أن خدمة القطاع العام المدعى ببيروقراطيـــتها، ليســـت على هذه الدرجة من عدم الكفاءة كما يدعون، كما تبين بوضوح تام المقارنـــة بيـــن الخدمـــات الصحية بين الولايات المتحدة وأوروبا. فالخدمات الصحية (وهي خاصة في الأغلب) تكلف الولايات المتحدة ١٤% من الناتج المحلي الإجمالي، في مقابل ٧% من الناتج المحلي الإجمالي تتكلفها الخدمات الصحية في أوروبا (وهي تتبع القطاع العام بصفة غالـــبة)، ومقارنة النتائج (الحالة الصحية) تأتي في صالح أوروبا. ولكن الأرباح التي تحققها

احتكارات الأدوية وشركات التأمين في الولايات المتحدة تفوق بكثير ما تحققه نظيراتها الأوروبية بالطبع. وفضلاً عن ذلك، ففي البلدان الديمقراطية، تكون هناك فرص أكبر للشفافية، أما خدمة القطاع الخاص، فتبقى في حماية السرية التي تميز "قطاع الأعمال". واستبدال خدمة القطاع الخاص (أي الخدمة الجماعية عن طريق السوق)، بخدمة القطاع العام (أي الخدمة الجماعية عن الطريق الديمقراطي)، يعني تعزيز الوفاق الذي يقول بالفصل الكامل بين السياسة والاقتصاد بوصفهما مجالين منفصلين تماماً الواحد عن الآخر. ولكن هذا الوفاق يقضي على أية إمكانية لتجذير الديمقراطية.

أما العدالة "المستقلة"، ومبدأ انتخاب القضاة، فقد ساعدا كذلك على تعزيز التحيزات، المحافظة بل الرجعية، ووقفا عثرة في سبيل الراديكالية. والمؤسف أن هناك محاولات لتقليد هذا النظام في أماكن أخرى (فرنسا مثلاً)، ولن أعلق على النتائج المباشرة لهذه المحاولات.

وملف العدالة الأمريكية قائم ليثبت الطبيعة الهزلية للديمقراطية المفروض أنها تخدمها. فالعدالة الأمريكية مرتفعة التكلفة جداً، وهي عدالة حسب الطلب، تفسر "القانون العام" الذي ورثته عن النظام الإنجليزي على هوى مبادئ الليبرالية (أي لمصلحة الأغنياء). وهي عدالة عنصرية بشكل جوهري (٥٠% من السود يُحكم عليهم رغم براءتهم دون أن يهتم أحد)، وهي عدالة قاسية للغاية (فنسبة نزلاء السجون في الولايات المتحدة هي الأعلى في العالم).

لقد حركت قضية دريفوس المجتمع الفرنسي وعالم السياسة بها، وقسمتهما، أما في الولايات المتحدة، فإعدام ساكو وفانزيتي، أو آل روزنبرج، والكثير ممن أقل شهرة، لم يحرك الرأي العام. ولا تعاد أية محاكمة، ولا يحق لأحد أن يشكك ـ ولا أن يفكر ـ في نزاهة القضاة "المستقلين عن الدولة"، وإن كانوا خاضعين لناخبين يسهل التلاعب بهم. وفضلاً عن ذلك، فالقضاة غير ملزمين بتطبيق قوانين محددة مكتوبة، كما هو الحال في أوروبا، وفي بقية دول العالم، نظرياً على الأقل. فالقضاة هم الذين "يصنعون القانون" وهو مبدأ مستمد من "القانون العام"، الذي يميز العدالة في المجتمعات البدائية التي عفا عليها الزمن. وفي هذه

الظـروف، يمكـن التنـبؤ بقـرارات المحاكم في أغلب الحالات، وقد كان من المعروف أن المحكمة العليا ستقر التزوير الانتخابي الذي أتى ببوش الابن إلى رئاسة الولايات المتحدة، لأن أغلبـية أعضـائها كانت من الجمهوريين "الذين يُحكّمون ضمائرهم" (!) دون أن تكون هناك نصـوص قانونية تفرض عليهم مراجعة عد الأصوات بعد اكتشاف صناديق جديدة في أثناء المعركة الانتخابية! ومثل هذه الممارسات في "العدالة"، توصف بأنها محاباة عندما تحدث في الأنظمة التي لا تنتسب للديمقراطية.

فما الذي يحسد المرء هذا النظام عليه؟

ــ ويعطـي تجمع التدين المبالغ فيه، واستغلال الدين لحساب الخطاب الأصولي، وغياب الوعـي السياسـي لدى الطبقات المسودة، مجالاً واسعاً للمناورة أمام السلطات في الولايات المـتحدة لا مثـيل له، يلغـي أية فرصة للممارسات الديمقراطية، ويحولها إلى طقوس تافهة (سياسة العروض شبه المسرحية، وافتتاح المعارك الانتخابية باستعراضات الفتيات، إلخ.)

ولكن حذار من إساءة فهم الأوضاع، فالأيديولوجية الأصولية الدينية ليست هي المتحكمة فـي أصـحاب القرار الحقيقيين ــ رأس المال وخدمه في الدولة ــ وتفرض عليهم منطقها. فـرأس المـال هـو الذي يتخذ جميع القرارات التي تناسبه، ثم يعبئ الأيديولوجية الأمريكية المعنـية ليضـعها في خدمة مصالحه. والوسائل المتبعة بهذا الشأن ــ تزوير الإعلام بشكل منـتظم لا مثيل له ــ فعالة تماماً، وتعزل جميع المنتقدين وتعرضهم لابتزاز كريه ومستمر. وهنا تنجح السلطة في التلاعب بسهولة "بالرأي العام" الغارق في أكاذيبها.

وفـي ظل هذه الظروف، تظهر الطبقة الحاكمة الأمريكية قدراً كبيراً من التبجح المغلف بالـنفاق الـذي يكشفه أي مراقب أجنبي، ولكن الشعب الأمريكي لا يشعر به أبداً! ويستخدم العـنف فـي أشكاله المفرطة عند ما يحتاج الأمر لذلك، ويعرف المناضلون الراديكاليون أن الخيار الوحيد أمامهم هو أن يبيعوا أنفسهم أو يقتلوا.

وتتعرض الأيديولوجية الأمريكية كغيرها لعوادي الزمن، ففي المراحل الهادئة من التاريخ، التي تميزها مراحل نمو اقتصادي وافر، ينتج مكاسب اجتماعية معقولة، يخف ضغط الطبقة الحاكمة الأمريكية على شعبها. ولكن الأمر يحتاج من وقت لآخر لإعادة تنشيط الأيديولوجية الأمريكية بوسائل لا تتغير: فيجري تخصيص عدو (خارجي طبعاً، فالمجتمع الأمريكي خيِّر بطبيعته)، مثل إمبراطورية الشر، أو محور الشر، مما يسمح "بالتعبئة الكاملة" لكل القوى من أجل إبادته. وكان هذا العدو بالأمس الشيوعية، الذي قامت الحرب الباردة باستخدام المكارثية (التي ينساها أصدقاء الولايات المتحدة اليوم) لمحاربته، واضعة أوروبا في دور التابع. واليوم يقوم "الإرهاب" كمبرر واضح (و١١ سبتمبر يذكرنا كثيراً بحريق الرايخستاج) لتغطية الهدف الحقيقي للطبقة الحاكمة الأمريكية، ألا وهو السيطرة العسكرية على الكوكب.

والهدف المعلن لاستراتيجية الهيمنة الجديدة للولايات المتحدة هو عدم السماح بوجود أية قوة قادرة على الوقوف أمام رغبات واشنطن. وفي هذا السبيل، محاولة تفكيك أية دولة يُنظر إليها أنها "أكبر مما يجب"، وخلق أكبر عدد من الدول التابعة التي يسهل إقامة قواعد أمريكية فيها "لحمايتها". فهناك دولة واحدة مسموح لها بأن تكون "عظمى"، وهي الولايات المتحدة، وذلك على حد قول آخر ثلاثة رؤساء (بوش الأب، وكلينتون، وبوش الابن).

وليس من العسير معرفة أهداف مشروع واشنطن، ووسائل تحقيقه، فهي محل استعراض واسع النطاق، يتميز بالصراحة، ويُغرق في خطاب أخلاقي المظهر على الطريقة الأمريكية في محاولة لإسباغ الشرعية على أهدافه المعلنة. وتعمل الاستراتيجية الكوكبية الأمريكية على تحقيق خمسة أهداف: ١) تحييد وإخضاع شركائها في الثالوث (أوروبا واليابان)، والتقليل من قدرة هذه الدول على التحرك خارج نطاق الحضانة الأمريكية؛ ٢) تعزيز التحكم العسكري لحلف شمال الأطلنطي، وفرض علاقات لاتينية أمريكية على أجزاء العالم السوفييتي السابق؛ ٣) التحكم دون شريك في الشرق الأوسط، وبلدان وسط آسيا، ومواردها البترولية؛ ٤) تفكيك

BIBLIOTHECA ALEXANDRINA
مكتبة الإسكندرية

الصـــين، وفـــرض التبعية على البلدان الكبيرة الأخرى (الهند والبرازيل)، ومنع تكوين كتل إقليمية تستطيع التفاوض على شروط العولمة؛ ٥) تهميش مناطق الجنوب التي لا تتمتع بقيمة استراتيجية.

وهكذا فهيمنة الولايات المتحدة ترتكز أساساً على التفوق الكاسح لقوتها العسكرية، لا على "مزايا" نظامها الاقتصادي. ولذلك سأكتفي بتلخيص الاستنتاجات التي يؤدي إليها العرض الذي قدمـــته لهذه القضية، بالتركيز على الميزة السياسية الحقيقية التي تتمتع بها الولايات المتحدة، وهي: أنها دولة واحدة بعكس أوروبا، وهي تستطيع لذلك أن تفرض نفسها كالزعيم بلا منافس للـــثالوث، مستفيدة من قوتها العسكرية، ومن قوة حلف الأطلنطي الذي تسيطر عليه، بوصفها "القبضة الحديدية" الظاهرة التي تهدد كل من يجرؤ على معارضة النظام الإمبريالي الجديد.

ومنذ ١٩٤٥، بنت الولايات المتحدة قوتها العسكرية التي باتت تغطي الكوكب الذي قسمته إلـــى قـــيادات تتـــبع القيادة العسكرية للولايات المتحدة. وحتى عام ١٩٩٠، كانت هذه القوة الهيمنية مضطرة لقبول التعايش السلمي الذي فرضته عليها القوة العسكرية السوفييتية، ولم يعد الأمـــر كذلك اليوم. ولا يسعنا هنا إلا إبراز التباين بين الدور الكوكبي للاستراتيجية العسكرية للولايات المتحدة منذ عام ١٩٤٥، وإقامة حلف الأطلنطي، وبين الاستراتيجية الدفاعية للاتحاد الســـوفييتي، التي لم تكن هجومية في يوم من الأيام، تعمل على "غزو العالم لنشر الشيوعية"، كما حاولت الدعاية الغربية أن تقنع به الجميع، ونجحت في ذلك لحد كبير، مع الأسف.

ـــ وهكذا فالوضع اليوم يتميز بتراجع الديمقراطية، لا تقدمها.

وعلـــى المســـتوى الكوكبـــي، فمـــنذ الثمانينـــيات عندما بدا واضحاً قرب انهيار النظام السوفييتي، استجونت فرصة الهيمنة على مجموع الطبقة الحاكمة في الولايات المتحدة. وتحت تأثـــير نشـــوة قوتهـــا العسكرية التي أصبحت بلا منافس، اختارت الولايات المتحدة أن تؤكد سيطرتها بتبني استراتيجية عسكرية صِرفة "للسيطرة على العالم".

وكان على الاستراتيجية السياسية المواكبة لها أن تجد المبررات، سواء أكانت الإرهاب، أم محاربة تجارة المخدرات، أم الاتهام بصناعة أسلحة الدمار الشامل.

و"الحــرب الاستباقية" التي تدعي واشنطن "الحق" في القيام بها، تلغي القانون الدولي من أساسه، فميثاق الأمم المتحدة يمنع الالتجاء إلى الحرب إلا في حالة الدفاع الشرعي، وتخضع تدخلهـا العسـكري عـند الضرورة لشروط قاسية، إذ يجب أن يكون هذا التدخل في أضيق الحـدود، ومؤقـتاً. وأي متخصص في القانون يعرف أن جميع الحروب التي حدثت بعد عام ١٩٩٠، كانـت غـير شرعية، وأن من قاموا بها يُعتبرون، بالتالي، مجرمي حرب. وتعامل الولايـات المـتحدة فعـلاً، الأمم المتحدة كما كانت الدول الفاشية تعامل عصبة الأمم، ولكن الآخرين يعطونها الفرصة لتفعل ذلك.

وإلغـاء حق الشعوب، الذي صار حقيقة واقعة، يضع مكان المساواة بين الشعوب، تمييز "الشـعب السـيد" (وهـو شعب الولايات المتحدة، وإلى جانبه شعب إسرائيل)، الذي من حقه الحصول على "المجال الحيوي" الذي يرى نفسه بحاجة إليه، أما الآخرون، فإن وجودهم نفسه لا يُسـمح بـه إلا بقدر ما لا يتعارض مع تحقيق مشروعات من يُنظر إليهم على أنهم "سادة العـالم". وهكذا صرنا جميعاً، من وجهة نظر حكام واشنطن، هنوداً حمر، أي شعوباً ليس لها الحق في الحياة إلا بقدر عدم إعاقتها لتوسع رأس المال متعدي الجنسية للولايات المتحدة.

فمـا هـي إذن تلك المصالح "القومية" التي يمكن للطبقة الحاكمة في الولايات المتحدة أن تلجـأ إليها كلما ارتأت ذلك؟ وفي الواقع، لا تعرف تلك الطبقة لنفسها سوى هدف واحد، وهو "كسـب الأموال"، فهي قد وضعت نفسها صراحة في خدمة متطلبات القطاع المسيطر لرأس المال للشركات متعدية الجنسية للولايات المتحدة.

وهـذا المشـروع بالتأكـيد مشروع إمبريالي بالمعنى الأكثر وحشية للكلمة، ولكنه ليس مشـروع إمـبراطورية، بالمعنى الذي يعطيه نيجري لهذا التعبير، لأن الأمر لا يتعلق بإدارة جمـيع مجـتمعات الكوكـب لضمها في نظام رأسمالي متماسك، وإنما مجرد نهب مواردها.

والمسئول عن هذا التوجه المتوحش لرأس المال، هو اختزال الفكر الاجتماعي في المبادئ الأساسية لفكر الاقتصاد الشائع، والاهتمام المركز بالكامل نحو تعظيم الربحية المالية في المدى القصير، مع تدعيم ذلك بالوسائل العسكرية المعروفة، في الوقت الذي يتخفف فيه رأس المال من أية نظم للقيم الإنسانية، بعد أن وضع مكانها الخضوع المطلق لقوانين السوق المزعومة.

والمشروع لا يهتم بالمرة بالتوسع في الديمقراطية (حتى في شكلها الأمريكي) إلى بقية العالم، كما تحاول وسائل الإعلام المسيطرة إقناعنا به، والأمر لا يتعلق بإقامة الديمقراطية لا في العراق، ولا في أي بلد آخر في المنطقة (وهو الأمر الذي لا تريده إسرائيل). والولايات المتحدة تحتل الكويت منذ اثني عشر عاماً، فهل ساعدت على قيام الديمقراطية هناك؟ لقد كانت المبادرة التشريعية الوحيدة للكويت الأمريكي هي مزيد من التضييق على حرية التعبير بمنع أي انتقاد للولايات المتحدة، بكل بساطة!

ولا يتضمن المشروع الأمريكي للبلدان العربية أي تقدم على طريق الديمقراطية، بل على العكس، استبدال أنظمة "إسلامية" بالأنظمة القائمة حالياً، وهي أنظمة لن تقل عنها عنفاً، ولكنها ستكون أنظمة صديقة وخاضعة. أو بشكل ما، التوفيق بين المشروع السعودي وواشنطن. وقد تقوم هذه الأنظمة بدورها بمحاولة كسب بعض الشعبية بتأييد بعض الأعمال الإرهابية، ولكن الموجهة في الاتجاه الصحيح (ضد فرنسا أو روسيا مثلاً).

ويعرف الجميع أن هذه الاستراتيجية تخدم مصالح إسرائيل التي ترفض قيام ديمقراطيات عربية حقيقية، تؤيدها شعوبها، لأن وجود بلدان عربية ديمقراطية سيغير من توازنات القوى في المنطقة لصالح القضية الفلسطينية. أما بالنسبة لوعود بوش الابن "بحل القضية الفلسطينية، بعد الانتصار في العراق" فتذكرنا بوعود مشابهة من بوش الأب، عام ١٩٩١، ولا يمكن أخذها بأية جدية.

وتـراجع الديمقراطـية فـي الداخـل ليس أقل وضوحاً، فالمباحث الفدرالية/المخابرات المركـزية/الجسـتابو مسـموح لهـا اليوم بانتهاك أبسط حقوق الإنسان في مراكز الاعتقال والتعذيب في جوانتانامو وبَرمك، وغداً في غيرها.

وفـي لحظـات مثل التي نعيشها حالياً، يغوص مجتمع الولايات المتحدة في تقاليده ذات الـرؤى عـن قرب نهاية العالم، فتزدهر "الفرق" التي نعرف خطابها، وممارساتها التي تعبئ الجماهـير علـى الطريقة الفاشية، "فجمعية الوطنيين" التي تضم قرابة ٣٠ مليون عضو هي أقـوى تنظـيم فـي "المجتمع المدني الأمريكي". وهنا تتكامل الأصولية الدينية مع الأصولية المتعلقة بالسوق بكل بساطة، بربط الهوس الديني بالهوس بالسوق.

ـ ولكـن لا هـذا المشروع للطبقة الحاكمة الأمريكية، ولا الأيديولوجية الأمريكية، "لا يُقهران".

ولو استمر هذا المشروع لبعض الوقت، فإنه سينتج ولا شك حالة من الفوضى المتزايدة، التـي سـتقود إلـى إدارة متزايدة الوحشية، من ضربة لأخرى، دون رؤية استراتيجية بعيدة المـدى. وفـي الـنهاية لن تبحث واشنطن عن حلفاء أقوياء (الأمر الذي يفرض دائماً بعض التنازلات)، وستكتفي بحكومات ألعوبة من عينة حكومة قرضاي في أفغانستان، طالما استمر الافتـتان بـالقوة العسـكرية، يوحي بأن الولايات المتحدة "لا تُقهر". وهتلر كان يفكر بنفس الطريقة.

وبتعبير أكثر دقة، نقول إن إحدى نقط الضعف الرئيسية في "الفكر الأمريكي" الناتجة عن تاريخهـا وأيديولوجيـتها، هي أنه غير مجهز للنظر في المدى البعيد، فهذا الفكر يغوص في الحاضـر المباشر الذي يجمع له كميات مهولة من "المعطيات". وهو يتصور أنه من الممكن تحديد الاختيارات العاجلة بتحليل "الحاضر" فحسب، باعتبار أن "الماضي" هو شيء بلا اعتبار (والتعبـير أن هذا الشيء يخص "الماضي" يعني إنه "بلا أهمية"). وفي هذه الظروف، يعتبر المسـتقبل مجـرد امتداد للحاضر، وهذا يفسر نجاح أعمال ساذجة مثل "صراع الحضارات"

لهنتينجـــتون. وأي كاتب عاش في القرن السادس عشر، أيام الحروب الدينية في أوروبا، كان يمكن له، بنفس الأدوات الفكرية، أن يصل إلى الاستنتاج بأن أوروبا ستفني نفسها، إلا إذا نجح أحد المعسكرين الكاثوليكي أو البروتستانتي، في فرض سيطرته على القارة بأكملها.

أما فكرة أن التاريخ يمر بنقاط انفصال تنتج عن تفاقم التناقضات التي تحركه، وأنه ابتداءً من هذه النقاط، يسير التاريخ في اتجاهات تختلف عن مجرد الامتداد للماضي/الحاضر، فهي غريبة عن الفكر الأمريكي.

ولهـــذا الســـبب، ســـتكون الإمبريالـــية الأمريكـــية أكثر وحشية بكثير من سابقاتها من الإمبرياليات الأوروبية. والبريطانيون والفرنسيون، كان لديهم، إلى جانب خدمة مصالح رأس المال التي أخذتها دولهم على عاتقها عند القيام بمغامرة الإمبريالية، من الأدوات ما سمح لهم "بالتفكـــير في الإمبراطورية على المدى البعيد". والمقارنة بين ما بنوه، على مستوى قارة ـــ بغـــض النظر عن رفضنا لما قاموا به ـــ والفشل الكامل لواشنطن في إدارة مستعمرة صغيرة مثل ليبيريا، يبين بؤس الفكر السياسي الأمريكي. والمبدأ الوحيد الذي تعرفه واشنطن لتوجيه سياســـتها الإمبريالية الجديدة، هو النهب المباشر. وإذا خُيرت بين كسب إضافي مباشر قدره ١٥ مليار دولار (من نهب بترول أحد البلدان مثلاً)، وبين البؤس الذي سيحل بثلاثمائة مليون مـــن البشـــر ومـــا سينتج عن ذلك في المدى البعيد، فإن اختيارها سيكون، ولا شك، الكسب المباشر.

ـــ والأيديولوجـــية والفكـــر الأمريكيـــن لا يصـــلحان للتصدير، فعلى الرغم من نجاح "الأمـــركة" يـــبدو أن الفكر الأوروبي كان له رد فعل صحي، تحت تأثير العنف غير المبرر، الذي لا هدف له للمشروع الأمريكي الحالي ("الحرب الدائمة").

والخيار العسكري للولايات المتحدة يهدد جميع الشعوب، وهو ينبع من نفس المنطق الذي تبـــناه فـــي يوم ما أدولف هتلر، وهو تغيير موازين القوى الاقتصادية والاجتماعية، بالعنف العســـكري، لصالح "الشعب السيد" في أيامه. وهذا الخيار، بوقوفه في واجهة المسرح، يحدد

مقدمـــاً جمـــيع الأوضـــاع السياسية، لأن تنفيذ هذا المشروع سيهدد جميع ما تحققه الشعوب بنضـــالها الاجتماعي والديمقراطي. وعندها يصير الواجب الأول للجميع هو إفشال المشروع العسكري للولايات المتحدة، وهو مسئوليتهم الرئيسية.

والواقـــع، كما يقول وليام بلوم، أن الولايات المتحدة هي الأولى بين "الدول المارقة"، فقد تنكرت لكل تعهداتها باحترام الشرعية الدولية، وحقوق الآخرين، معلنة تمسكها بمبدأ واحد هو "ســيادة القوة فوق الحق". وكون الذي يتبنى هذا المبدأ، الذي كان النازيون يفخرون به، نظام يسير وفقاً لآليات السياسة الديمقراطية، لا يعتبر ظرفاً مخففاً، بل بالعكس، ظرفاً مشدداً.

وتتخذ المعركة لإفشال مشروع الولايات المتحدة الكثير من الأشكال، فهي تشمل الأوجه الدبلوماســية (الدفـــاع عن القانون الدولي)، والعسكرية (يقتضي الأمر تسلح بقية دول العالم لمواجهـــة العـــدوان المحـــتمل للولايات المتحدة ــ ولا ننسى أن الولايات المتحدة استخدمت الســـلاح الـــنووي عـــندما كانت تحتكره، وتخلت عنه عندما فقدت هذا الاحتكار)، والسياسية (وخاصة فيما يتعلق بالبناء الأوروبي، وإعادة إحياء جبهة عدم الانحياز).

ونجـــاح هـــذه المعركة يتوقف على القدرة على التحرر من الأوهام الليبرالية، فلن يكون هناك أبداً اقتصاد معولم "ليبرالي حقيقة"، ومع ذلك يحاولون بكل الطرق إقناعنا بذلك. وخطاب البـــنك الدولي، الذي يعمل كنوع من وزارة الدعاية لواشنطن، بشأن "الديمقراطية"، و "الحكم الجـــيد"، و"تخفيف الفقر"، لا هدف له سوى ذلك. وكذلك الدعاية الإعلامية لجوزيف ستجلتز، الـــذي كشـــف بجرأة السلطة، بعض الحقائق الأولية، دون أن يستخلص منها أقل تشكيك في التحـــيزات العنيدة للاقتصاد الشائع. كذلك، تمر إعادة إحياء جبهة الجنوب، القادرة على منح تضـــامن شعوب آسيا وأفريقيا، وتضامن القارات الثلاث، القدرة على التحرك على المستوى العالمـــي، هـــي الأخرى بالتحرر من أوهام قيام نظام ليبرالي معولم لا يعاني من "اللاتماثل"، ويســـمح لـــبلدان العـــالم الثالث بالتغلب على "التخلف". أليس من المضحك أن نرى بلداناً من

الجنوب تطالب "بتطبيق مبادئ الليبرالية، ولكن دون أي تمييز"، فيصفق لها البنك الدولي بحرارة؟ منذ متى صار البنك الدولي المدافع عن العالم الثالث في مواجهة الولايات المتحدة؟

ولا شك أن الكثير من حكومات العالم الثالث كريهة، ولكن الطريق نحو الديمقراطية الضرورية، لا يمر عبر أنظمة ألعوبة تأتي في أعقاب الغزاة، وتسلم ثروات بلادها للشركات متعدية الجنسية الأمريكية.

والنضال ضد إمبريالية الولايات المتحدة، واختيارها العسكري، هي معركة جميع الشعوب: معركة ضحاياها الأساسيين في آسيا وأفريقيا وأمريكا اللاتينية، وشعوب أوروبا واليابان الموعودين بالتبعية، وأيضاً شعب أمريكا الشمالية. ونحيي هنا شجاعة أولئك الذين، "في قلب الوحش"، يرفضون الخضوع، كما فعل رفاقهم السابقون الذين رفضوا الخضوع للمكارثية في خمسينيات القرن الماضي. ولن يتحرر شعب الولايات المتحدة من هذه الأيديولوجية إلا إذا وُضع حد لمشروع الطبقة الحاكمة هناك.

هل تستطيع الطبقة الحاكمة في الولايات المتحدة التراجع عن المشروع الإجرامي الذي التفت حوله؟ سؤال تصعب الإجابة عنه، ولكن من المفهوم أن بعض حالات الفشل السياسية، والدبلوماسية، بل ربما حتى العسكرية، قد تشجع الأقلية داخل المؤسسة الحاكمة الأمريكية التي تقبل التخلي عن المغامرات الحربية التي دخلتها بلادهم.

ــ وقد شجعت اختيارات الحكومات الأوروبية خلال عقد التسعينيات كثيراً اندفاع الولايات المتحدة. وبدلاً من أن يكون انهيار الاتحاد السوفييتي الفرصة لليسار الأوروبي الحائز للأغلبية (كان الاشتراكيون يسيطرون على المسئولية في كل بلدان الاتحاد الأوروبي تقريباً)، لكي يقيم نموذجه الاجتماعي الخاص، فقد انجرف هذا اليسار في الهوس الليبرالي، والسير في ذيل مشروع واشنطن للهيمنة. ولهذا السبب، تتحمل هذه الحكومات مسئولية ثقيلة أمام التاريخ. لقد دعموا اختيارات واشنطن بجعل حلف شمال الأطلنطي أداتهم العدوانية؛ وقدموا لها، على طبق من فضة، البوسنة، وكوسوفا، ومقدونيا، ومن ورائها بقية بلدان شرق

أوروبـــا، وذلـــك بمشاركتها في انتهاك القانون الدولي. وهكذا، فطوال ذلك العقد، أيدوا تنفيذ المشـــروع الأمريكـــي للســـيطرة العســـكرية على الكوكب، بداية من منطقة البلقان/الشرق الأوسط/آسيا الوسطى.

وشجع هذا النجاح، اليمين المتطرف الأمريكي على الإمساك بزمام السيطرة في واشنطن. واليوم، صار الخيار واضحاً، فإما القبول بهيمنة الولايات المتحدة، والفيروس الليبرالي القوي، الـــذي تحـــول إلـــى مجرد "الجري وراء الربح"، أو رفضهما معاً. والاختيار الأول، يعطي واشـــنطن المسئولية الرئيسية "لإعادة تشكيل العالم" على صورة تكساس، أما الاختيار الثاني، فهو وحده الذي يساهم في إعادة بناء عالم متعدد الأقطاب، وديمقراطي، ومسالم.

ولـــو كـــان الأوروبيون قد تحركوا في عام ١٩٣٥، أو ١٩٣٧، لكانوا قد أوقفوا الهوس الهـــتلري، ولكن تأخرهم حتى سبتمبر ١٩٣٩، كلفهم عشرات الملايين من الضحايا. فلنتحرك حتى تكون الوقفة أمام التحدي النازي الجديد لواشنطن أكثر تبكيراً.

خامساً: التحدي الليبرالي اليوم

تمثل اللبرالية اليوم تحدياً خطيراً للبشرية جمعاء، حيث تهددها بالإفناء الذاتي. وفي الوقت نفســـه، لا تســـتطيع اللبرالـــية المعولمة إلا تدعيم سيطرة الإمبريالية الأمريكية على مجموع الكوكب، باستتباع أوروبا، وإخضاع بقية العالم بوسائل وحشية لم يسبق لها مثيل في التاريخ للنهب، دون استبعاد الإبادة الجماعية، إذا لزم.

وسنعرض فيما يلي الأوجه الثلاثة الرئيسية لهذا التحدي.

١ – التحدي الأول: إعادة تعريف مشروع الأوروبيين (أو لبعض منهم)

تلتف جميع الدول الأوروبية حتى اليوم حول المفاهيم الليبرالية. وهذا الالتفاف من جانب الدول الأوروبية لا يعني أقل من التخلي عن المشروع الأوروبي، حيث يتعرض للذوبان المزدوج اقتصادياً (فتذوب المزايا الاقتصادية للاتحاد الأوروبي في العولمة الاقتصادية)، وسياسياً (باختفاء الاستقلال السياسي والعسكري الأوروبي). ولم يعد هناك اليوم، مشروع أوروبي، فقد استبدل به مشروع الأطلنطي الشمالي (أو الثالوث في المستقبل)، تحت القيادة الأمريكية. فهذا المشروع، الذي كان قد اقترحه المفوض الأوروبي ليون بريتان، وأثار في حينه ضجة استنكار (في فرنسا على الأقل)، هو الوحيد الذي يجري تنفيذه اليوم.

واختفاء المشروع الأوروبي والعودة للأطلنطية التي تعني الهيمنة الأمريكية، كان من المفترض أن يثير المشاكل، على الأقل، لبعض قطاعات الرأي العام، وبعض قطاعات الطبقات السياسية في بعض البلدان الأوروبية، خاصة فرنسا. لقد ارتبط مشروع البناء الأوروبي بأحلام الثروة، والقوة، والاستقلال، إلى الحد الذي يجعل من الصعب قبول ابتلاع الدواء المر، ألا وهو أن الحماية "العسكرية" للولايات المتحدة تبقى ضرورية اليوم أكثر مما كانت بالأمس!

وبالتأكيد، أثارت الحروب "صناعة أمريكية"، يقظة الرأي العام ــ في جميع أرجاء أوروبا، بالنسبة لآخرها وهي حرب العراق ــ وحتى بعض الحكومات، خاصة فرنسا، ولكن معها ألمانيا وروسيا ومن ورائهما الصين كذلك. ومع ذلك، فهذه الحكومات ذاتها لم تتخلَ عن انصياعها الأمين لمتطلبات الليبرالية. ويجب التغلب على هذا التناقض الرئيسي بطريقة أو بأخرى، وذلك إما بالخضوع لرغبات واشنطن (الأمر الذي يمكن لقادة آخرين غير فرقة بوش الابن أن "ييسروه" باتباع سياسات أقل غطرسة)، أو بانفصال حقيقي يضع حداً للأطلنطية. فهل يمكن تحقيق ذلك على نطاق المجموع الأوروبي؟ أو هل سيؤدي لإعادة التفكير في المشروع بشروط تسمح للدول/الأمم التي تتكون منها القارة بالاحتفاظ باستقلالها السياسي (أي

"أوروبـا الأمـم" بتعبير الجنرال ديجول)؟ وقيام أشكال من الدبلوماسية المتغيرة تربط ما بين فرنسا وألمانيا وروسيا (ومن ورائهم الصين)، يمكن أن تنشئ كياناً يسمح بوجود هامش أوسع للاستقلال الاقتصادي للمجموع الأوروبي. وطالما لم يجرِ التعبير بشكل أكثر صراحة عن هذه الاختيارات، فستبقى شعوب أوروبا أسيرة لما أدعوه "الرمال المتحركة للمشروع الأوروبي".

والنتـيجة السياسـية الرئيسـية التي أستخلصها من التحليل الذي رسمت هيكله الرئيسي أعلاه، هي أن أوروبا لا تستطيع أن تتخذ اختيارات مختلفة طالما استمرت التحالفات السياسية التي تحدد الكتل الممسكة بالسلطة، متمركزة حول رأس المال متعدي الجنسية المسيطر. ولن تسـتطيع أوروبـا الابتعاد عن واشنطن بما يسمح بتجديد المشروع الأوروبي المحتمل، ما لم ينجح النضال الاجتماعي والسياسي في تغيير طبيعة هذه الكتل، وفرض حلول وسط تاريخية جديدة بين رأس المال والعمال. وفي ظل هذه الظروف، تستطيع أوروبا (بل يجب) أن تتبع، فـي علاقاتها مع الشرق والجنوب، طريقاً يختلف عن ذلك الذي ترسمه متطلبات الإمبريالية الجماعية دون غيرها، وتشارك بهذا بنصيبها في المسار الطويل "لما بعد الرأسمالية". وبعبارة أخرى، على أوروبا أن تكون يسارية (بالمعنى الجاد للكلمة)، أو لا تكون على الإطلاق.

ولا زالت بعض أجزاء الطبقات السياسية الأوروبية المهتمة بالمحافظة على مواقف رأس المال الكبير، تهدف إلى الجمع بين التمسك بالليبرالية، وتأكيد الاستقلالية السياسية لأوروبا أو لدولها، فهل ستتمكن من تحقيق ذلك؟ أشك في ذلك كثيراً.

وفـي المقابل، هل تستطيع الطبقات الشعبية في أوروبا، في بعض البلدان على الأقل، أن تتغلـب علـى الأزمـة التي تحيق بها، والتي رسمنا خطوطها أعلاه؟ أعتقد أن ذلك ممكن، بالضـبط للأسـباب التي ذكرتها، والتي تعني أن بعض البلدان الأوروبية على الأقل، والتي تختلف عن الولايات المتحدة، تستطيع أن تعيد إحياء اليسار. وشرط ذلك طبعاً، هو تحرر ذلك اليسار من الفيروس الليبرالي.

ـ وأنـا أسـتخدم هنا التعبيرات "أوروبا" و"المشروع الأوروبي" لأنها البادية في واجهة المسـرح السياسي، ولكنها محل تساؤلات جدية. فما هو "المشروع الأوروبي"، ولحساب أية مصالح قام؟ وهل هو مشروع "ممكن"؟ وإذا لم يكن، فما هو البديل الممكن اقتراحه؟

لقد نشأ "المشروع الأوروبي" بوصفه الوجه الأوروبي للمشروع الأطلنطي، الذي قام في أعقـاب الحرب العالمية الثانية، وفي إطار "الحرب الباردة". وقد وضعته واشنطن، وانضمت إليه البرجوازيات الأوروبية ـ الضعيفة والخائفة في الوقت نفسه من طبقاتها العاملة ـ عملياً دون أيـة شـروط. ويحتفظ هذا المشروع بطبيعته الأصلية تقريباً ضمن اختيارات الطبقات الحاكمة، وقوى اليمين السياسية، واليسار في السلطة، على الأقل في بعض البلدان الأوروبية، وخاصـة بريطانـيا، وذلك بصراحة معلنة. ويظهر البعض تردداً بشأن هذه الطبيعة، وربما كذلك في بلدان أوروبا الشرقية التي تحكمها طبقات سياسية تكونت في ظل ثقافة الخنوع.

ومع ذلك، فمجرد تنفيذ ذلك المشروع، رغم الشكوك التي تحيط بأصله، قد غير بالتدريج بعـض المعطـيات المهمة للمشكلة وكذلك التحديات. فقد نجحت أوروبا الغربية في "اللحاق" اقتصـادياً وتكنولوجياً بالولايات المتحدة، أو امتلكت الوسائل لتحقيق ذلك. وفضلاً عن ذلك، "فالعدو السوفييتي" (وحليفه الشيوعي المحتمل داخل بعض البلدان الأوروبية) لم يعد موجوداً. وكـذلك، أنهـى هذا المشروع العداءات الرئيسية التي ميزت قرناً ونصف القرن من التاريخ الأوروبـي، فقـد جـرى الصلح بين القوى الرئيسية الأوروبية الثلاث وهي فرنسا وألمانيا وروسـيا. وفي رأيي أن هذه جميعاً تطورات إيجابية، وتحمل إمكانيات أكثر إيجابية. ومع أن تحقـق هذا المشروع جرى على أسس اقتصادية تهتدي بمبادئ لبرالية، ولكنها لبرالية كانت حـتى الثمانينـيات، يخفف من ضراوتها البعد الاجتماعي الذي أُخذ في الاعتبار على أساس "الحـل الوسـط التاريخي الاشتراكي الديمقراطي" الذي فرض على رأس المال أن يتأقلم مع مطالـبة الطبقات العاملة بالعدالة الاجتماعية. ولكن بعدها، يسير المشروع في إطار اجتماعي جديد يهتدي باللبرالية المعادية للمجتمع على الطريقة الأمريكية.

وهذا التحول الجديد أوقع المجتمعات الأوروبية في أزمة متعددة الأبعاد، فهناك أولاً الأزمة الاقتصادية، وهي لصيقة بالاختيار اللبرالي. وتزداد حدة هذه الأزمة بسبب سير بلدان أوروبا وراء المتطلبات الاقتصادية للقائد الأمريكي، حيث توافق أوروبا على سد العَجز لهذا الأخير على حساب مصلحتها الخاصة.وهناك كذلك الأزمة الاجتماعية التي تزداد حدة تحت تأثير مقاومة الطبقات الشعبية ونضالها ضد النتائج المدمرة للاختيار اللبرالي. وأخيراً، هناك بداية أزمة سياسية، برفض السير، دون شروط على الأقل، وراء اختيار الولايات المتحدة بالحرب الدائمة ضد الجنوب.

فماذا ستفعل الشعوب والدول الأوروبية تجاه هذا التحدي الثلاثي؟

ينقسم الأنصار المبدأيون لأوروبا إلى أربع مجموعات مختلفة:

١-أولئك الذين يدافعون عن الخيار اللبرالي، ويقبلون قيادة الولايات المتحدة دون شروط تقريباً.

٢-أولئك الذين يدافعون عن الخيار اللبرالي، ولكنهم يتمنون الاحتفاظ باستقلال أوروبا بعيداً عن السير وراء أمريكا.

٣-أولئك الذين يتمنون (ويناضلون من أجل) "أوروبا اجتماعية"، أي رأسمالية يحد من ضراوتها حل وسط اجتماعي جديد رأس المال/عمل على المستوى الأوروبي، دون الاهتمام بموقف أوروبا بالنسبة لبقية العالم الخارجي.

٤-وأخيراً، أولئك الذين يربطون بين مطلب أوروبا الاجتماعية وبين أوروبا سياسية تمارس "علاقات مختلفة" (بمعنى أنها ودية وديمقراطية وسلمية) مع الجنوب ومع روسيا والصين.

وبالطبع يوجد إلى جانب هؤلاء، "اللاأوروبيون" بمعنى أنهم لا يريدون أيًّا من الأشكال أعلاه، أو لا يعتقدون بإمكانية حدوثها. وهؤلاء ما زالوا أقلية صغيرة، ولكنهم سيزدادون بالتأكيد، عبر أحد اختيارين أساسيين مختلفين:

١) اختيار "شعبوي" يميني يرفض تزايد السلطات فوق القومية السياسية – بل والاقتصادية – فيما عدا سلطة رأس المال متعدي الجنسية.

٢) اختيار شعبي يساري، وطني، ديمقراطي، اجتماعي، لمصلحة المواطنين.

فما هي القوى التي يستند إليها كل من هذه الاتجاهات، وما الفرص المتوافرة أمامها؟

رأس المال السائد بطبيعته لبرالي، وتمشياً مع منطقه، يؤيد الاختيار الأول. ويمثل توني بلير التعبير الأكثر تماسكاً لما أسميه "الإمبريالية الجماعية للثالوث". وكما انتظمت بالأمس كتل بكاملها من الرأسمالية وراء هتلر خوفاً من الشيوعية، يعتقد المدافعون اليوم عن الإمبريالية الجماعية بضرورة الانتظام وراء بوش. وبهذا المعنى، لا يشبه توني بلير، تشرشل الذي رفض هتلر، ولكنه أقرب إلى نوع من تشامبرلين. وهذه الطبقة مستعدة عند الضرورة، "للتضحية بالمشروع الأوروبي" – أو على الأقل التخلي عن أية أوهام بشأنه – بإبقائه في ظل قيوده الأصلية، أي الوجه الأوروبي للأطلنطية. ولكن بوش، مثله مثل هتلر، لا يقبل حلفاءً إذا لم يكونوا تابعين دون شروط. وهذا هو السبب في أن قطاعات كبيرة من الطبقات السياسية، بما فيها اليمين – رغم أنها تدافع عن رأس المال المسيطر من ناحية المبدأ – ترفض السير وراء الولايات المتحدة، كما رفضت بالأمس السير وراء هتلر. ولو كان هناك تشرشل في أوروبا اليوم، فهو شيراك، فهل سيلعب هذا الدور؟

ويمكن لهذه الاستراتيجية أن تتفق مع العداء اليميني للأوروبية، وهنا ستكتفي بالطنطنة الديماجوجية القومية (باستخدام موضوع المهاجرين، من الجنوب طبعا، مثلاً)، في حين تخضع لمتطلبات لبرالية غير "أوروبية" بالذات، بل عولمية. ويمثل أزنار وبيرلوسكوني عينات من هؤلاء الحلفاء لواشنطن، وكذلك الطبقات السياسية الخانعة لأوروبا الشرقية.

ومن هنا أعتقد أن من الصعب التمسك بالاختيار الثاني، ومع ذلك، فهو اختيار البلدان الأوروبية الرئيسية – فرنسا وألمانيا. فهل يعبر عن طموح رأسمال على درجة من القوة

تسمح بالتحرر من التبعية للولايات المتحدة؟ وهو سؤال لا أمتلك الإجابة عنه. ولعله ممكن، ولكنني بداهة، أعتقد أنه قليل الاحتمال.

ومع ذلك، فهذا الاختيار يمثل الحلفاء الممكنين في مواجهة الخصم الأمريكي الشمالي الذي يُعتبر العدو الرئيسي للإنسانية جمعاء. وأتحدث عن حلفاء بالفعل، لأنني مقتنع بأنهم إذا تمسكوا باختيارهم فسيتجهون إلى الخروج من دائرة التبعية للمنطق الأوحد لرأس المال (اللبرالية)، والبحث عن تحالفات مع اليسار (الجهة الوحيدة التي يمكن أن تمنح القوة لمشروع استقلالهم عن واشنطن). والتحالف بين المجموعات ٢، و٣، و٤، ليس مستحيلاً، كما كان الحال مع التحالف الكبير ضد النازية.

فإذا تشكل هذا التحالف، هل من الضروري، والممكن، أن يعمل داخل الإطار الأوروبي دون غيره، حيث يستحيل على الأوروبيين أن يتخلوا عن أولوية هذا الإطار؟ لا أعتقد ذلك، لأن هذا الإطار، كما هو عليه الآن، وفي المستقبل المنظور، لا يشجع سوى الاختيار الأول الممالئ للولايات المتحدة. فهل يجب عليه تفكيك أوروبا، والتخلي عن مشروعها نهائياً؟

لا أعتقد أن ذلك ضروري أو حتى مرغوب فيه، فهناك استراتيجية أخرى ممكنة، وهي ترك المشروع الأوروبي مجمداً في مستواه الحالي لفترة ما، وتطوير محاور لتحالفات أخرى موازية.

وأعطي الأولوية الأولى هنا لبناء تحالف سياسي واستراتيجي باريس/برلين/موسكو، يمتد إلى بكين إن أمكن. وأركز هنا على الجانب السياسي الذي يهدف إلى إعادة إعطاء التعددية الدولية، والأمم المتحدة، كافة وظائفها، واستراتيجي، بمعنى بناء قوة عسكرية على مستوى التحدي الأمريكي. وتمتلك هذه القوى الثلاث أو الأربع، جميع الوسائل التكنولوجية والمالية لتحقيق ذلك، بالإضافة لتقاليدها العسكرية التي تشحب أمامها الولايات المتحدة. ويفرض التحدي الأمريكي بطموحاته الإجرامية هذا الاختيار. ولكن هذه الطموحات عالية جداً، ويجب

إثـبات جديـتها. وإقامـة جبهة ضد الهيمنة اليوم، يمثل أولوية أولى، كما كانت الجبهة ضد النازية بالأمس.

وهـذه الاسـتراتيجية تجمـع بين "الأوروبيين" من المجموعات ٢، و٣، و٤، وبين "اللا أوروبيين" من اليسار. وهي لذلك تخلق الظروف التي تسمح، في وقت لاحق، بإعادة مشروع أوروبـي، قد يشمل حتى بريطانيا بعد تحررها من التبعية للولايات المتحدة، وأوروبا الشرقية التي تخلصت من ثقافة الخنوع. ولكن هذا سيستغرق الكثير من الوقت، فلنتحلى بالصبر.

وهناك عوائق خطيرة تقف في طريق هذه الاستراتيجية:

العقـبة الأولـى هي الفيروس اللبرالي، الذي يجب أن تتحرر منه المجموعة التي تتكون منها حالياً حكومات فرنسا، وألمانيا، وروسيا. ومن الممكن لها أن تعطي لسياساتها الاقتصادية الوطنـية محـتوى اجتماعياً مقبولاً، ويمكن لفرنسا وألمانيا أن تفرضا على الاتحاد الأوروبي قبول ذلك، فنصوص المعاهدة تسمح بذلك. وفضلاً عن ذلك، فاتخاذ هذين البلدين قراراً حاسماً بذلك سيقلب علاقات القوى داخل الكثير من بلدان أوروبا لصالحهما.

والعقـبة الثانـية هي اليورو. فوجود هذه العملة الموحدة دون وجود دولة موحدة، حتى بشكل جنيني، وهو أمر غير مرغوب فيه في الوقت الحالي (لأن أي تقدم في هذا الاتجاه في الظروف الحالية، سيدعم المعسكر الممالئ لأمريكا)، يمثل بعداً قوياً للتحدي الوارد في العقبة الأولى المشار إليها أعلاه. لأن التحكم في اليورو حالياً يتم بشكل جماعي ولبرالي. ومن حسن الحظ أن بريطانيا لا تشارك فيه. ويمكن لفرنسا وألمانيا أن تعيدا توجيه هذا التحكم إلى وجهة أخـرى. ويسمح مشروع يهتدي بضريبة توبين بذلك، كما يسمح بالتحرر من الجزية المالية التي يفرضها تنفيذ الاستراتيجية العدوانية للولايات المتحدة.

والعقـبة الثالـثة هي مشروع "الدستور الأوروبي" (الذي وضعه جيسكار ديستان). وهذا يجـب رفضه ببساطة، لأن الظروف الحالية لا تسمح بقيام سلطة فوق قومية أوروبية، إلا أن

تكــون امــتداداً لســلطة الولايات المتحدة. وأي تقدم الآن نحو بناء سياسي أوروبي، سيدعم ســيطرة واشنطن على حلفائها التابعين، بدلاً من تدعيم استقلالية أوروبا. ولذلك يجب تأجيل هــذا المشــروع إلى مرحلة بعيدة من تقدم الوحدة الأوروبية، حيث تكون القوى الاجتماعية، والسياسية، وتعبيراتها الأيديولوجية على درجة من التقدم تسمح به.

والعقــبة الرابعة التي تشمل الكل، هي أمركة الأفكار التي يجب محاربتها ودحرها، وقد تقدمت هذه الأمركة خلال نصف القرن الماضي بالتأكيد. وهي تشوه أوروبا، وتدفعها للوراء، وتجعلهــا تتخلى عن كل ما هو تقدمي ساهمت به في المرحلة الرأسمالية من تطور الإنسانية (وأتحدث هنا عن مرحلة، أي مجرد مرحلة وليست نهاية التاريخ)، أي الترياق الذي ساعدها على مقاومة الفيروس اللبرالي، ودفع الديمقراطية رغماً عنه.

"وأوروبــا العجــوز" لــيس لديها ما تتعلمه من "أمريكا الفتية". ولا يمكن تحقيق أي تقدم لمشروع أوروبي دون هزيمة الاستراتيجية الأمريكية.

٢-التحدي الثاني: إعادة تضامن شعوب الجنوب

الخطوط التوجيهية للتحالف الكبير الذي يمكن، على أساسه، إعادة بناء تضامن شعوب ودول الجنوب.

يمكــن أن نــرى بداية رسم الخطوط التوجيهية لإمكانية إعادة "جبهة الجنوب"، على أســاس الأفكــار التــي تظهر مجدداً، ومواقف بعض دول الجنوب. وهذه المواقف تمس المجال السياسي، وكذلك عملية الإدارة الاقتصادية للعولمة.

أ) فعلى المستوى السياسي، نجد إدانة للمبدأ الجديد لسياسة الولايات المتحدة وهو "الحرب الاســتباقية"، والمطالــبة بإخلاء جميع القواعد العسكرية الأجنبية في آسيا، وأفريقيا، وأمريكا اللاتينية.

وقــد اختارت الولايات المتحدة لتدخلها العسكري الذي لم يتوقف منذ عام ١٩٩٠، منطقة الشــرق الأوســط العربية: العراق وفلسطين (لهذه الأخيرة، عن طريق الدعم غير المشروط

لإسرائيل)، والبلقان (يوغوسلافيا، والتدخلات الجديدة للولايات المتحدة في المجر، ورومانيا، وبلغاريا)، وآسيا الوسطى والقوقاز (أفغانستان، وآسيا الوسطى، والقوقاز السوفييتي سابقاً).

ولأهداف الولايات المتحدة عدة أوجه، وهي: ١) وضع اليد على أهم مناطق وجود البترول في العالم، وعن طريق ذلك القدرة على فرض الضغوط على أوروبا، واليابان، والاحتفاظ بها في وضع الحليف التابع؛ ٢) إقامة قواعد عسكرية أمريكية دائمة في قلب العالم القديم (تقع آسيا الوسطى على مسافات متساوية من باريس، وجوهانسبرج، وموسكو، وبكين، وسنغافورة)، والتحضير بذلك لحروب استباقية قادمة، موجهة بالدرجة الأولى إلى البلدان الكبرى التي يمكن أن تكون شركاء "يتوجب التفاوض معهم" (الصين أولاً، ولكن روسيا والهند كذلك). وتحقيق هذا الهدف يعني ضمناً إقامة حكومات ألعوبة في البلدان المعنية، تفرضها الولايات المتحدة بالقوة المسلحة. ويتأكد لدى بكين، وموسكو، ودلهي كل يوم، أن الحروب الأمريكية، تمثل، في نهاية المطاف، تهديداً للصين، وروسيا، والهند، أكثر منه للضحايا المباشرين مثل العراق.

واليوم، أصبح على جدول الأعمال، العودة إلى مواقف باندونج ــ لا قواعد عسكرية أمريكية في آسيا أو أفريقيا ــ حتى وإن كانت دول عدم الانحياز قد تغاضت عن تحويل دول الخليج إلى محميات أمريكية.

وفي هذا المجال، اقتربت دول عدم الانحياز إلى المواقف التي دافعت عنها فرنسا وألمانيا في مجلس الأمن، فساهمت بذلك في العزلة الدبلوماسية، والأخلاقية، للمعتدي. ومن جانبها، ساهمت القمة الفرنسية الأفريقية في دعم التحالف الممكن الذي بدأ يرتسم بين أوروبا والجنوب، فحضور البلدان الأفريقية الناطقة بالإنجليزية لهذه القمة، جعلها تختلف عن القمم الفرنسية/الأفريقية.

ب)وفي مجال الإدارة الاقتصادية للنظام العالمي، بدأت ترتسم كذلك، الخطوط التوجيهية لبديل يمكن للجنوب الدفاع عنه بشكل جماعي؛ لأنه يمثل نقطة التقاء لمصالح جميع بلدانه.

١-لقد عادت فكرة التحكم في التحركات الدولية لرؤوس الأموال إلى الظهور. وفي الواقع، فإنّ حرية الحسابات الرأسمالية التي فرضها صندوق النقد الدولي كعقيدة جديدة "للبرالية" ليس لها إلا هدف واحد، وهو تسهيل انتقال رؤوس الأموال بكثافة للولايات المتحدة لتغطية العجز الأمريكي المتزايد، والناتج عن نقاط الضعف في اقتصاد الولايات المتحدة، إلى جانب استراتيجيتها للتحكم عسكرياً في العالم.

ولا مصلحة لبلدان الجنوب في أن تسهل بذلك نزيف رؤوس أموالها، ولا التدمير الناشئ عن المضاربات المحتملة. وعليه فلا بد من مراجعة مخاطر "حرية تحويل رءوس الأموال" الناتجة عن تطبيق منطق حرية الحسابات الرأسمالية، وبدلاً منها يمكن النظر، بين الدول غير المنحازة، ومجموعة السبعة والسبعين، في نظام للمؤسسات الإقليمية التي يمكن أن تحقق قدراً من الاستقرار النسبي لحرية التحويل. ونُذَكِّر بأن ماليزيا قد اتخذت المبادرة، إبان الأزمة المالية الآسيوية عام ١٩٧٧، بفرض القيود على التحويلات، وكسبت المعركة، حيث اعترف صندوق النقد الدولي بحقها في ذلك.

٢-كذلك عادت فكرة تقنين الاستثمارات الأجنبية. وبالتأكيد لا تفكر بلدان العالم الثالث فى أن تغلق أبوابها أمام جميع الاستثمارات الأجنبية، كما كان البعض منها يعمل في الماضي، وبالعكس، فهي تسعى وراء الاستثمارات الأجنبية، ولكن شروط استقبالها أصبحت من جديد، محل الانتقاد، وبعض الأوساط الحكومية في العالم الثالث تشعر بوجاهة ذلك.

وفي ارتباط وثيق مع هذا التقنين، يجري الآن التشكيك في حقوق الملكية الفكرية والصناعية، التي تعمل منظمة التجارة العالمية على فرضها. فقد صار واضحاً أن هذه الفكرة بدلاً من تعزيز المنافسة "الشفافة" في أسواق حرة، تعمل بالعكس، على تدعيم احتكارات الشركات متعدية الجنسية.

٣-تشــعر الكثير من بلدان العالم الثالث من جديد، بأنها لا تستطيع الاستغناء عن سياسة وطنــية للتنمــية الزراعــية، تأخذ في الاعتبار ضرورة حماية الفلاحين من النتائج المدمرة لتســارع انهيارهم أمام "المنافسة الجديدة" التي تعمل منظمة التجارة العالمية على تعزيزها في هــذا المجــال، وعلى ضمان الأمن الغذائي الوطني في الوقت نفسه. وفي الواقع، فإن انفتاح أســواق المنتجات الزراعية التي تسمح للولايات المتحدة، وأوروبا، وبعض البلدان النادرة من الجنوب (بلدان المخروط الأمريكي الجنوبي)، بأن تصدر فائضها في العالم الثالث، تهدد بذلك أهــداف الأمن الغذائي الوطني دون مقابل، في حين تواجه منتجات الفلاحين في العالم الثالث منافســة لا يمكــن التغلب عليها في الشمال. وهذه الاستراتيجية الليبرالية التي تدمر الفلاحين وتعجــل بالهجــرة مــن الــريف إلى المدن العشوائية في الحضر، تثير من جديد صراعات الفلاحين في الجنوب، الأمر الذي يثير قلق السلطات.

وكثــيراً مــا تناقش المشكلة الزراعية في منظمة التجارة العالمية، ولكن فقط فيما يتعلق بــالدعم الــذي توجهه أوروبا والولايات المتحدة، لا فقط لمنتجات فلاحيها، وإنما لصادراتها الزراعــية كذلــك. وهــذا التركيز على قضايا التجارة العالمية في المنتجات الزراعية دون غــيرها، يلغــي الشواغل الأساسية التي ذكرناها أعلاه، بل إنه يؤدي لبعض الالتباسات حيث يدفع بلدان الجنوب إلى الدفاع عن مواقف أكثر لبرالية في الواقع من مواقف حكومات الشمال، الأمر الذي ينال استحسان البنك الدولي (ومنذ متى يدافع البنك الدولي عن مصالح الجنوب في مواجهة الشمال؟) ولا شيء يمنع من الفصل بين دعم حكومات الشمال للفلاحين (وبالطبع فما دمنا ننادي بإعادة توزيع الدخل لدينا، فلا بد أن نسمح بنفس الحق لبلدان الشمال!) وبين الدعم الموجه للإغراق بالنسبة للمنتجات الزراعية.

٤-لــم تعــد الديون مجرد عبء لا يمكن احتماله، بل أصبحت شرعيتها ذاتها محل شك. وهكــذا بــدأ تظهر المطالبة بإلغاء الديون الكريهة، وغير الشرعية، من جانب واحد، وكذلك صياغة قانون دولي ــ جدير بهذا الاسم ــ بشأن الديون، وهو أمر غير موجود حالياً. وإجراء

عملـــية مراجعة محاسبية للديون ستبين أن نسبة ذات مغزى من الديون إما غير شرعية، أو كـــريهة. وقـــد وصـــلت الفوائـــد المدفوعة مبلغاً يجعل المطالبة ــ ذات الأساس القانوني ـ باعتبارها قد سُددت، مشروعة تماماً، وتكشف عملية النهب البدائي التي تجري بهذا الشأن.

ولتحقيق ذلك، يجب القيام بحملة لوضع تشريع دولي يخضع الديون الأجنبية للتقنين مثل الديـــون الداخلية، وتتسق هذه الحملة مع هدف تدعيم شرعية القانون الدولي. ومن المفهوم أن سكوت القانون الدولي عن هذه القضية هو الذي يجعل موضوع تسوية الديون يخضع لعلاقات القوى الوحشية. وهذه العلاقات هي التي تسبغ الشرعية على ديون دولية، كان من الممكن لو كانـــت داخلـــية (أي أن كـــلاً من الدائن والمدين ينتميان لجنسية واحدة)، أن تدخل تحت باب "الاتفاق الجنائي".

٣-التحدي الثالث: إعادة بناء التضامن الدولي بين الشعوب

الرؤى الدولية الجديدة

يختلف النظام العالمي اليوم كثيراً في أساسياته عن عالم ما بعد الحرب العالمية الثانية، بما لا يسمح بمجرد "تكرار" باندونج مرة أخرى.

لقـــد وجـــدت دول عدم الانحياز في عالم ثنائي القطبية عسكرياً، الأمر الذي منع من أي تدخـــل فـــظ من جانب البلدان الإمبريالية في شئونها. وفضلاً عن ذلك، فتلك القطبية الثنائية ربطـــت بيـــن الشـــركاء في المراكز الرأسمالية ــ الولايات المتحدة وأوروبا واليابان ــ في معســـكر موحد. وهكذا قام الصراع السياسي والاقتصادي من أجل التحرر والتنمية، بين آسـ وأفريقـــيا، وبيـــن معســـكر إمبريالي موحد. وكان تصور التنمية المعتمدة على الذات، و الارتباط، والاستراتيجيات المبنية عليها تقابل ذلك التحدي في تلك الظروف.

والعـــالم اليوم أحادي القطبية العسكرية، وفي الوقت نفسه بدأت تظهر بعض الشروخ بـ الولايـــات المتحدة وبعض البلدان الأوروبية فيما يختص بكيفية الإدارة السياسية لنظام عولمـ

منـــتظم في مجموعه حول مبادئ الليبرالية، نظرياً على الأقل. فهل هذه الشروخ مؤقتة وذات مـــدى محـــدود، أم أنها تعبر عن تغيرات بعيدة المدى؟ ولا بد من تحديد الفروض التي تتبنى عليها الاستراتيجيات المقترحة في هذا الإطار، بطريقة تسمح بمناقشة صحتها المحتملة.

الفرض الأول: أصبحت الإمبريالية الآن جماعية (إمبريالية الثالوث)

فـــي المـــراحل السابقة من العولمة الرأسمالية، كانت المراكز دائماً متعددة، وكانت بينها باستمرار علاقات تنافس عنيفة لدرجة أن الصراع بين الإمبرياليات احتل دائماً مكاناً مركزياً على مسرح التاريخ. وتفرض العودة إلى الليبرالية المعولمة منذ عام ١٩٨٠، إعادة النظر في تركيـــب المركز المعاصر للنظام، لأنه في مستوى إدارة العولمة الاقتصادية على الأقل، تبدو دول الثالوث المركزي على شكل كتلة متماسكة ظاهرياً.

وعلى ذلك فالسؤال الذي لا بد من الإجابة عنه هو معرفة ما إذا كانت التطورات المعنية ذات طبيعة كيفية دائمة ــ أي إن المركز لم يعد متعدداً، بل أصبح "جماعياً" ــ أو أنها مؤقتة.

ويمكن إرجاع هذا التطور إلى التغير في ظروف المنافسة، فمنذ بضعة عقود قليلة كانت الشركات الكبرى تمارس معاركها التنافسية أساساً على الأسواق القومية، سواء أكان ذلك في الولايـــات المتحدة (أكبر سوق قومي في العالم)، أم في البلدان الأوروبية (رغماً عن حجمها المحـــدود، الأمـــر الـــذي جعلها في وضع أسوأ بالنسبة للولايات المتحدة). والمنتصرون في "المـــباراة" القومـــية، يحصلون على وضع أفضل بالنسبة للسوق العالمي. واليوم، صار حجم الســـوق الواجب خوض المرحلة الأولى من المباراة فيه يتراوح بين ٥٠٠، و ٦٠٠ مليون من "المســـتهلكين المحتمليـــن". وهـــنا أصبح من الضروري خوض المعركة، وكسبها، على هذه الأرضية، ومن ينتصرون في هذا السوق، يكسبون فوق ذلك، سوقهم القومي. وهكذا فالعولمة العميقة هي الإطار الأول لنشاط الشركات الكبرى. وبعبارة أخرى، انقلبت أوضاع السببية في المـــزدوج قومـــي/عالمي، ففي السابق، كانت القوة القومية تحقق الوجود العالمي، وما يحدث

الـــيوم هـــو العكـــس. ومن هنا فالشركات متعدية الجنسيه، مهـ
مشـــتركة في إدارة السوق العالمي. وهذه المصالح المشتركة تأتي فوق الصراعات التجاريه الدائمة، التي تميز جميع أشكال المنافسة المرتبطة بالرأسمالية مهما كانت.

الفــرض الثاني: في نظام الإمبريالية الجماعية، لا تملك الولايات المتحدة أفضلية اقتصادية حاسمة

يقــول الرأي السائد إن القوة العسكرية للولايات المتحدة، ما هي إلا قمة جبل الجليد، وإن هذه القمة هي امتداد لتفوق ذلك البلد في جميع المجالات، الاقتصادية بالأساس، ولكن السياسية والثقافية كذلك. وبذلك يكون الخضوع للهيمنة التي تعمل على فرضها أمراً لا يمكن تجنبه.

وفـــي الواقـــع، فإن النظام الإنتاجي للولايات المتحدة أبعد من أن يكون "الأكثر كفاءة في العـــالم"، وبالعكس، فإن أياً من قطاعاته تقريباً، لن يضمن التفوق على منافسيه في سوق حر بمعـــنى الكلمة كما يتصوره الاقتصاديون اللبراليون. والشاهد على ذلك العجز التجاري الذي يزداد من عام لآخر، فارتفع من ١٠٠ مليار دولار في عام ١٩٨٩ إلى ٤٥٠ مليار دولار في عـــام ٢٠٠٠. وفضـــلاً عـــن ذلك، فهذا العجز يشمل جميع قطاعات النظام الإنتاجي، وحتى الفـــائض الـــذي كان يتمتع به قطاع سلع التكنولوجيا المتقدمة في الولايات المتحدة، وبلغ ٣٥ ملـــيار دولار عـــام ١٩٩٠، قد تحول إلى عجز اليوم. والمنافسة بين صواريخ آريان وناسا، وكذلـــك بيـــن إيربوس وبوينج، تدل على هشاشة الأفضلية الأمريكية على أوروبا أو اليابان لمنـــتجات التكنولوجـــيا المـــتقدمة. ونفـــس الوضع في مواجهة الصين وكوريا، وبقية الدول الصـــناعية فـــي آسيا وأمريكا اللاتينية، بالنسبة للمنتجات العادية، وكذلك في مواجهة أوروبا وبلـــدان المخـــروط الجنوبـــي لأمريكا اللاتينية، بالنسبة للمنتجات الزراعية. ولعل الولايات المـــتحدة لن تكسب المعركة دون الالتجاء لوسائل "تتخطى الاقتصاد"، وتخرق مبادئ اللبرالية التي تفرضها على منافسيها!

والواقـــع، أن الولايـــات المـــتحدة لا تتمـــتع بأفضلية نسبية مؤكدة سوى في قطاع إنتاج السـلاح، وذلــك بالدقـــة لأن هذا القطاع لا يخضع لقواعد السوق، ويستفيد من دعم الدولة. وبالطـــبع تعود بعض هذه المزايا للقطاع المدني (وأشهر مثال على ذلك هو الإنترنت)، ولكنه يتسبب كذلك، في تشويهات خطيرة تؤدي لتعويق الكثير من القطاعات الإنتاجية.

ويعـــيش اقتصــاد أمريكا الشمالية عالة على شركائه في النظام العالمي، متطفلاً عليهم. "تعتمد الولايات المتحدة في استهلاكها من المنتجات الصناعية على ١٠% من المنتجات التي لا يغطيها إنتاجها القومي"، فالعالم ينتج، والولايات المتحدة (التي يصل معدل الادخار بها إلى الصـــفر تقريـــباً) تستهلك. "والميزة" التي تتمتع بها الولايات المتحدة هي ميزة السلاب الذي يغطـــي العجـــز لديه بما ينتزعه من الآخرين رضاءً، أو عنوة. وتتنوع طبيعة الوسائل التي تستخدمها الولايات المتحدة لتغطية العجز لديها: الانتهاكات المتكررة من جانب واحد لمبادئ الليبرالية، وتصدير السلاح، وتحقيق ريع مضاعف من النفط (باستغلال المنتجين، وهو الدافع الحقيقـــي وراء حرب آسيا الوسطى أو العراق). ولكن أغلب العجز الأمريكي يُغطى برؤوس الأمـــوال الـــواردة مـــن أوروبـــا، والـــيابان، ودول الجنوب (بلدان النفط الغنية، والطبقات الكومـــبرادورية مـــن جمـــيع بلدان العالم الثالث بما في ذلك الأكثر فقراً)، ويضاف إلى ذلك الاســـتنزاف المســـتمر على شكل خدمة الديون المفروضة على جميع بلدان التخوم في العالم الرأسمالي تقريباً.

والتضـــامن بين القطاعات المسيطرة من رأس المال متعدي الجنسية لجميع الشركاء في الـــثالوث حقيقـــي، ويتمـــثل في انضمامها جميعاً للنيوليبرالية المعولمة. ويُنظر إلى الولايات المـــتحدة في هذا الإطار كالمدافع (عسكرياً إذا لزم) عن هذه "المصالح المشتركة". ويبقى أن الولايـــات المـــتحدة لا تنوي أن "تقتسم بعدالة" المكاسب المترتبة على قيادتها، ولكنها بالعكس تفـــرض التبعية على حلفائها، ومن هذا المنطلق، ليست مستعدة لإعطاء حلفائها التابعين سوى

أقل التنازلات. فهل هذا التناقض في المصالح داخل رأس المال المسيطر مدعو للتزايد إلى درجة تؤدي لانفجار حلف الأطلنطي؟ هذا أمر غير مستحيل، وإن كان بعيد الاحتمال.

الفرض الثالث: الهدف من مشروع التحكم العسكري في الكوكب هو التعويض عن النقص في اقتصاد الولايات المتحدة. وهذا المشروع يهدد جميع شعوب العالم الثالث.

وهذا الفرض ينتج بشكل منطقي من الفرض السابق. فالقرار الاستراتيجي لواشنطن بالاستفادة من تفوقها العسكري الساحق، وفي إطار ذلك، القيام "بحروب استباقية" بقرارها المنفرد، إنما يهدف إلى خنق أي أمل في وصول "أمة كبيرة" (مثل الصين أو الهند أو روسيا أو البرازيل)، أو تحالف إقليمي في العالم الثالث، إلى وضع الشريك الفاعل في تشكيل النظام العالمي، حتى لو كان رأسمالياً.

الفرض الرابع: على الجنوب أن يتحرر من أوهام الليبرالية، وهو يستطيع ذلك، وأن يبدأ في أشكال مجددة من التنمية المعتمدة على الذات.

لا شك أن حكومات الجنوب تبدو في الوقت الحالي، منشغلة بالصراع من أجل "نيوليبرالية حقيقية"، يقبل في إطارها الشركاء من الشمال والجنوب أن يتمسكوا "بقواعد اللعبة". ولكن بلدان الجنوب لا يمكنها إلا أن تقر بأن هذا الأمل وهم كامل.

وعليها إذن، أن تعود إلى الإدراك الذي لا فكاك منه، وهو أن أية تنمية يجب أن تكون معتمدة على الذات. وأن تحقق التنمية الذاتية، يعني أولاً تحديد الأهداف الوطنية التي تسمح بتحديث النظام الإنتاجي، وخلق الظروف الداخلية التي تضع هذا التحديث في خدمة التقدم الاجتماعي، وبعد ذلك إخضاع علاقات الأمة مع المراكز الرأسمالية المتقدمة لمتطلبات هذا المنطق. وهذا التعريف "لفك الارتباط" (وهو تعريفي) ـ وهو ليس "الاكتفاء الذاتي" ـ يضع هذا التصور في الوضع المضاد للتصور المعارض (لليبرالية) "للتكيف الهيكلي" مع متطلبات

العولمة، وبالتالي الخضوع لمتطلبات توسع رأس المال متعدي الجنسية المسيطر، التي تعمق اللامساواة على المستوى العالمي.

الفـرض الخامس: اختيار الولايات المتحدة عسكرة العولمة يضرب في مقتل مصالح أوروبا واليابان.

وينـتج هـذا الفـرض من الفرض الثاني. فهدف الولايات المتحدة بوضع اليد بالوسائل العسكرية على جميع الموارد الأساسية للكوكب (وخاصة البترول)، ضمن أهداف أخرى، هو وضـع شـركائها الأوروبيين واليابانيين في وضع التابع. فحروب أمريكا للاستحواذ على البترول، هي حروب "ضد أوروبا".

وتستطيع أوروبا (واليابان) أن تتغلب جزئياً على هذه الاستراتيجية، بالتقارب مع روسيا، التي تستطيع تزويدها جزئياً بالبترول، وبعض المواد الأولية الأساسية الأخرى.

الفـرض السادس: يجب على أوروبا أن تتخلص من الفيروس اللبرالي، ويمكنها ذلك، ولكن هذه المبادرة لا يمكن أن تنشأ عن قطاعات رأس المال المسيطر، وإنما عن الشعوب.

والقطاعات المسيطرة من رأس المال، التي تعتقد الحكومات الأوروبية حتى اليوم أن من واجـبها الدفـاع عن مصالحها قبل أي شيء، هي بالطبع المدافعة عن النيولبرالية المعولمة، وهي لهذا السبب، مستعدة لدفع الثمن بتبعيتها للقائد الأمريكي الشمالي.

أمـا الشعوب في أوروبا بكاملها فلها نظرة مختلفة، من ناحية للمشروع الأوروبي الذي تريده اجتماعياً، ومن ناحية أخرى لعلاقاتها مع بقية العالم، التي تريدها أن تتبع مبادئ القانون والعدالة، كما عبرت عنها مؤخراً بمعارضتها بالأغلبية الساحقة، لاندفاعات الولايات المتحدة. فـإذا مـا نجحـت هذه الثقافة السياسية الإنسانية والديمقراطية لأوروبا العجوز ــ وهو أمر

ممكـــن- فسيصـــير الـــتقارب الحقيقي بين أوروبا، وروسيا، والصين، وكل آسيا وأفريقيا، الأساس الذي يمكن أن يُبنى عليه عالم متعدد الأقطاب، وديمقراطي، وسلمي.

وعلى ذلك فالتناقض الرئيسي بين أوروبا والولايات المتحدة، ليس القائم بين مصالح رأس المال المسيطر هنا وهناك، ولكنه يقوم في مجال الثقافة السياسية.

والصـــراع المأمول يقوم في المجال الثقافي، وهناك إمكانية لقيام يسار بديل في أوروبا. وهـــذا الـــبديل سيفرض في الوقت نفسه القطيعة مع النيولبرالية (والتخلي عن الأمل الكاذب لإخضـــاع الولايـــات المـــتحدة لمتطلـــباتها، وبذلك يعطي الفرصة لرأس المال الأوروبي أن يتصـــارع على أرض المعركة الاقتصادية الخالية من الألغام)، ومع الاستراتيجيات السياسية للولايـــات المتحدة. وعندئذ يمكن توجيه فائض رأس المال الذي تكتفي أوروبا اليوم "بتوظيفه" فـــي الولايات المتحدة، إلى إعادة النشاط الاقتصادي والاجتماعي، الذي لا يمكن تحقيقه دون هـــذا. ولكن بمجرد أن تختار أوروبا أن تعطي الأولوية لازدهارها الاقتصادي والاجتماعي، فستنهار الصحة المفتعلة لاقتصاد الولايات المتحدة، وتواجه الطبقة الحاكمة الأمريكية مشاكلها الاجتماعية الخاصة. وهذا هو ما أعنيه عندما أصل للنتيجة بأن "أوروبا ستكون يسارية، أو لا تكون أبداً".

وللوصـــول لهذا، على الأوروبيين أن يتخلوا عن الوهم بأنه من الممكن أن يلعب الجميع بورقـــة اللبرالـــية "بأمانة"، وأن ذلك ممكن، وأنه في هذه الحالة ستسير الأمور إلى الأفضل. فالولايـــات المتحدة لا يمكن أن تتخلى عن ممارسة اللبرالية بشكل غير متكافئ، لأن تلك هي الوســـيلة الوحيدة المتاحة لتعويض أوجه النقص لديها. إن ثمن الرفاهية الأمريكية هو الركود لدى الآخرين.

توجد "ثقافات سياسية أوروبية" متعددة، مع أنها بقدر ما، تختلف عن مثيلتها في الولايات المـــتحدة. توجد في أوروبا قوى سياسية واجتماعية وأيديولوجية تؤيد ـــ بوضوح فكري في كثـــير مـــن الأحـــيان ـــ رؤية "لأوروبا مختلفة" (اجتماعية وصديقة للجنوب). وهناك كذلك

بريطانـيا التي اتخذت منذ عام ١٩٤٥، الاختيار التاريخي بالارتباط غير المشروط بالولايات المتحدة. وتوجد كذلك الطبقات الحاكمة في أوروبا الشرقية، التي تربت على سياسة الخضوع بالأمس لهتلر، ثم لستالين، والآن لبوش. وتوجد الثقافات الشعبوية لليمين (الذين يحنون لنظام فرانكو في إسبانيا، أو موسوليني في إيطاليا) "الميالة لأمريكا". فهل سيؤدي الصراع بين هذه الثقافات إلى تفجر أوروبا؟ أو هل ستنتهي بالارتباط بواشنطن؟ أو بانتصار الثقافات الإنسانية الديمقراطية المتقدمة؟

الفرض السابع: إن بناء جبهة متماسكة للجنوب يفترض ضمناً مشاركة شعوبه.

الأنظمـة السياسية في الكثير من بلدان الجنوب ليست ديمقراطية، إن لم نقل صراحة إنها كريهة. وهذه الأبنية الاستبدادية للسلطة تقف إلى جانب القطاعات الكومبرادورية التي ترتبط مصالحها بالتوسع الرأسمالي الإمبريالي العالمي.

أما البديل، وهو بناء جبهة لشعوب الجنوب، فيجب أن يمر عبر طريق الديمقراطية. وهذا الطريق سيكون طويلاً وشاقاً، ولكنه بالتأكيد، لا يمر عبر إقامة الحكومات الألعوبة التي تسلم مـوارد بلادهـا للشـركات متعدية الجنسية الأمريكية، وهي أنظمة أضعف، وأقل مصداقية وشرعية، حتى من تلك التي تحل محلها في حماية الغازي الأمريكي. وعلى أية حال، فهدف الولايات المتحدة ليس تعزيز الديمقراطية في العالم كما يدعي خطابها المنافق بهذا الشأن.

الفرض الثامن: من الممكن قيام تضامن دولي بين شعوب أوروبا، وآسيا، وأفريقيا، وأمريكا

وهـذا الفـرض الـذي ينتج مما سبق، ويُعتبر نتيجته، يعني أن الظروف تسمح بحدوث تقـارب، علـى الأقل بين شعوب العالم القديم. وهذا التقارب يتبلور على مستوى الدبلوماسية الدولـية بإعطاء محور باريس/برلين/موسكو/بكين تماسكاً يقويه تنمية علاقات ودية بين هذا المحور، وبين الجبهة الأفرو آسيوية المعاد تكوينها.

ولا شك في أن التقدم في هذا الاتجاه سيضع حداً نهائياً للطموح الإجرامي المبالغ فيه للولايات المتحدة، حيث ستضطر إلى قبول التعايش السلمي مع الأمم المصممة على الدفاع عن مصالحها الخاصة.

وفي الوقت الحالي، يجب إعطاء هذا الهدف أولوية مطلقة، فتنفيذ المشروع الأمريكي يحدد بشكل قاطع الهدف من جميع النضالات، إذ لا يمكن لأي تقدم اجتماعي أو ديمقراطي أن يبقى ثابتاً إلا بهزيمة الخطة الأمريكية.

الفرض التاسع: يجب مناقشة القضايا المتعلقة بالتنوع الثقافي في إطار الرؤى المستقبلية الجديدة التي رسمناها هنا.

التنوع الثقافي حقيقة واقعة، ولكنها حقيقة مركبة وملتبسة. فالتنوع الموروث من الماضي، رغم ما له من شرعية، ليس بالضرورة التنوع في بناء المستقبل الذي لا يكفي الاعتراف به، وإنما يجب البحث عنه.

والإشارة إلى التنوع الموروث من الماضي (الإسلام السياسي، والهندوتفا، والكونفوشيوسية، والزنوجة، والإثنية الشوفينية،..)، يمثل في كثير من الأحوال عملاً ديماجوجياً من السلطات الاستبدادية والكومبرادورية، تسمح لها بتفريغ تحدي عالمية الحضارة من مضمونه، والخضوع في الوقت نفسه، لتحكم رأس المال متعدي الجنسية المسيطر. وفضلاً عن ذلك، فالتأكيد على هذه الموروثات دون غيرها، يقسم العالم الثالث بوضعه الإسلام السياسي في مواجهة الهندوتفا في آسيا، والمسلمين والمسيحيين وأتباع بقية الأديان في مواجهة بعضهم البعض في أفريقيا. وإعادة إقامة الجبهة السياسية المتحدة للجنوب، هي الوسيلة لتجاوز هذه التقسيمات التي تدعمها الإمبريالية الأمريكية. إذن، ما "القيم العالمية" التي يمكن على أساسها بناء المستقبل؟ إن التفسير الضيق والمرتكز على الغرب، لهذه القيم يضفي الشرعية على التنمية غير المتساوية، وهي الناتج اللصيق للتوسع المعولم للأمس واليوم، ويجب رفضه. كيف إذن، يمكن تقديم تصورات عالمية حقاً، يساهم الجميع في إثرائها؟ هذا لعمري جدل لا يمكن إغفاله بعد اليوم.

مراجع مقترحة

مؤلفون أشير إليهم أعلاه

- Gilbert Achcar, Le choc des barbaries, Complexe, Bruxelles 2002.
- William Blum, L'Etat voyou.
- Fernand Braudel, Civilisation matérielle, économie et capitalisme XV-XVIIe siècle, Armand Colin 1979.
- Manuel Castells, La société en réseau, Fayard 1958.
- Francis Fukuyama, The End of history, Washington 1989.
- Michael Hardt et Antoni Negri, Empire, Exils 2000.
- Samuel Huntington, The Clash of civilizations, New York 1996.
- Karl Kautsky, La question agraire, 1ere Ed. allemande, 1898.
- John Rawls, Théorie de la justice, Seuil 1993.
- Jeremy Rifkin, La fin du travail, Découverte 1996.
- Emmanuel Todd, Après l'Empire ,
- Alain Touraine, Critique de la modernité, Seuil 1994.
- Immanuel Wallerstein, The modern world system, Academic Books 1974.

إن الطبيعة المختصرة لهذا الكتيب، رغم تعقد القضايا الأساسية التي بني عليها التحليل، تعني إحالة القارئ المهتم، إلى بعض أعمالي ومقالاتي الحديثة.

أعمال أخر للمؤلف

Samir Amin, L'Eurocentrisme, 1ere Ed. Anthropos-Economica 1988, en voie de réédition.

Samir Amin, Critique de l'Air du Temps, L'Harmattan, 1997.

Samir Amin, Au delà du capitalisme sénile, pour un XXIe siècle non américain, Actuel Marx, PUF, 2002.

مقالات منشورة

- Judaïsme, Christianisme, Islam : Réflexion sur leurs spécificités réelles ou prétendues ; Social Compass, vol 46, N° 4- 1999.
- Mondialisation et Démocratie, une contradiction majeure de notre époque ; Recherches Internationales N° 55, 1999.
- Quelles alternatives à la dimension destructive de l'accumulation du capital ? Alternatives Sud, vol VIII N° 2, 2001.
- Marx et la démocratie, La Pensée, N° 328, 2001.
- Mondialisation ou apartheid à l'échelle mondiale ; in, *Le capital et l'humanité*, Actuel Marx N° 31, 2002.

مقالات تحت النشر

L'ambition démesurée et criminelle des Etats Unis, le contrôle militaire de la planète (publié en anglais, Ahram Weekly 2003).

La Raison (La Pensée).

Enfin dans l'ouvrage édité par Samir Amin et François Houtart, Mondialisation des résistances, l'état des luttes 2002, L'Harmattan 2002 ; Cf. Sections trois et quatre.

أخيراً، في كتاب "عولمة المقاومات، وأوضاع النضال ٢٠٠٢" تحرير سمير أمين، وفرانسوا أوتار، نشر لارماتان ٢٠٠٢، الجزءين الثالث والرابع

أقدم في هذه النصوص القضايا الأساسية التي اكتفيت في هذا الكتيب بذكر النتائج النهائية لها، وهي تتعلق بالآتي:

١-الرأسمالية والمادية التاريخية

توضـيحات بشأن مفهوم السوق والرأسمالية، وارتباطهما؛ مفهوم الانحراف الاقتصادي؛ مفهـوم سـيطرة المرجعـية الاقتصادية (الخاص بالرأسمالية)، وسيطرة المرجعية السياسية (الخاص بالأنظمة السابقة).

المادية التاريخية والحتمية؛ مفهوم فوق الحتمية، وتحت الحتمية (استقلالية المنطق الخاص بكل مرجعية).

٢-تكويـن الحداثـة. الارتباط بين مفهومات الحداثة والديمقراطية والعلمانية ـ علاقات الحداثة/التفسيرات الدينية.

٣-النظرية والأيديولوجية السائدتان. نقد الاقتصاد المجرد (النقي)، وما بعد الحداثة.

٤-خصـائص الرأسـمالية القائمة بالفعل. الاستقطاب العالمي اللصيق بتوسع الرأسمالية. الإفقـار اللصيق بتراكم رأس المال. المشكلة الزراعية الجديدة، ومستقبل الفلاحين في العالم الثالث. المشكلة العمالية الجديدة.

٥-خصائص المرحلة الجديدة للرأسمالية. وضع الثورة التكنولوجية وحدودها. الإمبريالية الجماعية للثالوث. أعراض شيخوخة الرأسمالية.

٦-اللحظـة الراهنة: مشروع الولايات المتحدة غير المحدود؛ الرمال المتحركة للمشروع الأوروبي؛ إحياء حركة عدم الانحياز.

والمراجع المتعلقة بهذه الموضوعات متوافرة في الكتب والمقالات المشار إليها أعلاه.

قائمة مطبوعات
مركز البحوث العربية والأفريقية
١٩٨٧- ٢٠٠٤

١. فؤاد مرسى، مصير القطاع العام فى مصر، ١٩٨٧.
٢. لطيفة الزيات (تحرير)، المشكلة الطائفية فى مصر، ١٩٨٨.
٣. رشدى سعيد وآخرون، أزمة مياه النيل، ١٩٨٨.
٤. عواطف عبد الرحمن، المدرسة الاشتراكية فى الصحافة، ١٩٨٨.
٥. وداد مرقس، سكان مصر، ١٩٨٨.
٦. أبوسيف يوسف وآخرون، النظرية والممارسة فى فكر مهدى عامل :أعمال ندوة فكرية ، ١٩٨٩.
٧. إبراهيم برعى، دليل قرارات المجلس الاقتصادى والاجتماعى العربى ١٩٥٣/ ١٩٨٩.
٨. إبراهيم العيسوى، المسار الاقتصادى فى مصر وسياسات الإصلاح، ١٩٩٠.
٩. إبراهيم بيضون وآخرون، ثقافة المقاومة ومواجهة الصهيونية أعمال ندوة لجنة الدفاع عن الثقافة القومية ١٩٩٠
١٠. أحمد عبد الله (تحرير)، انتخابات البرلمانية فى مصر، نشر مشترك مع دار سينا ١٩٩٠.
١١. حيدر إبراهيم، أزمة الإسلام السياسى، الجبهة الإسلامية القومية فى السودان، ١٩٩٠.
١٢. محمد عبيد غباش ، من لايعرف شيئا فليكتب، خربشات رجل بلاد النفط ، ١٩٩١.
١٣. ألفت الروبى، الموقف من القص فى تراثنا النقدى، ١٩٩١.
١٤. محمد على دوس، حياة موارة فى العمل السياسى العربى الأفريقى، ١٩٩١.
١٥. أحمد نبيل الهلالى وآخرون ، اليسار المصرى وتحولات الدول الاشتراكية : أعمال ندوة عقدت بالمركز ١٩٩٢.
١٦. أمينة رشيد وآخرون، قضايا المجتمع المدنى فى ضوء فكر جرامشى (مع دار عيبال بدمشق)، ١٩٩٢.
١٧. سمير أمين،من نقد الدولة السوفيتية إلى الدولة الوطنية، ١٩٩٢.

١٨. المسألة الفلاحية والزراعية فى مصر :أعمال ندوة عقدت بالمركز، ١٩٩٢.
١٩. جويــل بنيــن، زكارى أوكمان ، العمال والحركة السياسية فى مصر ج،١ ترجمة أحمد صادق سعد، ١٩٩٢
٢٠. إشــكاليات التكويــن الاجتماعى والفكريات الشعبية فى مصر: أعمال ندوة بالمركز نشر مع دار كنعان ، ١٩٩٢.
٢١. أحمــد يوسف أحمد : منطق العمل الوطني- حركة التحرر الوطنى الفلسطينية فى دراســة مقارنــة مــع حركات التحرر الأفريقية بالتعاون مع مركز القدس للدراسات الإنمائية عمان ، ١٩٩٢٠
٢٢. ليلى عبد الوهاب ، سوسيولوجية الجريمة عند المرأة ، ١٩٩٢٠
٢٣. أحمد محمد البدوى ، لبن الأبنوس يازول ١٩٩٢
٢٤. مركــز دراســات المــرأة الجديدة ومركز البحوث العربية، المرأة وتعليم الكبار ، ١٩٩٢٠
٢٥. إدريس سعيد، عظام من خزف ، ١٩٩٣.
٢٦. دارام جاى (تحرير)، صندوق النقد الدولى وبلدان الجنوب، ترجمة/ مبارك عثمان، نشر مع اتحاد المحامين العرب ١٩٩٣.
٢٧. مايكل دراكوه (تحرير)، الأنهار الأفريقية وأزمة الجفاف، نشر بالتعاون مع منظمة البحوث الاجتماعية لشرق وجنوب أفريقيا ١٩٩٤.
٢٨. عادل شعبان وآخرون، الحركة العمالية فى معركة التحول، ١٩٩٤٠
٢٩.ناديــة رمســيس فــرح (تحريــر) السكان والتنمية فى مصر نشر مع دار الأمين، ١٩٩٤٠
٣٠. آمال سعد زغلول، دور الحركة الشعبية فى حرب السويس، ١٩٩٤٠
٣١. لجــنة الدفــاع عــن الثقافة القومية (دراسات ووثائق ١٩٧٩-١٩٩٤)(من مقاومة التطبيع إلى مواجهة الهيمنة) ١٩٩٤.
٣٢. على عبد القادر، برامج التكيف الهيكلى والفقر فى السودان، ١٩٩٤.
٣٣. حلمى شعراوى وعيسى شيفجي، حقوق الإنسان فى أفريقيا والوطن العربى،١٩٩٤.
٣٤. لطيفة الزيات (ترجمة وتعليق)، حول الفن، ١٩٩٤.
٣٥. جــودة عــبد الخــالق (تحريــر)، تطور الرأسمالية ومستقبل الاشتراكية فى مصر والوطن العربى : ندوة مهداة إلى فؤاد مرسى، ١٩٩٤.
٣٦. عبد الغفار شكر، التحالفات السياسية فى مصر ١٩٩٤.

٣٧. صادق رشيد، أفريقيا والتنمية المستعصية، ت/ مصطفى مجدى الجمال، ١٩٩٥٠
٣٨. عبد الغفار أحمد، السودان بين العروبة والأفريقية، ١٩٩٥.
٣٩. بيترنيانجو، من تجارب الحركات الديمقراطية فى أفريقيا والوطن العربى، مع اتحاد المحامين العرب ترجمة حلمى شعراوى وآخرون، ١٩٩٥.
٤٠. سمير أمين (تحرير)، المجتمع المدنى والدولة فى الوطن العربى: حالة مصر، نشر مشترك مع دار مدبولى ، ١٩٩٦٠
٤١. سـمير أميـن (تحريـر) المجتمع المدنى والدولة فى الوطن العربى : حالة لبنان، مشترك مع مدبولى ١٩٩٦.
٤٢. مصطفى كامل السيد (تحرير)، حقيقة التعددية السياسية فى مصر، نشر مشترك مع مدبولى ١٩٩٦٠
٤٣. سـيد الـبحراوى (تحريـر)، لطيفة الزيات : الأدب والوطن، نشر مشترك مع دار المرأة العربية، ١٩٩٦.
٤٤. عـبد الباسـط عـبد المعطى: بحوث الطفولة فى الوطن العربى، نشر مشترك مع المجلس العربى للطفولة والتنمية ، ١٩٩٦٠
٤٥. جويـل بنيـن، زكارى لوكمان، العمال والحركة السياسية فى مصر الجزء الثانى، ترجمة إيمان حمدى، نشر مع دار الخدمات النقابية والعمالية٠
٤٦. عبد الغفار شكر (تحرير)، الجمعيات الأهلية وأزمة التنمية الاقتصادية والاجتماعية فى مصر، نشر مشترك مع دار الأمين، ١٩٩٧.
٤٧. سـمير أمين (تحرير)، المجتمع المدنى والدولة فى الوطن العربى : حالة المشرق العربى نشر مشترك مع دار مدبولى، ١٩٩٧.
٤٨. سـمير أمين (تحرير)، المجتمع المدنى والدولة فى الوطن العربى : حالة المغرب العربى نشر مشترك مع دار مدبولى، ١٩٩٧ .
٤٩. كمـال مغيـث (تحريـر)، التعليم وتحديات الهوية القومية، نشر مشترك مع دار المحروسة، ١٩٩٨.
٥٠. عـبد الغفـار شكر، اليسار العربى وقضايا المستقبل ١٩٩٨. نشر مشترك مع دار مدبولى، ١٩٩٨.
٥١. عاصـم الدسـوقى (تحريـر)، عمال وطلاب فى الحركة الوطنية المصرية . نشر مشترك مع دار المحروسة، ١٩٩٨ .
٥٢. محمـد أبـو مندور وآخرون، الإفقار فى بر مصر، نشر مشترك مع دار الأهالى،

١٩٩٨.
٥٣. عبد الغفار أحمد (تحرير)، إدارة الندرة، ترجمة صلاح أبو نار وآخرون،١٩٩٨.
٥٤. لايف مانجر وآخرون، البقاء مع العسر، ترجمة صلاح أبو نار- مجدى النعيم، ١٩٩٨.
٥٥. نجاتى عبد المجيد وآخرون، سلسلة كتب شهادات ورؤى:من تاريخ الحركة الشيوعية المصرية حتى عام ١٩٦٥: الجزء الأول بالتعاون مع لجنة توثيق تاريخ الحركة الشيوعية المصرية حتى عام ١٩٦٥، ١٩٩٨.
٥٦. لايف مانجر، لفوفة النوبة، ترجمة مصطفي مجدى، ١٩٩٩.
٥٧. أمينة رشيد (تحرير): التبعية الثقافية : مفاهيم وأبعاد، نشر مشترك مع دار الأمين، ١٩٩٩.
٥٨. محمود عودة، (إشراف)، الأسر المعيشية فى الريف المصرى، نشر مشترك مع جامعة عين شمس، ١٩٩٩.
٥٩. محمد محيى الدين، (إشراف)، نساء الغزل والنسيج : الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية، ١٩٩٩.
٦٠. عبد الحميد حواس وآخرون، المأثور الشعبى فى الوطن العربى، نشر مشترك مع المنظمة العربية للتربية وللثقافة وللعلوم، ١٩٩٩.
٦١. عبد الباسط عبد المعطى(تحرير)، العولمة والتحولات المجتمعية فى الوطن العربى، نشر مشترك مع دار مدبولى، ١٩٩٩.
٦٢. عزة خليل (إعداد)، خريطة سياسات وخدمات الطفولة فى مصر، نشر مشترك مع المركز القومى للثقافة والطفل، ١٩٩٩.
٦٣. يوسف درويش وآخرون، سلسلة كتب شهادات ورؤى: من تاريخ الحركة الشيوعية المصرية حتى عام ١٩٦٥: الجزء الثانى بالتعاون مع لجنة توثيق تاريخ الحركة الشيوعية المصرية حتى عام ١٩٦٥، ١٩٩٩.
٦٤. شهيدة الباز (إشراف)، مصطفى مجدى الجمال(مسئول التحرير)، (أفريقية - عربية: مختارات العلوم الاجتماعية، المجلد الأول، نشر مشترك مع كوديسريا ودار الأمين، أكتوبر ١٩٩٩.
٦٥. أمينة رشيد (تحرير)، الحريات الفكرية والأكاديمية، نشر مشترك مع دار الأمين، ٢٠٠٠.
٦٦. فاروق القاضى، فرسان الأمل : تأمل فى الحركة الطلابية المصرية، ٢٠٠٠

٦٧. جردا منصور، مديحة دوس (تحرير)، سلسلة أوراق في علم اللغة، الورقة الأولى- يـناير ٢٠٠٠ حـول (مشـكلات تدريس اللغات فى مصر)، نشر مشترك مع جماعة اللغويين فى القاهرة.
٦٨. محمد سيد أحمد وآخرون، سلسلة كتب شهادات ورؤى: من تاريخ الحركة الشيوعية المصـريةِ حـتى عـام ١٩٦٥: الجزء الثالث بالتعاون مع لجنة توثيق تاريخ الحركة الشيوعية المصرية حتى عام ١٩٦٥، ٢٠٠٠.
٦٩. شـهيدة الـباز (إشـراف)، مصطفى مجدى الجمال(مسئول التحرير)، (أفريقية - عربية : مخـتارات العلوم الاجتماعية، المجلد الثانى، نشر مشترك مع كوديسريا ودار الأمين، مارس ٢٠٠٠.
٧٠. أحمد مختار منصور، الجراحة قي الحضارة العربية الإسلامية، ٢٠٠٠.
٧١. جردا منصور، مديحة دوس (تحرير)، سلسلة أوراق في علم اللغة، الورقة الثانية- نوفمـبر ٢٠٠٠ (دراسات حول اللغة العربية فى مصر)، الورقة الثالثة، نشر مشترك مع جماعة اللغويين فى القاهرة.
٧٢. شـهيدة الـباز (إشـراف)، مصطفى مجدى الجمال(مسئول التحرير)، (أفريقية - عربية : مخـتارات العلوم الاجتماعية، المجلد الثالث، نشر مشترك مع كوديسريا ودار الأمين، أكتوبر ٢٠٠٠.
٧٣. أديـب ديمترى وآخرون، سلسلة كتب شهادات ورؤى:من تاريخ الحركة الشيوعية المصـرية حـتى عـام ١٩٦٥: الجزء الرابع بالتعاون مع لجنة توثيق تاريخ الحركة الشيوعية المصرية حتى عام ١٩٦٥، ٢٠٠١.
٧٤. حلمى شعراوى، أفريقيا فى نهاية قرن، نشر مشترك مع دار الأمين، ٢٠٠٠
٧٥. مصـطفى مجـدي الجمال (تحرير)، فلسطين والعالم العربى، نشر مشترك مع دار مدبولى، ٢٠٠١.
٧٦. عـبد الغفار شكر (تحرير)، تحديات المشروع الصهيونى والمواجهة العربية. نشر مشترك مع دار مدبولى، ٢٠٠١.
٧٧. فرانسـوا أوتـار وفرانسوا بوليه، فى مواجهة دافوس، ترجمة : سعد الطويل، نشر مشترك مع دار ميريت، ٢٠٠١.
٧٨. عبد الغفار شكر (إشراف)، الجمعيات الأهلية الإسلامية فى مصر، نشر مشترك مع دار الأمين، ٢٠٠١.
٧٩. كويسـى براه، اللغات الأفريقية وتعليم الجماهير، ترجمة وتحرير حلمى شعراوى،

بالـتعاون مــع مركز الدراسات المتقدمة للمجتمع الأفريقى بكيب تاون، الناشر، دار الأمين.

٨٠. فيتيــنو بيكيلى، وآخرون، دراسات مختارة/ التحولات الاجتماعية والمرأة الأفريقية، بالـتعاون مع منظمة أوسريا بأديس أبابا، تقديم د. عبد الغفار محمد أحمد، الناشر دار الأمين، ٢٠٠١.

٨١. أحمــد القصــير وآخرون، سلسلة كتب شهادات ورؤى:من تاريخ الحركة الشيوعية المصــرية حــتى عام ١٩٦٥: الجزء الخامس بالتعاون مع لجنة توثيق تاريخ الحركة الشيوعية المصرية حتى عام ١٩٦٥، ٢٠٠١.

٨٢. رمســيس لبيــب (تحريــر)، العمال فى الحركة الشيوعية المصرية حتى ١٩٦٥، الورشــة الأولى بالتعاون مع لجنة توثيق تاريخ الحركة الشيوعية المصرية حتى عام ١٩٦٥،٢٠٠١.

٨٣. شــهيدة الــباز(إشــراف)، مصطفى مجدى الجمال(مسئول التحرير)، (أفريقية – عربية : مخــتارات العلوم الاجتماعية، المجلد الرابع، نشر مشترك مع كوديسريا ودار الأمين، أكتوبر ٢٠٠١.

٨٤. ســعد الطويــل (تحريــر)، الأجانب فى الحركة الشيوعية المصرية حتى ١٩٦٥، الورشــة الثانية، بالتعاون مع لجنة توثيق تاريخ الحركة الشيوعية المصرية حتى عام ١٩٦٥، ٢٠٠٢.

٨٥. جردا منصور، مديحة دوس (تحرير)، سلسلة أوراق في علم اللغة، الورقة الثالثة– مــايو ٢٠٠٢ (مساهمات فى اللغويات العربية)، نشر مشترك مع جماعة اللغويين فى القاهرة.

٨٦. سمير أمين، مستقبل الجنوب فى عالم متغير، نشر مشترك مع دار الأمين، ٢٠٠٢

٨٧. أكيكــي بــي موجــاجو وآخــرون، دراسات اجتماعية في شرق وجنوبي أفريقيا، بالتعاون مع منظمة أوسريا بأديس أبابا، الناشر دار الأمين، ٢٠٠٢.

٨٨. ســمير أمين وآخرون، العلاقات العربية الأوربية: قراءة عربية نقدية، نشر مشترك مع دار الأمين، ٢٠٠٢.

٨٩. يسرى مصطفى (تحرير)، المجتمع المدنى وسياسات الإفقار فى العالم العربى، نشر مشترك مع دار ميريت، ٢٠٠٢.

٩٠. د. فخــرى لبيــب (تحريــر)، منظمة التجارة العالمية ومصالح شعوب الجنوب، بالـتعاون مــع منظمة تضامن الشعوب الأفريقية الآسيوية وعدد من المنظمات غير

الحكومية، الناشر مركز المحروسة، ٢٠٠٢.

٩١. إسماعيل عبد الحكم وآخرون، سلسلة كتب شهادات ورؤى: من تاريخ الحركة الشيوعية المصرية حتى عام ١٩٦٥: الجزء السادس بالتعاون مع لجنة توثيق تاريخ الحركة الشيوعية المصرية حتى عام ١٩٦٥، ٢٠٠٢.

٩٢. د.عبد الغفار محمد أحمد، فى تاريخ الأنثروبولوجيا والتنمية فى السودان، ترجمة مصطفى مجدى الجمال، نشر مشترك مع دار الأمين، ٢٠٠٢.

٩٣. عبد الغفار شكر (تحرير)، الجمعيات التعاونية كمنظمات شعبية تنموية- الجزء الأول، نشر مشترك مع مركز المحروسة، ٢٠٠٢.

٩٤. حنان رمضان (تحرير)، المرأة فى الحركة الشيوعية المصرية حتى عام ١٩٦٥، الورشة الثالثة، بالتعاون مع لجنة توثيق تاريخ الحركة الشيوعية المصرية حتى عام ١٩٦٥، ٢٠٠٢.

٩٥. عريان نصيف (تحرير)، الفلاحون فى الحركة الشيوعية المصرية حتى عام ١٩٦٥، الورشة الرابعة، بالتعاون مع لجنة توثيق تاريخ الحركة الشيوعية المصرية حتى ١٩٦٥، ٢٠٠٢.

٩٦. شهيدة الباز (إشراف)، مصطفى مجدى الجمال(مسئول التحرير)، (أفريقية - عربية : مختارات العلوم الاجتماعية، المجلد الخامس، نشر مشترك مع كوديسريا ودار الأمين، ٢٠٠٢.

٩٧. سمير أمين وآخرون، الاشتراكية واقتصاد السوق: تجارب (الصين- فيتنام- كوبا)، نشر مشترك مع مكتبة مدبولى ، ٢٠٠٣.

٩٨. عبد الحميد حواس، أوراق في الثقافة الشعبية في مصر، نشر مشترك مع دار الأمين، ٢٠٠٣.

٩٩. عبد الغفار شكر (تحرير)، الجمعيات التعاونية كمنظمات شعبية تنموية- الجزء الثانى، نشر مشترك مع مركز المحروسة، ٢٠٠٣.

١٠٠. مدحت أيوب (تحرير)، الأمن القومى العربي، نشر مشترك مع مكتبة مدبولى، ٢٠٠٣.

١٠١. طايع أصيفا وآخرون (تحرير)، العولمة والديمقراطية والتنمية: تحديات وآفاق، نشر مشترك مع منظمة العلوم الاجتماعية لشرق وجنوبى أفريقيا (أديس أبابا)، ومركز المحروسة، ٢٠٠٣.

١٠٢. فخرى لبيب (تحرير)، الطلبة فى الحركة الشيوعية المصرية حتى ١٩٦٥، الورشة

الخامسة، بالتعاون مع لجنة توثيق تاريخ الحركة الشيوعية المصرية حتى عام ١٩٦٥،٢٠٠٣.

١٠٣. جردا منصور، مديحة دوس (تحرير)، سلسلة أوراق فى علم اللغة، الورقة الرابعة– مايو ٢٠٠٣ (قضايا حول اللغة العربية والتعبير العلمى)، نشر مشترك مع جماعة اللغويين فى القاهرة.

١٠٤. هويدا عدلى (تحرير)، ثقافة وسائل الاتصال فى الوطن العربى: الإعلام والهوية، نشر مشترك مع دار الأمين، ٢٠٠٣.

١٠٥. شهيدة الباز(إشراف)، مصطفى مجدى الجمال(مسئول التحرير)، (أفريقية – عربية : مختارات العلوم الاجتماعية، المجلد السادس، نشر مشترك مع كوديسريا ودار الأمين، ٢٠٠٣.

١٠٦. سمير أمين، فرانسوا أوتار (تحرير)، مناهضة العولمة : حركة المنظمات الشعبية فى العالم، نشر مشترك مع المنتدى العالمى للبدائل، ودار الأمين، ٢٠٠٣.

١٠٧. أحمد برقاوى وآخرون، الدولة الوطنية وتحديات العولمة فى الوطن العربى، نشر مشترك مع مركز الدراسات والبحوث الاستراتيجية دمشق ومكتبة مدبولى، ٢٠٠٣.

١٠٨. رمسيس لبيب(تحرير)، الانقسامية وأزمة الحركة الشيوعية المصرية حتى عام ١٩٦٥، الورشة السادسة والسابعة، بالتعاون مع لجنة توثيق تاريخ الحركة الشيوعية المصرية حتى ١٩٦٥، ٢٠٠٣.

١٠٩. د. محمد ماهر الجمال، أحمد لطفى السيد: دراسة فى الخارطة المعرفية، نشر مشترك مع دار الأمين، ٢٠٠٣.

١١٠. عبد الغفار شكر (منسق البحث)، نظام الخدمة العامة فى مصر وآفاق تطويره: دراسة حالة محافظة دمياط، بالتعاون مع شبكة الجمعيات الأهلية للتنمية وقضايا النوع بدمياط، ٢٠٠٣.

١١١. شهيدة الباز(إشراف)، مصطفى مجدى الجمال(مسئول التحرير)، (أفريقية – عربية : مختارات العلوم الاجتماعية، المجلد السابع، نشر مشترك مع كوديسريا ودار الأمين، ٢٠٠٤.

كراسات المركز

١– أحمد هنئ، حول إجراءات الإصلاح الاقتصادى فى الجزائر، ١٩٨٨.

٢– عصام فوزى، ترجمة ثلاثة قراءات سوفيتية فى البيريسترويكا، ١٩٨٨.

٣– أشرف حسين ، ببليوجرافيا الطبقة العاملة ، ١٩٨٨

٤- عبد العظيم أنيس، قراءة نقدية فى كتابات ناصرية، ١٩٨٩
٥- مصطفى نور الدين عطية، المجتمعات التابعة ومشكلات التنمية المستقلة، ١٩٨٩
٦- موشى ليوين وآخرون، تقديم/ فؤاد مرسى ، البيريسترويكا فى عيون الآخرين، ١٩٩٠
٧- نادر فرجانى، الأزمة العربية الكبرى
٨- محمد أبو مندور وآخرون، أزمة المياه فى الوطن العربى، نشر مشترك مع دار الأمين ١٩٩٩.
٩- إسماعيل زقزوق، المهمشون بين النمو والتنمية، نشر مشترك مع دار الأمين١٩٩٩.
١٠- عبد الغفار شكر، تجديد الحركة التقدمية المصرية، نشر مشترك مع دار الأمين ٢٠٠٠.
١١- حنان رمضان (إعداد)، العراق تحت الحصار، نشر مشترك مع دار الأمين ٢٠٠٠.
١٢- أحمد صالح، الإنترنت والمعلومات، نشر مشترك مع دار الأمين ٢٠٠١ .
١٣- عريان نصيف (تحرير) الأرض والفلاح، نشر مشترك مع دار الأمين ٢٠٠١.
١٤- أحمد عبد الله، عمال مصر وقضايا العصر، نشر مشترك مع دار المحروسة ٢٠٠٢.
١٥-عـريان نصيف (تحرير)، التشريع التعاونى فى مصر: الواقع.... وآفاق المستقبل، نشر مشترك مع دار الأمين، ٢٠٠٠
١٦-د.محمد ماهر الجمال، مضامين التربية الشعبية، في مجلة "الأستاذ" لعبد الله النديم، نشر مشترك مع دار الأمين، ٢٠٠٣.
١٧ – مدحت أيوب، قضايا فى الاقتصاد المصرى بعد التكيف للهيكلى، نشر مشترك مع دار الأمين، ٢٠٠٣.
١٨- كلـود كاتز وآخرون، ترجمة يوسف درويش، إمبريالية القرن الواحد والعشرين، نشر مشترك مع دار الأمين، ٢٠٠٣.

كراسات كوديسريا

١- أوكوادبا نولى، الصراع العرقى فى أفريقيا١٩٩١، .
٢- ايبو هو تشغول، الجيش والعسكرية فى أفريقيا، ١٩٩١.
٣- ديساليجن رحماتو، منظمات الفلاحين فى أفريقيا : قيود وإمكانيات ، ١٩٩١.
٤- جيمى آديسينا، الحركات العمالية وضع السياسة فى أفريقيا، ١٩٩٢.
٥- أديمولات – سالو ، تغير البيئة العالمية: جدول أعمال بحث لافريقيا ، ١٩٩٣.
٦- م. مامدانى ،آخرون، الحركات الاجتماعية والعلمية الديمقراطية فى أفريقيا.
٧- ثانديكا مكانداويرى ، التكيف الهيكلى والأزمة الزراعية فى أفريقيا .
٨- مومار ديوب، ممادوديوف، تداول السلطة السايسية وآلياتها فى أفريقيا، ١٩٩٢.
٩- آرشى مافيجى، الأسر المعيشية وآفاق إحياء الزراعة فى أفريقيا، ١٩٩٣.

١٠- سليمان بشير ديانى،المسألة الثقافية فى أفريقيا، ١٩٩٦.
١١- ميشيل بن عروس، الدولة - والمنشقون عليها، ١٩٩٦.
١٢- عبدو مالك سيمون، عملية التحضر، والتغير فى أفريقيا، ١٩٩٩.
١٣- أمينة ماما، دراسات عن المرأة ودراسات النساء فى أفريقيا، ١٩٩٩.
١٤- تادى آكين آنيا، العولمة السياسية الاجتماعية فى أفريقيا، ١٩٩٩.
١٥- مامادو ضيوف، ليبرالية سياسية أم انتقال ديمقراطى : منظورات أفريقية، ١٩٩٩.
١٦- حكيم بن حمودة نظريات ما بعد التكيف الهيكلى، ٢٠٠٠.
١٧- كلوديو شوفتان، ماذا بعد ممارسات التنمية المشوهة فى أفريقيا؟، ٢٠٠٠.
١٨- أشيلى ميمبى، عن الحكم الخاص غير المباشر، ٢٠٠٠.
١٩-تشيكيلاك. بيايا، الشباب والعنف والشارع فى كنشاسا: نسمع ونفهم ونصف، ٢٠٠١.
٢٠-سليمان بشير ديانى، إعادة بناء المعنى: نصوص ورهانات لقراءة مستقبل أفريقيا، ٢٠٠١.

سلسلة كراسات اللجنة الاقتصادية لأفريقيا

أ- التنمية بالمشاركة

١- تعزيز التواصل بين مؤسسات صنع السياسة الحكومية وبين الجامعات والمراكز البحثية من أجل دعم الإصلاح الاقتصادى والتنمية فى أفريقيا •
٢- تحسين أداء المشروعات العامة فى أفريقيا: دروس من تجارب قطرية•
٣- تحسين أداء المشروعات العامة فى أفريقيا.
٤- تعبئة وإدارة الموارد المالية فى الجامعات الأفريقية.
٥- تحسين إنتاجية الخدمات العامة فى أفريقيا.
٦- دعم حيوية الجامعة الأفريقية فى التسعينيات ومابعدها•
٧- تهيئة البيئة لتنمية الفعاليات التنظيمية فى أفريقيا•
٨- تعبئة القطاع غير الرسمى والمنظمات غير الحكومية من أجل الإصلاح الاقتصادى والتنمية فى أفريقيا.
٩- الأخلاقيات والمساءلة فى الخدمات العامة الأفريقية.
١٠- أعمال ندوة حول الديمقراطية والمشاركة الشعبية لقادة نقابات العمال فى أفريقيا•
١١- الإثنية والصراع السياسى فى أفريقيا.
١٢- ميثاق عمل للمنظمات غير الحكومية فى أفريقيا .

ب- سلسلة التنمية بالمشاركة

١- دراسة حالة فى ناميبيا.

٢- دراسة حالة فى أوغندا.
٣- كيف تؤثر المنظمات الأهلية فى السياسات عن طريق البحث والضغط والدعوة.
٤- المبادئ الأساسية لتعزيز الحوار والتعاون والتداخل بين الحكومات والمنظمات الشعبية.
٥- دراسة حالة فى جامبيا.
٦- دراسة حالة فى أثيوبيا.

ج- سلسلة الدليل التدريبى للتنمية بالمشاركة الشعبية

١- الاتصال فى خدمة التنمية بالمشاركة.
٢-المنظمات المحلية غير الحكومية وتحقيق الاكتفاء الذاتى من الغذاء فى المجتمعات المحلية.
٣- مناهج تطوير المنظمات الأهلية للمشروعات .
٤- تخفيف الفقر وصيانة البيئة.
٥- تعريف دور وأهمية اتصال دعم التنمية من أجل المشاركة الفعالة فى عملية التنمية.
٦- إدارة المشروعات الصغيرة
٧- تصميم فعال لخدمات تنظيم الأسرة
٨- دور مؤسسات المجتمع المدنى في منع وإدارة وحل الصراعات فى أفريقيا.

النشرات

١- نشرة البحوث العربية

من العدد التجريبى يناير ١٩٩٠ إلى العدد الرابع عشر شتاء ٢٠٠٢.

٢- نشـرة المجلس الأفريقى لتنمية البحوث الاقتصادية والاجتماعية (كوديسريا): من العدد الأول أبريل ١٩٩١ إلى العدد الرابع والأربعون، ٢٠٠٣.

٣-نشرة العلوم السياسية الأفريقية: من العدد الأول إلى العدد السابع والثلاثون، يناير- مارس ٢٠٠٢.

٤- نشرة الذاكرة الوطنية- مع لجنة التوثيق- العدد الثانى-أكتوبر ١٩٩٦.

٥- نشرة منتدى العالم الثالث بداكار:

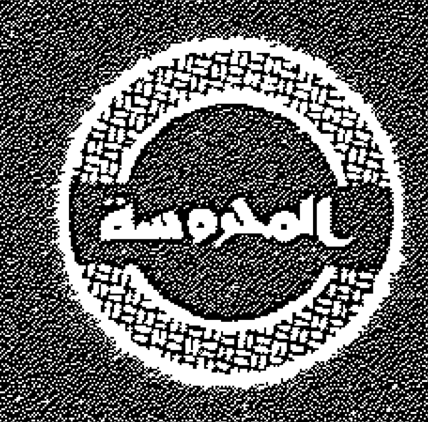
العدد الأول يوليو ١٩٩٦- العدد الثانى يونيو ١٩٩٧.

٦- نشرة المنتدى العالمى للبدائل: العدد الثالث- فبراير ٢٠٠٢.

تحت الطبع

١. حدود التغيير فى جنوب أفريقيا.
٢. المياه.
٣. المشاركة الشعبية فى التنمية المحلية.
٤. التعليم العالى والتنمية.

٥. سنوات اليسار فى مصر.
٦. الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية.
٧. الجمعيات الأهلية الإسلامية- حالة السودان- الجزائر- تونس - المغرب.
٨. المرأة فى القطاع غير الرسمى.
٩. الحريات الفكرية فى شمال أفريقيا.



كراسات سابقة:

أحمد هني، حول إجراءات الإصلاح الاقتصادى فى الجزائر ١٩٨٨

عصام فوزي، ترجمة ثلاث قراءات سوفيتية فى البيريسترويكا ١٩٨٨

أشرف حسين، ببليوجرافيا الطبقة العاملة ١٩٨٨

عبد العظيم أنيس، قراءة نقدية فى كتابات ناصرية ١٩٨٩

مصطفى نور الدين عطية ، المجتمعات التابعة ومشكلات التنمية المستقلة ١٩٨٩

موشي ليون وآخرون ، تقديم /فؤاد موسى ، البيريسترويكا فى عيون الآخرين ١٩٩٠

رشدي سعيد وآخرون ، أزمة المياه في الوطن العربي ١٩٩٩

إسماعيل زقزوق ، المهمشون بين النمو والتنمية ١٩٩٩

عبد الغفار شكر ، تجديد الحركة التقدمية المصرية ٢٠٠٠

حنان رمضان (إعداد) ، العراق تحت الحصار ٢٠٠٠

د.أحمد محمد صالح ، الإنترنت والمعلومات بين الأغنياء والفقراء ٢٠٠١

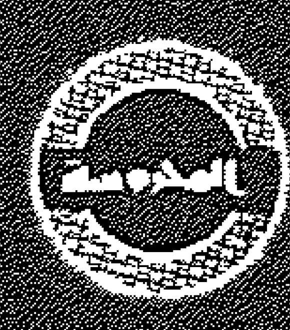
عريان نصيف (تحرير) ، التشريع التعاوني في مصر : الواقع...وأفاق المستقبل ٢٠

د.محمد ماهر الجمال، مضامين التربية الشعبية فى مجلة ""الأستاذ"" لعبد الله ال

مدحت أيوب، قضايا فى الاقتصاد المصرى بعد التكيف الهيكلى ٢٠٠٣

كلود كاتز وآخرون ، ترجمة يوسف درويش ، إمبريالية القرن الواحد والعشرين ٠٣

0572417



المحروسة للنشر والخدمات الصحفية